

## كتاب

الْوَصِيَّةُ: الأَمْرُ بالتَصَرُّفِ بعد الموت، وبِمَالٍ: التَّبَرُّعُ به بعد الموت.

شرح منصور

(الوصية) مِنْ وَصَّيْتُ الشَّيْءَ أَصِيهِ: إِذَا وَصَّلْتُهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَ وَصَّلَ مَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَهُ مِنْ أَمْرِ مَمَاتِهِ. وَأَوْصَى، وَوَصَّيْتُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَالْإِسْمُ: الْوَصِيَّةُ، وَالْوَصَايَةُ بِفَتْحِ الْوَائِ وَكَسْرِهَا.

وهي لغة: الأَمْرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ يَكُونُوا عَلَى صَلَاتٍ كُلِّ يَوْمٍ فَتْرَةً تَلْذُقُونَ فِيهَا رُوحَهُمْ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وشرعاً: (الأمر بالتصرف بعد الموت) كوصيته إلى مَنْ يَغْسِلُهُ، أَوْ يَصَلِّي عَلَيْهِ إِمَاماً، أَوْ يَتَكَلَّمُ عَلَى صَغَارٍ<sup>(١)</sup> أَوْ لَدِيهِ، أَوْ يَزُوجُ بَنَاتِهِ، وَنَحْوَهُ. وَقَدْ وَصَّى أَبُو بَكْرٍ بِالْخُلَافَةِ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup>، وَوَصَّى بِهَا عُمَرُ لِأَهْلِ الشُّوْرَى<sup>(٣)</sup>. وَعَنْ سَفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: أَوْصَى إِلَى الزُّبَيْرِ سَبْعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، فَكَانَ يَحْفَظُ عَلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ، وَيُنْفِقُ عَلَى أَيْتَامِهِمْ مِنْ مَالِهِ<sup>(٤)</sup>. وَقَوْلُهُ: بَعْدَ الْمَوْتِ مُخْرِجٌ لِلْوَكَالَةِ.

(و) الْوَصِيَّةُ (بِمَالٍ: التَّبَرُّعُ بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ) بِخِلَافِ الْهَبَةِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ الْوَصِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ...﴾ [البقرة: ١٨٠]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ، لَهُ شَيْءٌ يَوْصِي بِهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(١) لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» ١٩٩/٣ - ٢٠٠، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ الْبُهَيْ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» ٣٦٤/٣، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧٠٠)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ بِنَحْوِهِ مَطْوُلاً.

(٤) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٢٨٢/٦، مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَوْصَى إِلَى الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَالْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسَدِ، وَمَطِيعُ بْنُ الْأَسَدِ، ... الْحَدِيثُ.

(٥) الْبُخَارِيُّ (٢٧٣٨)، وَمُسْلِمٌ (١٦٢٧) (١).

ولا تُعتبر فيها القربة.

وتصحُّ مطلقاً، ومقيّدة، من مكلفٍ لم يعاين الموت، .....

شرح منصور

(ولا يُعتبر فيها) أي: الوصية (القربة) لصحتها لمرتد، وحربيٍّ بدارٍ حربٍ، كاهبة. وفي «الترغيب»: تصحُّ الوصية لعمارة قبور المشايخ والعلماء<sup>(١)</sup>. وفي «التبصرة»: إن أوصى لما لا معروف فيه ولا برٍّ، ككنيسة، أو كتب التوراة، لم تصح<sup>(٢)</sup>.

(وتصحُّ) الوصية (مطلقاً) كوصيتُ لفلانٍ بكذا، (و) تصحُّ (مقيّدة) كأن ميتٌ في مرضي، أو عامي هذا، فلزيد كذا؛ لأنه تبرّع يملك تنجيزه، فملك تعليقه، كالعتق.

وأركانها أربعة: موص، ووصية، وموصى به، وموصى له.

٣٤١/٢

وقد أشار إلى الأوّل بقوله: (من مكلفٍ لم يعاين الموت) / فإن عاينه، لم تصح؛ لأنه لا قول له، والوصية قول. قال في «الفروع»<sup>(٢)</sup>: ولنا خلاف: هل تُقبل التوبة ما لم يعاين المالك<sup>(٣)</sup>، أو ما دام مكلفاً، أو ما لم يُغرغر؟ قال في «تصحيح الفروع»<sup>(٤)</sup>: والأقوال الثلاثة متقاربة. والصواب: تُقبل ما دام عقله ثابتاً. وفي مسلم وغيره: يا رسول الله، أيُّ الصدقة أفضل؟ فقال: «أن تصدّق وأنت صحيح، شحيح، تخشى الفقر، وتأملُ الغنى، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان»<sup>(٥)</sup>. قال في «شرح مسلم»<sup>(٦)</sup> إمّا من عنده<sup>(٧)</sup>، أو حكاية عن الخطابي والمراد: قاربت

(١) كيف، وقد أخرج مسلم (٩٦٩)، عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله؟ أن لا تدع مثالا إلا طمسته، ولا قبرا إلا سويته.

(٢) ٦٥٧/٤.

(٣) بعدها في (م): «الموت».

(٤) ٦٥٧/٤ - ٦٥٨.

(٥) أخرجه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢) (٩٢)، من حديث أبي هريرة.

(٦) ١٢٣/٧.

(٧) جاء في هامش الأصل مانصه: [أي: عند شارحه النووي].



ولو كافراً أو فاسقاً أو أحرس، لا معتقلاً لسانه، بإشارة، أو سفيهاً  
بمال، لا على ولده، ولا سكراناً أو مُبرسماً. ومن ممیز، لا طفل.  
بلفظ، وبخط ثابت، .....

شرح منصور

بلوغ الحلقوم، إذ لو بلغته حقيقة، لم تصح وصيته، ولا صدقته، ولا شيء من  
تصرفاته باتفاق الفقهاء.

(ولو) كان موصي (كافراً أو فاسقاً) أو امرأة، أو قنّاً فيما عدا المال.  
وفيه: وإن لم يعتق، فلا وصية؛ لانقضاء ملكه، وكذا مكاتب ونحوه. (أو  
أحرس) بإشارة؛ لصحة هيتهم، فوصيتهم أولى. و (لا) تصح إن كان موصي  
(معتقلاً لسانه، بإشارة) ولو مفهومة. نصاً، لأنه غير مأیوس من نطقه، أشبه  
الناطق. (أو) كان (سفيهاً) ووصى (بمال) فتصح؛ لتمحضها نفعاً له بلا  
ضرر، كعبادته، ولأن الحجر عليه؛ لحفظ ماله، ولا إضاعة فيها<sup>(١)</sup>؛ لأنه إن  
عاش، فماله له، وإن مات، فله ثوابه، وهو أحوج إليه من غيره. و (لا) تصح  
الوصية من سفيه (على ولده) لأنه لا يملك التصرف عليه بنفسه، فوصيه  
أولى. (ولا) تصح الوصية من موصي إن كان (سكراناً) لأنه حينئذ غير عاقل،  
أشبه المجنون، وطلاقه إنما وقع؛ تغليظاً عليه. (أو) كان (مُبرسماً) فلا تصح  
وصيته؛ لأنه لا حكم لكلامه، أشبه المجنون، وكذا المغمى عليه، فإن كان يُففق  
أحياناً، ووصى في إفاقته، صحّت. و (و) تصح الوصية (من ممیز) يعقلها؛  
لتمحضها نفعاً، كإسلامه، وصلاته؛ لأنها صدقة يحصل له ثوابها بعد غناه  
عن<sup>(٢)</sup> ماله، فلا ضرر يلحقه في عاجل ديناه ولا أخراه، بخلاف الهبة. و (لا)  
تصح من (طفل) لأنه لا يعقل الوصية، ولا حكم لكلامه.

وأشار إلى الثاني من أركان الوصية بقوله: (بلفظ) مسموع من الموصي بلا  
خلاف، (وبخط) لحديث ابن عمر، وتقدم أول الباب<sup>(٣)</sup>، (ثابت) أنه خط موصي،

(١) بعدما في (س) و (م): «له».

(٢) في (س) و (م): «من».

(٣) ص ٤٣٩.

بإقرار ورثة أو بينة. لا إن ختمها وأشهد عليها، ولم يتحقق أنها بخطه.

شرح منصور

(بإقرار ورثة، أو) إقامة (بينة) أنه خطه. وقال القاضي في «شرح المختصر»<sup>(١)</sup>: ثبوت الخط يتوقف على معينة البينة، أو الحاكم، لفعل الكتابة؛ لأن الكتابة عمل، والشهادة على العمل طريقها الرؤية. نقله الحارثي<sup>(٢)</sup>. والمقدم الأول، ولأن الوصية يتسامح فيها، ولهذا صح تعليقها. و (لا) تصح (إن ختمها) موص، (وأشهد عليها) مختومة، ولم يعلم الشاهد ما فيها، (ولم يتحقق أنها) أي: الوصية (بخطه) أي: الموصي؛ لأن الشاهد لا يجوز له الشهادة بما فيها بمجرد هذا القول؛ لعدم علمه بما فيها، ككتاب القاضي إلى القاضي. فإن ثبت أنه خطه، عمل بها؛ لما تقدم. ويجب العمل بوصية ثبتت بشهادة، أو إقرار ورثة، ولو طال مدتتها، ما لم يعلم رجوعه عنها؛ لأن حكمها لا يزول بتداول الزمان وبمجرد الاحتمال والشك، كسائر الأحكام. والأولى كتابتها والإشهاد على ما فيها؛ لأنه أحفظ لها، وعن أنس: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به فلان، أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب: ﴿يَنْبَغِي أَنْ اللَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]. رواه سعيد<sup>(٣)</sup>.

٣٤٢/٢

(١) هو: «مختصر الفروع» للقاضي علاء الدين علي بن سليمان المرداوي. «الدر المنضد» ص ٥٢.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٠٤/١٧.

(٣) في سننه ١٠٤/١.



وَتُسَنُّ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا - وَهُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ عُرفاً - بِخُمْسِهِ لِقَرِيبٍ  
فَقِيرٍ. وَإِلَّا فَلِمَسْكِينٍ وَعَالِمٍ وَدَيْنٍ، وَنَحْوِهِمْ.  
وَتُكْرَهُ لِفَقِيرٍ لَهُ وَرَثَةٌ، الْمُنْقَحُ: إِلَّا مَعَ غِنَى الْوَرِثَةِ.

شرح منصور

(وَتُسَنُّ) الوَصِيَّةُ (لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا) لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠] فَنُسخَ الْوَجُوبُ، وَبَقِيَ الْإِسْتِحْبَابُ. وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ ابْنِ مَاجَهَ (١)، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، مَرْفُوعاً: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ جَعَلْتُ لَكَ نَصيباً مِنْ مَالِكَ حِينَ أَخَذْتُ بِكَ ظَمِيمِكَ» (٢)؛ لِأُطْهَرِكَ وَأَزْكِيكَ». (وَهُوَ) أَيُّ: الْخَيْرُ: (الْمَالُ الْكَثِيرُ عُرفاً) فَلَا يَتَقَدَّرُ بِشَيْءٍ، (بِخُمْسِهِ) أَيُّ: خُمْسٍ مَالِهِ، مُتَعَلِّقٌ بِ(تُسَنُّ) رُويَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ (٣). قَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَضِيتُ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ لِنَفْسِهِ. يَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١] (٤). (لِقَرِيبٍ فَقِيرٍ) غَيْرِ وَارِثٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ [الإسراء: ٢٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى﴾ [البقرة: ١٧٧] وَكَالْصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ فِي الْحَيَاةِ. (وَإِلَّا) يَكُنْ لَهُ قَرِيبٌ فَقِيرٌ، وَتَرَكَ خَيْرًا، (ف) الْمُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُوصِيَ (لِمَسْكِينٍ، وَعَالِمٍ فَقِيرٍ، وَدَيْنٍ) فَقِيرٍ، (وَنَحْوِهِمْ) كَابْنِ سَبِيلٍ، وَغَاظٍ. (وَتُكْرَهُ) وَصِيَّةٌ (لِفَقِيرٍ) أَيُّ: مِنْهُ، إِنْ كَانَ (لَهُ وَرَثَةٌ) قَالَ (الْمُنْقَحُ: إِلَّا مَعَ غِنَى الْوَرِثَةِ) وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَه جَمَاعَةٌ (٥)، وَفِي «التَّبَصُّرَةِ»: رَوَاهُ ابْنُ مَنْصُورٍ (٦).

(١) فِي سَنَنِهِ (٢٧١٠).

(٢) الْكَظْمُ: مَعْرِجُ النَّفْسِ. «الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ»: (كَظَمَ).

(٣) أَخْرَجَ سَعِيدٌ فِي «سَنَنِهِ» ١٠٧/١ عَنْ الضَّحَّاكِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَلِيًّا أَوْصِيَا بِالْخُمْسِ مِنْ أَمْوَالِهِمَا لِمَنْ لَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِمَا.

(٤) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٦٣٦٣) عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوْصَى بِالْخُمْسِ، وَقَالَ: أَوْصِي بِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، وَأَوْصَى عَمْرًا بِالْبَرِّ.

(٥) كَصَاحِبِ «الْمَغْنِيِّ» وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«النَّظْمِ»، وَ«الْفَاتِقِ»، وَغَيْرِهِمْ. انْظُرْ: «الْمُنْقَحُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ» ٢١٥/١٧.

(٦) الْمُنْقَحُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ وَالْإِنْصَافِ ٢١٥/١٧.

وتصحُّ ممن لا وارث له، بجميع ماله.  
 فلو ورثه زوجٌ أو زوجةٌ، وردَّها بالكلِّ، بطلت في قدرِ فرضه من  
 ثلثيه، فيأخذُ وصيُّ الثلث، ثم ذو الفرض فرضه من ثلثيه، ثم تُتمُّ منهما.  
 ولو وصَّى أحدهما للآخر، فله كله إرثاً ووصيةً.  
 ويجبُ على مَنْ عليه حقُّ بلا بينة، ذكره.

شرح منصور

(وتصحُّ) الوصية (ممن لا وارث له) مطلقاً (بجميع ماله) روي عن ابن  
 مسعود<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المنع من الزيادة على الثلث لحقَّ الوارث، وهو معدوم.  
 (فلو ورثه) أي: الموصي (زوج، أو زوجة، وردَّها بالكلِّ، بطلت في قدرِ  
 فرضه) أي: الرادُّ، (من ثلثيه) أي: المال، فإن كان الرادُّ زوجاً، بطلت في  
 الثلث؛ لأنَّ له نصفَ الثلثين، وإن كان الزوجة، بطلت في السدس؛ لأنَّ لها  
 ربعَ الثلثين، وذلك لأنَّ الزوجَ والزوجةَ لا يُردُّ عليهما، والثلث لا يتوقَّفُ على  
 إجازة الورثة، فلا يأخذان من الثلثين أكثرَ من فرضيهما، (فيأخذُ وصيُّ  
 الثلث، ثم) يأخذُ (ذو الفرض) <sup>(٢)</sup> زوجاً كان، أو غيره<sup>(٢)</sup>، (فرضه من ثلثيه)  
 أي: المال، (ثم تُتمُّ) الوصية (منهما) لموصى له؛ لأنَّ الزائد على فرض أحدِ  
 الزوجين لا أولى به من الموصى له، أشبه ما لو لم يكن لموصٍ وارث<sup>(٣)</sup> مطلقاً.  
 (ولو وصَّى أحدهما) أي: أحدَ الزوجين (للاخر) بكلِّ ماله، ولا وارث  
 له غيره، (فله) أي: الموصى له (كله) أي: كلُّ المال، فيأخذ جميعه (إرثاً،  
 ووصيةً) لما تقدَّم.

(ويجبُ على مَنْ عليه حقُّ بلا بينة، ذكره) أي: الحقُّ، سواء كان لله،

(١) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٦٣٧١)، وسعيد بن منصور في «سننه» ٨١/١، عن عمرو بن  
 شرحبيل قال: قال لي عبد الله بن مسعود: إنكم من أخرى حي بالكوفة أن يموت أحدكم، ولا يدعُ  
 عَصَبَةً، ولا رحماً، فما يمنعه إذا كان كذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين.

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) بعدها في (م): «زوجاً أو غيره».



وتحرّم ممن يرثه غير زوج أو زوجة، بزائد على الثلث لأجنبي، ولوارث بشيء، وتصحّ، وتقف على إجازة الورثة.

شرح منصور

أو لآدمي؛ لثلا يضيع.

(وتحرّم) الوصية (ممن يرثه غير زوج، أو) غير (زوجة، بزائد على الثلث لأجنبي، ولوارث بشيء) مطلقاً<sup>(١)</sup>. نصّاً، سواء كانت في صحته أو مرضه؛ أما تحريم الوصية لغير وارث بزائد على الثلث؛ فلقوله ﷺ لسعد، حين قال: أوصي بمالي كلّهُ؟ قال: «لا». قال: فالشطر؟ قال: «لا». قال: فالثلث. قال: «الثلث والثلث كثير...» الحديث. متفق عليه<sup>(٢)</sup>. وأما تحريمها للوارث بشيء؛ فلحديث: «إنّ الله تعالى قد أعطى كلّ ذي حقّ حقّه، فلا وصية لوارث»<sup>(٣)</sup>. رواه الخمسة إلا أبا داود<sup>(٤)</sup>، من حديث عمرو بن خارجة. وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، عن أبي أمامة الباهلي. (وتصحّ) هذه الوصية المحرّمة، (وتقف على إجازة الورثة) لحديث ابن عباس، مرفوعاً: «لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة». <sup>(٥)</sup> وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً: «لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة»<sup>(٥)</sup>. رواهما الدارقطني<sup>(٦)</sup>. ولأنّ المنع لحقّ الورثة، فإذا رضوا بإسقاطه، نفذ. <sup>(٧)</sup> وتصحّ لولد وارثه، فإن قصد نفع الوارث، لم يحز فيما بينه وبين الله تعالى<sup>(٧)</sup>.

(١) ليست في (م).

(٢) البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨) (٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٦٦٣)، والترمذي (٢١٢١)، والنسائي في «الاجتبى» ٢٤٧/٦، وابن ماجه (٢٧١٢)، من حديث عمرو بن خارجة.

وأخرجه أبو داود (٢٨٧٠)، والترمذي (٢١٢٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، من حديث أبي أمامة الباهلي.

(٤) في الأصول الخطية و (م): «إلا النسائي» وهو خطأ.

(٥-٥) ليست في (س).

(٦) في سننه ٩٨/٤.

(٧-٧) ليست في (س).

ولو وصّى لكلّ وارثٍ بمعيّنٍ بقدرِ إرثه، أو بوقفٍ ثلثه على بعضهم، صحّ مطلقاً، وكذا وقفٌ زائدٌ أجزى، ولو كان الوارثُ واحداً.

ومن لم يفِ ثلثه بوصاياهم، أدخلَ النقصُ على كلِّ بقدرٍ وصيته وإن عتقاً.

شرح منصور

٣٤٣/٢

(/ولو وصّى) من له ورثة، (لكلّ وارثٍ) منهم (بمعيّنٍ) من ماله (بقدرِ إرثه) (١) صحّ، أجاز ذلك الورثة، أولاً، وسواءً كان ذلك في الصحة أو المرض. فلو ورثه ابنه وبنته فقط، وله عبدٌ قيمته مئة، وأمةٌ قيمتها خمسون، فوصّى لابنه بالعبد، ولبنته بالأمة، صحّ؛ لأنَّ حقَّ الوارثِ في القدرِ لا في العين؛ لصحة معاوضة المريض بعضَ ورثته أو أجنبياً جميعَ ماله بثلثٍ مثله، ولو تضمّن فوات عين جميع المال. (أو) وصّى (بوقفٍ ثلثه على بعضهم) أي: الورثة، (صحّ مطلقاً) (٢) أي: سواءً أجاز ذلك باقي الورثة، أو ردّوه في الصحة أو المرض. نصّاً، لأنّه لا يُباع، ولا يُورث، ولا يُملك ملكاً تامّاً؛ لتعلّق حقّ من يأتي من البطون به. (وكذا وقفٌ زائدٍ) على الثلث، (أجزى) فينفذ، فإن لم يُجيزوه، لم ينفذ الزائد، (ولو كان الوارثُ واحداً) والوقفُ عليه بزائدٍ على الثلث؛ لأنّه يملك ردّه إذا كان على غيره، فكذا إذا كان على نفسه.

(ومن لم يفِ ثلثه بوصاياهم، أدخلَ النقصُ على كلِّ) من الموصى لهم، (بقدرٍ وصيته، وإن) كانت وصية بعضهم (عتقاً) كتساويهم في الأصل، وتفاوتهم في المقدار، كمسائل العول، فلو وصّى لواحدٍ بثلث ماله، ولآخر بمئة، وثلثٍ بعبدٍ قيمته خمسون، وثلثين لفداءٍ أسير، ولعمارةٍ مسجدٍ بعشرين، وكان ثلثُ ماله مئة، وبلغ مجموعُ الوصايا ثلاث مئة، نسبت منها الثلث، فهو ثلثها، فيعطى كلُّ واحدٍ ثلثَ وصيته.

(١) في (م): «وارثه».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصّه: [وهي من المفردات، وعنه: لا يصح. وعنه: إن أجزى، صحّ].



وإن أجازها ورثة بلفظ: إجازة، أو إمضاء، أو تنفيذ، لزم.  
وهي تنفيذ، لا يثبت لها أحكام هبة، فلا يرجع أبٌ أجاز، ولا  
يحنث بها من حلف لا يهب. وولاء عتق مُحازٍ، لموصٍ، وتختص به  
عصبته.

وتلزم بغير قبول وقبض، ولو من سفيه، ومفلس، .....

شرح منصور

(وإن أجازها) أي: الوصية بزائد على الثلث، أو لوارث بشيء، (ورثة  
بلفظ: إجازة) كأجزتها، (أو) بلفظ: (إمضاء) كأمضيتهَا، (أو) بلفظ:  
(تنفيذ) كنفذتها، (لزم) الوصية؛ لأنَّ الحقَّ لهم، (أفلزمت بإجازتهم<sup>(١)</sup>،  
كما تبطل بردهم.

(وهي) أي: الإجازة: (تنفيذ) لما وصَّى به المورث، لا ابتداء عطية، لقوله  
تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾ [النساء: ١٢]، (فلا يثبت لها)  
أي: الإجازة (أحكام هبة، فلا يرجع أبٌ) وارثٌ من موصٍ، (أجاز) وصية  
لابنه؛ لأنَّ الأبَّ إنما يملك الرجوع فيما وهبه لولده، والإجازة تنفيذ لما وهبه  
غيره لابنه. (ولا يحنث بها) أي: الإجازة (من حلف لا يهب) لأنها ليست  
هبة. (وولاء عتق) من مورث (مُحازٍ) أي: يفتقر إلى الإجازة تنحيًا، كأنَّ  
أعتق عبدًا لا يملك غيره، ثم مات، أو موصى به، كوصية بعتق عبدٍ لا يملك  
غيره، فعتقه في صورتين يتوقف على إجازة الورثة في ثلثيه، فإذا أجازوه،  
نفذ، وولأوه (لموصٍ، وتختص به عصبته) لأنَّ المعتق، والإجازة تنفيذ فعله.

(وتلزم) الإجازة (بغير قبول) من<sup>(٢)</sup> مُحازٍ له، (و) بغير (قبض، ولو)  
كانت الإجازة (من سفيه<sup>(٣)</sup> ومفلس) لأنها تنفيذ لا تبرُّع بالمال. (و) تلزم الإجازة

(١-١) ليست في (س).

(٢) ليست في (م).

(٣) في (م): (سفيه).

ومع كونه وقفاً على مُجيزه، ومع جهالة المُجاز.  
ويزاحم بمجاوزٍ لثلثه، الذي لم يُجاوزَه؛ لقصدِه تفضيلَه، كجعله  
الزائد لثالث.

لكن لو أجازَ مريضٌ فمن ثلثه، .....

شرح منصور

(مع كونه) أي: المجاز (وقفاً على مُجيزه) ولو قلنا: لا يصحُّ الوقفُ (١) على  
نفس الواقف (١)؛ لأنَّ الوقفَ ليس منسوباً للمُجيز، وإنما هو منفذٌ له. (و) تلزمُ  
الإجازةُ (مع جهالة المُجاز) لأنها عطيةٌ غيره.

(ويزاحم) بالبناء للمفعول، (ب) - قَدَرِ (مُجاوزٍ لثلاثه، الذي لم يُجاوزَه)  
كأن وصَّى لزيدٍ بالثلث، ولعمرو بالنصف، وأجازَ الورثةَ لعمرو خاصةً،  
فيزاحمه عمرو (٢) بنصفٍ كاملٍ، فيقسمُ الثلثُ بينهما على خمسةٍ، لزيدٍ خمساه،  
ولعمرو ثلاثة أخماسه، (لقصدِه) أي: الموصي (تفضيلَه، كجعله الزائد لثالث)  
بأن وصَّى لزيدٍ (٣) بالثلث، ولعمرو (٣) بالثلث، ولبكرٍ بالسدس، فيقسمُ الثلثُ  
بينهم على خمسةٍ، ثم يُكْمَلُ لصاحبِ النصفِ في الأولى نصفه بالإجازة (٤).  
ومن قال: الإجازةُ عطيةٌ، عكسَ الأحكامَ المتقدمة. وقال في المثال المذكور:  
إنما يزاحمه بثلثٍ خاصةً؛ لأنَّ (٥) الزيادةُ عطيةٌ محضةٌ/ من الورثة، لم تَتَلَقَّ من  
الميت، فلا يُزاحمُ بها الوصايا، فيقسمُ الثلثُ بينهما نصفين، ثم يُكْمَلُ  
لصاحبِ النصفِ نصفه بالإجازة.

٣٤٤/٢

(لكن لو أجازَ مريضٌ) مرضَ الموتِ المخوف. قلت: وكذا مَنْ ألحقَ  
به، وصيةً تتوقف على إجازةٍ، (ف) - إجازته (من ثلثه) لتركه حقاً مالياً  
كان يمكنه أن لا يتركه، خلافاً لأبي الخطاب، وتبعه في «الإقناع» (٦).

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (م): «زيد».

(٣-٣) ليست في (م).

(٤) ليست في (م).

(٥) بعدها في (م): «الثلث بينهما نصفين، ثم يكمل، إذ».

(٦) ١٣٢/٣.



كُمُحَابَاةٍ صَحِيحٍ فِي بَيْعِ خِيَارٍ لَهُ، ثُمَّ مَرَضَ زَمَنَهُ، وَإِذْنٍ فِي قَبْضِ هَبَةٍ، لَا خِدْمَتَهُ. وَالْإِعْتِبَارُ بِكَوْنِ مَنْ وَصَّى أَوْ وَهَبَ لَهُ وَارِثًا أَوْ لَا، عِنْدَ الْمَوْتِ، وَبِإِجَازَةٍ أَوْ رَدٍّ، بَعْدَهُ.

وَمَنْ أَجَازَ مُشَاعًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَجَزْتُ؛ لِأَنِّي ظَنَنْتُهُ قَلِيلًا، قَبْلَ يَمِينِهِ،

شرح منصور

(كُمُحَابَاةٍ صَحِيحٍ فِي بَيْعِ خِيَارٍ لَهُ) بَأَنْ بَاعَ مَا يَسَاوِي مِئَةً وَعِشْرِينَ بِمِئَةٍ، بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ إِلَى شَهْرٍ مَثَلًا، (ثُمَّ مَرَضَ) الْبَائِعُ (زَمَنَهُ) أَيِ: فِي الشَّهْرِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ لَهُ، وَلَمْ يَخْتَرْ فَنَسَخَ الْبَيْعَ، حَتَّى لَزِمَ، فَإِنَّ الْعِشْرِينَ تُعْتَبَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِدْرَاكِهَا بِالْفَسْخِ، فَتَعَوُّدُ لَوَرِثَتِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَفْسَخْ، كَانَ كَأَنَّهُ اخْتَارَ (١) ذَلِكَ لِلْمَشْتَرِي، أَشْبَهَ عَطِيَّتَهُ فِي مَرَضِهِ. (و) كـ (إِذْنٍ) مَرِيضٍ (فِي قَبْضِ هَبَةٍ) وَهَبَهَا، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ يُمْكِنُهُ الرُّجُوعُ فِيهَا، وَ (لَا) تُعْتَبَرُ مُحَابَاةٌ فِي (خِدْمَتِهِ) مِنَ الثَّلَاثِ، بَأَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِلْخِدْمَةِ بِدُونِ أَجْرِ مِثْلِهِ، ثُمَّ مَرَضَ، فَأَمْضَاهَا، بَلْ مُحَابَاةٌ فِي ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَهُ الْفَسْخَ إِذْنًا لَيْسَ بِتَرْكِ مَالٍ. (وَالْإِعْتِبَارُ بِكَوْنِ مَنْ وَصَّى) لَهُ بِوَصِيَّةٍ، (أَوْ وَهَبَ لَهُ) هَبَةً مِنْ مَرِيضٍ، (وَارِثًا، أَوْ لَا، عِنْدَ الْمَوْتِ) أَيِ: مَوْتِ مُوصٍ وَوَاهِبٍ، فَمَنْ وَصَّى لِأَحَدٍ إِخْوَتَهُ، أَوْ وَهَبَ فِي مَرَضِهِ، فَحَدَّثَ لَهُ وَلَدٌ، صَحَحْنَا إِنْ خَرَجْنَا مِنْ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ بِوَارِثٍ. وَإِنْ وَصَّى، أَوْ وَهَبَ مَرِيضٌ أَخَاهُ، وَلَهُ ابْنٌ، فَمَاتَ قَبْلَهُ، وَقَفَّتَا عَلَى إِجَازَةِ بَاقِي الْوَرِثَةِ. (و) الْإِعْتِبَارُ (بِإِجَازَةٍ) وَصِيَّةٍ، أَوْ عَطِيَّةٍ، (أَوْ رَدٍّ) لِأَحَدِهِمَا (بَعْدَهُ) أَيِ: الْمَوْتِ، وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ رَدٍّ، أَوْ إِجَازَةٍ، لَا عِبْرَةَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ هُوَ وَقْتُ لَزُومِ الْوَصِيَّةِ، وَالْعَطِيَّةِ فِي مَعْنَاهَا.

(وَمَنْ أَجَازَ) مِنْ وَرِثَةِ عَطِيَّةٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ، وَكَانَتْ جُزْءًا (مُشَاعًا) كَنَصْفٍ، أَوْ ثُلَاثَيْنِ، (ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَجَزْتُ) ذَلِكَ (لَأَنِّي ظَنَنْتُهُ) أَيِ: الْمَالَ الْمَخْلُوفَ (قَلِيلًا) ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَثِيرٌ، (قَبْلَ) قَوْلِهِ ذَلِكَ (بِیَمِينِهِ) لِأَنَّهُ أَعْلَمَ بِحَالِهِ، وَالظَّاهِرُ مَعَهُ،

(١) بَعْدَهَا فِي (س) وَ(م): «وَصُول».

فَرَجَعُ بِمَا زَادَ عَلَى ظَنِّهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ ظَاهِرًا لَا يَخْفَى، أَوْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بَعْلِمِهِ قَدْرَهُ.

وإن كان عيناً أو مبلغاً معلوماً، وقال: ظننتُ الباقي كثيراً، لم يُقبل.

### فصل

وما أوصى به لغير محصور، أو مسجدٍ ونحوه، لم يُشترطُ قبوله، وإلا اشترط.

شرح منصور

(فَرَجَعُ<sup>(١)</sup>) بِمَا زَادَ عَلَى ظَنِّهِ لِإِجَازَتِهِ مَا فِي ظَنِّهِ، فَإِذَا كَانَ الْمَالُ أَلْفًا، وَظَنَّهُ ثَلَاثَ مِئَةٍ، وَالْوَصِيَّةُ بِالنِّصْفِ، فَقَدْ أَجَازَ السُّدُسَ، وَهُوَ خُمْسُونَ، فَهِيَ جَائِزَةٌ عَلَيْهِ مَعَ ثُلْثِ أَلْفٍ، فَلِلْمَوْصِي لَهُ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَمَانُونَ وَثُلُثٌ، وَالْبَاقِي لِلْوَارِثِ، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَالُ) الْمُخْلَفُ (ظَاهِرًا لَا يَخْفَى) عَلَى الْمُحِيزِ، (أَوْ تَقُومَ) بِهِ (بَيِّنَةٌ) عَلَى الْمُحِيزِ (بَعْلِمِهِ قَدْرَهُ) فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، وَلَا رَجُوعُ لَهُ.

(وإن كان) الْمُجَازُ مِنْ عَطِيَّةٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ، (عَيْنًا) كَعَبْدٍ مَعِيْنٍ، (أَوْ) كَانَ (مَبْلَغًا مَعْلُومًا) كَمِئَةِ دِرْهَمٍ، أَوْ عَشْرَةِ دِنَانِيرٍ، (وَقَالَ) بِحِيْزِهِ: (ظَنَنْتُ الْبَاقِي) بَعْدَهُ (كَثِيرًا، لَمْ يُقْبَلْ) قَوْلُهُ، فَلَا رَجُوعَ لَهُ، كَمَا لَوْ وَهَبَهُ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَطٌ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَإِنْ قَالَ: ظَنَنْتُ قِيَمَتَهُ أَلْفًا، فَبَانَ أَكْثَرُ، قُبِلَ، وَلَيْسَ نَقْضًا لِلْحُكْمِ بِصَحَّةِ الْإِجَازَةِ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ، وَقَالَ: وَإِنْ أَجَازَ، وَقَالَ: أَرَدْتُ أَصْلَ الْوَصِيَّةِ، قُبِلَ<sup>(٢)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَمَا أَوْصَى بِهِ لغير محصورٍ) كَفُقَرَاءَ، أَوْ غَزَاةٍ، أَوْ بَنِي هَاشِمٍ، (أَوْ) وَصَّى بِهِ لـ (مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ) كَنَفَرٍ، وَرِبَاطٍ، وَحَجٍّ، (لَمْ يُشْتَرَطْ قَبُولُهُ) لِتَعَذُّرِهِ، فَتَلَزَمَ الْوَصِيَّةُ بِمَجَرَّدِ الْمَوْتِ، (وَإِلَّا) تَكُنِ الْوَصِيَّةُ كَذَلِكَ، بَلْ لَأَدْمِي مَعِيْنٍ، وَلَوْ عَدَدًا يُمَكِّنُ حَصْرَهُ، (اشْتَرَطَ) قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ لَهُ، كَالْهَبَةِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْقَبُولُ

(١) فِي (م): «فَلَهُ الرَّجُوعُ».

(٢) الْفُرُوعُ ٦٦٢/٥.



ومحلّه: بعد الموت، ويثبت ملكٌ موصى له من حينه، فلا يصحُّ  
تصرفه قبله، وما حدث من نماء مُنفصلٍ، فللورثة، ويتبع متصلٌ.  
وإن كانت بأمة، فأحبّها وارثٌ قبله، صارت أمٌ ولده، وولده حرٌّ،  
ولا يلزمه سوى قيمتها للموصى له، .....

شرح منصور

باللفظ، بل يجزي ما قام مقامه، كأخذ، وما دلّ على الرضا. وفي «المغني»: (١)  
وطؤه قبولٌ، كرجعةٍ وبيعٍ خيارٍ. ويجوز فوراً ومزاجياً.

٣٤٥/٢

(ومحلّه) (٢) أي: القبول (٢) (بعد الموت) لأنّ الموصى له لا يثبت له حقُّ  
قبله، (ويثبت ملكٌ موصى له من حينه) أي: القبول بعد الموت؛ / لأنه تمليكٌ  
عينٍ لمعينٍ يفتقر إلى القبول، فلم يسبق الملكُ القبول، كسائر العقود، ولأنّ  
القبول من تمام السبب (٣)، والحكم لا يتقدّم سببه (٤). (فلا يصحُّ تصرفه) أي:  
الموصى له في العينِ الموصى بها، (قبله) أي: القبول، ببيعٍ، ولا رهنٍ، ولا هبةٍ،  
ولا إحارةٍ، ولا عتقٍ، ولا غيرها؛ لعدم ملكه لها. (وما حدث) من عينٍ  
موصى بها بعد موتٍ موصٍ، وقبل قبولٍ موصى له بها، (من نماءٍ منفصلٍ)  
ككسبٍ، وثمرَةٍ، ووليدٍ، (ف) هو (للورثة) أي: ورثة موصٍ، لملكهم العينَ  
حينئذٍ، (ويتبع) العينَ الموصى بها نماءً (متصلٌ) كسمنٍ، وتعلمٍ صنعةٍ، كسائر  
العقود والفسوخ.

(وإن كانت) الوصية (بأمةٍ، فأحبّها وارثٌ قبله) أي (٥): القبول، وبعد  
موتٍ موصٍ، (صارت أمٌ ولده) لأنها حملت منه في ملكه لها، (وولده حرٌّ،  
ولا يلزمه سوى قيمتها للموصى (٦) له) أي: الموصى له بها إذا قبلها بعد ذلك،

(١) ٤٢٢/٨

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) جاء في هامش الأصل: [وهو: الملك].

(٤) جاء في هامش الأصل: [وهو: القبول].

(٥) بعدها في (م): «قبل».

(٦) في (م): «للموصى».

كما لو أتلّفها.

وإن وصّى له بزوجه، فأحبّها، وولدت قبله، لم تصرّ أمّ ولد،  
 وولده رقيق. وبأبيه، فمات قبل قبوله، فقبل ابنه، عتق موصى به  
 حينئذ، ولم يرث.

شرح منصور

(كما لو أتلّفها) لثبوت حق التملك له فيها بموت الموصى، والاستيلاء أقوى من  
 العتق، ولذلك يصح من المجنون والشريك المعسر، وإن لم ينفذ إعتاقهما. وإن  
 غرس، أو بنى الوارث في الأرض، قبل القبول، ثم قبل موصى له، فكبناءً مشترك  
 شيقصاً مشفوعاً، وغرسه، على ما قاله ابن رجب<sup>(١)</sup>، وصوبه في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup>.

(وإن وصّى له) أي: الحرّ (بزوجه) الأمة، (فأحبّها، وولدت قبله) أي:  
 القبول، وهو متعلّق بـ: (أحبّها)<sup>(٣)</sup> فقط، (لم تصرّ أمّ ولد) لزوجه الموصى له  
 بها؛ لأنها لم تكن ملكه حين أحبّها، (وولده) الذي حملت به قبل قبولها،  
 (رقيق) إن لم يكن اشترط حرية أولاده. (و) إن وصّى لحرّ (بأبيه) الرقيق،  
 (فمات) موصى له بعد موت موص، و (قبل قبوله) الوصية، (فقبل ابنه)  
 أي<sup>(٤)</sup>: الموصى له، الوصية بجده، (عتق موصى به حينئذ) أي: حين قبول  
 الوصية؛ لملك ابن<sup>(٥)</sup> ابنه له إذن، (ولم يرث) العتق من ابنه الميت؛ لحدوث  
 حرّيته بعد أن صار الميراث لغيره. وإن وصّى له بابن أخيه، فمات قبل قبوله،  
 فقبل ابنه، لم يعتق عليه ابن عمه؛ لأنه تلقى الوصية من جهة الموصى لا من  
 جهة أبيه، ولم يثبت لأبيه ملك في الموصى به. وكذا لا تقضى ديون موصى  
 له، مات بعد موت موص، وقبل قبول، من وصية قبلها وارثه.

(١) القواعد ص ١٤٩.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٥٦/١٧.

(٣) جاء في هامش الأصل: [ولو لم تلد].

(٤) بعدها في (م): «ابن».

(٥) ليست في (س).



وعلى وارث ضمان عين حاضرة، يتمكن من قبضها بمجرد موت مورثه. لا سقي ثمرة موصى بها.

وإن مات موصى له قبل موصى، بطلت، لا إن كانت بقضاء دينه. وإن ردها بعد موته، فإن كان بعد قبوله، لم يصح الرد مطلقاً، وإلا،

شرح منصور

(وعلى وارث ضمان عين) لا دين، (حاضرة يتمكن من قبضها بمجرد موت مورثه) إن تلفت، بمعنى أنها تحتسب على الورثة، ولا ينقص بتلفها ثلث أوصى به. نص عليه في رجل ترك مئتي دينار، وعبدًا (١) قيمته مئة، وأوصى لرجل بالعبد، فسُرقت الدنانير بعد موت الرجل، وجب دفع (٢) العبد للموصى له، وذهبت دنانير (٣) الورثة. انتهى. لأن ملكهم استقر بثبوت سببه، إذ هو لا يخشى انفساخه، ولا رجوع لهم بالبذل على أحد، فأشبه ما في يد المودع ونحوه. ومفهومه: أنها لو كانت غائبة أو حاضرة، ولم يتمكنوا من قبضها، لم تحتسب على الورثة. و (لا) يكون على وارث (سقي ثمرة موصى بها) لأنه لم يضمن تسليم هذه الثمرة إلى الموصى له، بخلاف البيع.

(وإن مات موصى له قبل موصى، بطلت) الوصية؛ لأنها عطية صادفت المعطى ميتاً، فلم تصح، كهيته ميت. و (لا) تبطل الوصية إن مات موصى له قبل موت موصى، (إن كانت) الوصية (بقضاء دينه) لبقاء اشتغال الذمة حتى يؤدي الدين (٤).

(وإن ردها) أي: رد موصى له الوصية (بعد موته) أي: الموصى، (فإن كان) رده (بعد قبوله) الوصية، (لم يصح الرد مطلقاً) أي: سواء قبضها، أولاً، وسواء كانت مكيلاً، أو موزوناً، أو غيرهما؛ لاستقرار ملكه عليها بالقبول، كسائر أملاكه، (والا) يكن / رده للوصية بعد قبولها، بأن ردها قبله،

(١) بعدها في (م): «قيمته مئتي دينار وعبد».

(٢) ليست في (س).

(٣) بعدها في (س): «إلى».

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [صورة هذه المسألة: أن يوصي زيد بقضاء دين عمرو الكائن لبكر، فيموت بكر قبل موت زيد، فإنها لا تبطل في هذه الصورة].

بطلت.

وإن امتنع من قبول ردِّ، حُكِمَ عليه بالردِّ، وسقط حقُّه.  
وإن مات بعده، وقبل ردِّ وقبول، قام وارثه مقامه.

## فصل

وإن قال موصي: رجعتُ في وصيَّتي، أو أبطلتها، ونحوه، بطلت.

وإن قال في موصي به: هذا لورثتي، أو: .....

شرح منصور

(بَطَلَتْ) الوصية؛ لأنه أسقط حقَّه في حال يملك قبوله وأخذَه، أشبه عفو الشفيع عن شفيعته بعد البيع. ويحصل ردُّها بقوله: رَدَدْتُ، أو: لا أقبل، ونحوه. وترجع للورثة كأنَّ الوصية لم تكن. وإن عيَّن بالردِّ واحداً، وقصد تخصيصه بالمردود، لم يكن له ذلك، وكان لجميعهم، بخلاف مالو قبل، فله أن يخصَّ مَنْ شاء.

(وإن امتنع) موصي له بعد موت موصي، (من قبول ردِّ) للوصية، (حُكِمَ عليه بالردِّ، وسقط حقُّه) من الوصية؛ لعدم قبوله.

(وإن مات) موصي له (بعده) أي: الموصي، (وقبل ردِّ وقبول) للوصية، (قام وارثه) أي: الموصي له (مقامه) في ردِّ وقبول، لأنه حقُّ ثبَّت للمورث، فينتقل إلى وارثه بعد موته؛ لحديث: «من ترك حقاً، فلورثته»<sup>(١)</sup>. وكخيار العيب، فإن كانوا جماعة، وقبل بعضهم، وردَّ بعضهم، فلكلِّ حكمه، فإن كان فيهم محجورٌ عليه، فعَلَّ وليُّه الأخط.

(وإن قال موصي: رجعتُ في وصيَّتي) أو قال: (أبطلتها، ونحوه) كَرَدَدْتُهَا، أو غيَّرتُهَا، أو فسختها، (بَطَلَتْ) لقول عمر: يُغيِّر الرجل ما شاء من وصيَّته<sup>(٢)</sup>. والعنق كغيره، بخلاف التدبير؛ لأنه تعليق<sup>(٣)</sup> على شرط، فلم يملك تغييره، كتعليقه على صفة في الحياة.

(وإن قال) موصي (في موصي به: هذا لورثتي) أو في ميراثي، (أو) قال:

(١) أخرجه البخاري (٦٧٣١)، ومسلم (١٦١٩) (١٤)، من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» ٤١٠/٢.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [يعني: أنه ليس بوصية].



ما وصَّيتُ به لزيدٍ فلعمرو، فرجوعٌ.

وإن وصَّي به لآخر، ولم يقل ذلك، فبينهما، ومن مات منهما قبل موصٍ، أو ردَّ بعد موته، كان الكلُّ للآخر؛ لأنَّه اشتراكٌ تراخُم. وإن باعه أو وهبه أو رهنه، أو أوجبه في بيع أو هبة - ولم يقبل فيهما - أو عرَّضه لهما، أو وصَّي ببيعه أو عتقه أو هبته، أو حرَّمه عليه، .....

شرح منصور

(ما وصَّيتُ به لزيدٍ فلعمرو، فـ) هو (رجوعٌ) عن الوصية الأولى؛ لمنافاته لها. (وإن) وصَّي بشيءٍ لإنسانٍ، ثم (وصَّي به لآخر، ولم يقل ذلك) أي: ما وصَّيتُ به لزيدٍ فلعمرو، (فـ) الموصى به (بينهما) أي: الموصى له به أولاً، والموصى له به ثانياً، كما لو جمع بينهما في الوصية، (ومن مات منهما) أي: من الموصى له بشيءٍ أولاً، والموصى له به ثانياً، (قَبْلَ) موتِ (موصٍ) كان الكلُّ للآخر، (أو) تأخَّر موتُهُما عن موتِ موصٍ، و (ردَّ) أحدهما الوصيةَ (بعد موته) أي: الموصي، وقَبْلَ الآخر، (كان الكلُّ) أي: كلُّ الموصى به (للالآخر) الذي قَبْلَ الوصية؛ (لأنَّه اشتراكٌ تراخُم) كما لو وصَّي لكلٍّ من اثنينٍ بجميع ماله، ومات أحدهما قَبْلَ موتِ (١) الموصي، أو ردَّ وقَبْلَ الآخر، وأُجِيزَتْ وصيَّته، فيأخذُ جميعَ المالِ. وإن وصَّي بثلاثه، ثم بثلاثيه للآخر، فمتغايران، وفي الردِّ يُقسَمُ الثلثُ بينهما على ثلاثة.

(وإن باعه) أي: باع موصٍ موصى به، (أو وهبه، أو رهنه، أو أوجبه في بيع، أو هبة) بأن قال لإنسانٍ: بعتُكَ، أو: وهبتُكَ، (ولم يقبل) مقولٌ له ذلك (فيهما) أي: في إيجابِ البيع، وإيجابِ الهبة، فرجوعٌ. (أو عرَّضه لهما) أي: البيع والهبة، فرجوعٌ. (أو وصَّي ببيعه، أو عتقه) أي: ما وصَّي به لإنسانٍ من رقيقه؛ بأن قال: أعطوه لزيدٍ، ثم قال: أعتقوه. (أو وصَّي بـ) (هبته، أو حرَّمه عليه)

(١) ليست في (س).

أو كَاتَبَهُ، أو دَبَّرَهُ، أو خَلَطَهُ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ وَلَوْ صُبْرَةً بِغَيْرِهَا، أو أزال  
اسمَهُ، فَطَحَنَ الحَنْطَةَ، أو خَبَزَ الدَّقِيقَ، أو جَعَلَ الخَبْزَ فَتِيئًا، أو نَسَجَ  
الغَزَلَ، أو عَمِلَ الثَوْبَ قَمِيصًا، أو ضَرَبَ النُّقْرَةَ دِرَاهِمَ، أو ذَبَحَ الشَّاةَ،  
أو بَنَى، أو غَرَسَ، أو نَحَرَ الخَشَبَةَ بَابًا، أو أَعَادَ دارًا انْهَدَمَتْ، أو  
جَعَلَهَا حَمَامًا أو نَحْوَهُ، فَرَجَوْعٌ.

لَا إِنْ جَحَدَهَا، أو آجَرَ، أو زَوَّجَ، أو زَرَعَ، أو وَطَّئَ وَلَمْ تَحْمِلْ، أو  
لَيْسَ، أو سَكَنَ مَوْصًى بِهِ، .....

شرح منصور

أي: على الموصى له به، كما لو وصَّى لزيد بشيء، ثم قال: هو حرامٌ عليه،  
فَرَجَوْعٌ.

(أو كَاتَبَهُ) أي: الموصى به، (أو دَبَّرَهُ، أو خَلَطَهُ) أي: الموصى به، مِنْ  
نَحْوِ زَيْتٍ، أو بُرٍّ، أو دَقِيقٍ، (بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ) مِنْهُ، (وَلَوْ) كَانَ مَوْصًى بِهِ (صُبْرَةً)  
فَخَلَطَهَا (بِغَيْرِهَا، أو أزال اسمَهُ، فَطَحَنَ الحَنْطَةَ، أو خَبَزَ الدَّقِيقَ) الموصى به،  
(أو جَعَلَ الخَبْزَ فَتِيئًا، أو نَسَجَ الغَزَلَ، أو عَمِلَ الثَوْبَ قَمِيصًا، أو ضَرَبَ  
النُّقْرَةَ دِرَاهِمَ، أو ذَبَحَ الشَّاةَ، أو بَنَى) الحجرَ، أو الآجُرَّ الموصى به، (أو  
غَرَسَ) نَوًى مَوْصًى بِهِ، فصار شَجَرًا، (أو نَحَرَ الخَشَبَةَ بَابًا)، أو كَرَسِيًّا أو  
دَوْلَابًا، وَنَحْوَهُ، (أو أَعَادَ دارًا انْهَدَمَتْ، أو جَعَلَهَا حَمَامًا، أو نَحْوَهُ، فَرَجَوْعٌ)  
لأنَّهُ دَلِيلٌ لاختيارهِ الرجوعَ، وكذا لو كَسَرَ السفينةَ، وصار اسمُها خَشْبًا.

(لَا إِنْ جَحَدَهَا) أي جَحَدَ الموصي الوصِيَّةَ، فليس رجوعاً؛ لأنها عقدٌ،  
كسائر العقود. (أو آجَرَ) موصٍ عِينًا مَوْصًى بِهَا، (أو زَوَّجَ) رَقِيقًا مَوْصًى بِهِ،  
(أو زَرَعَ) أرضاً مَوْصًى بِهَا، فليس رجوعاً، وإن غَرَسَهَا أو بَنَاهَا، فَرَجَوْعٌ فِي  
أَصَحِّ الوجهين؛ لأنه يُرَادُ للدوامِ، فيشعرُ بالصَّرْفِ عن الأولِ. ذكره الحارثيُّ.  
ويمكن إدخالُها فِي قولِ المتن: أو بَنَى، أو غَرَسَ. (أو وَطَّئَ) أُمَةً مَوْصًى بِهَا،  
(وَلَمْ تَحْمِلْ) مِنْ وَطْئِهِ، (أو لَيْسَ) ثَوْبًا مَوْصًى بِهِ، (أو سَكَنَ مَوْصًى بِهِ) مِنْ

٣٤٧/٢



أو أوصى بثلث ماله فتلف، أو باعه ثم ملك مالا، أو بقفيز من صبرة فخلطها ولو بخير منها.

وزيادة موصي في دار للورثة، لا المنهدم. وإن وصى لزيد، ثم قال: إن قدم عمرو، فله، فقدم بعد موت موصي، فلزيد.

شرح منصور

دار، أو بستان، أو بيت شعر، ونحوه، فليس رجوعاً؛ لأنه لا يُزيل الملك ولا الاسم، ولم يمنع التسليم، كغسل ثوب موصى به، أو كنس دار موصى بها، أو علم رقيقاً موصى به صنعة.

(أو أوصى بثلث ماله، فتلف) ماله الذي كان يملكه حين الوصية بإتلافه أو غيره، ثم ملك مالا، (أو باعه، ثم ملك مالا) غيره، فليس رجوعاً؛ لأن الوصية بجزء مشاع مما يملكه حين الموت، فلا يؤثر ذلك فيها، (أو) كانت الوصية (بقفيز من صبرة، فخلطها) أي: الصبرة (ولو بخير منها) مما لا تتميز منه، فليس رجوعاً، لأن القفيز كان مشاعاً، وبقي على إشاعته.

(وزيادة موصي في دار) بعد وصية بها، (للورثة) لأنها لم تدخل في الوصية، لعدم وجودها حينها، (لا المنهدم) من دار إذا ادَّعاه (١) موصي، فليس للورثة، بل للموصى له بها؛ لدخوله في الوصية بوجوده حينها. (وإن وصى لزيد) بنحو عبد، (ثم قال: إن قدم عمرو، فله) ما وصيت به لزيد، (فقدم) عمرو (بعد موت موصي، ف) الموصى به (لزيد) دون عمرو؛ لانقطاع حقه منه بموت الموصي قبل قدومه، وانتقاله لزيد، ولم يوجد إذ ذاك ما يمنعه، فلم يؤثر وجود الشرط بعد ذلك، كمن علق عتقاً أو طلاقاً بشرط فلم يوجد إلا بعد موته. وإن قدم عمرو في حياة موصي، كان له. قال في «الإنصاف» (٢):

بلا نزاع.

(١) في (م): «أعاده».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٧١/١٧.

وَيُخْرِجُ وَصِيَّ فَوَارِثٍ فَحَاكِمُ الْوَاجِبِ — وَمِنْهُ: وَصِيَّةٌ بَعَثَ فِي  
كِفَارَةٍ تَخْيِيرٍ — مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَلَوْ لَمْ يُوصِ بِهِ، فَإِنْ وَصَّى مَعَهُ بِتَبَرُّعٍ،  
اعْتَبِرَ الثَّلَاثُ مِنَ الْبَاقِي.

وإن قال: أَخْرِجُوا الْوَاجِبَ مِنْ ثَلَاثِي، بُدِئَ بِهِ، .....

شرح منصور

(وَيُخْرِجُ وَصِيَّ) أي: مَوْصًى إِلَيْهِ بِإِخْرَاجِ الْوَاجِبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ،  
(فَوَارِثٌ) جَائِزُ التَّصَرُّفِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، (أَوْ أَبِي<sup>(١)</sup>)، (فَحَاكِمُ، الْوَاجِبِ) عَلَى  
مِيتٍ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَدَمِيٍّ، (وَمِنْهُ) أي: الْوَاجِبِ: (وَصِيَّةٌ بَعَثَ فِي كِفَارَةٍ  
تَخْيِيرٍ) وَهِيَ كِفَارَةُ الْيَمِينِ، (مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (يُخْرِجُ) أي: يَجِبُ  
إِخْرَاجُهُ، (وَلَوْ لَمْ يُوصِ بِهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنًا﴾  
[النساء: ١٢]، (فَإِنْ وَصَّى مَعَهُ) أي: الْوَاجِبِ (بِتَبَرُّعٍ) مِنْ مَعِينٍ، أَوْ مُشَاعٍ،  
(اعْتَبِرَ الثَّلَاثُ) الَّذِي تُعْتَبَرُ مِنْهُ التَّرَعَّاتُ (مِنْ) الْمَالِ (الْبَاقِي) بَعْدَ أَدَاءِ  
الْوَاجِبِ، فَإِنْ كَانَتِ التَّرَكَّةُ أَرْبَعِينَ، وَالْدَيْنُ عَشْرَةً، وَوَصَّى بِثَلَاثِ مَالِهِ، دُفِعَ  
الدَّيْنُ أَوَّلًا، ثُمَّ دُفِعَ لِلْمَوْصَى لَهُ عَشْرَةٌ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثُ الْبَاقِي. وَعُلِمَ مِنْهُ: تَقْدِيمُ  
الدَّيْنِ عَلَى الْوَصِيَّةِ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ. رَوَاهُ  
أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>. وَحِكْمَةُ تَقْدِيمِهَا بِالذِّكْرِ فِي الْآيَةِ، مَشَقَّةُ إِخْرَاجِهَا عَلَى  
الْوَارِثِ، فَقُدِّمَتْ حَتَّى عَلَى إِخْرَاجِهَا. قَالَ الزَّخَشَرِيُّ<sup>(٣)</sup>: وَلِذَلِكَ جِيءَ بِكَلِمَةِ:  
«أَوْ» لِلتَّسْوِيَةِ، أي: فَيَسْتَوِيَانِ فِي الْإِهْتِمَامِ وَعَدَمِ التَّضْيِيعِ، وَإِنْ كَانَ مَقْدَمًا  
عَلَيْهَا.

(وإن قال) مَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَوَصَّى بِتَبَرُّعٍ: (أَخْرِجُوا الْوَاجِبَ مِنْ ثَلَاثِي، بُدِئَ)  
بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (بِهِ) أي: الْوَاجِبِ مِنْ الثَّلَاثِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ. فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ بَعْدَ الْوَاجِبِ،

(١-١) ليست في (س).

(٢) أحمد (٥٩٥)، والرمذي (٢٠٩٥)، وابن ماجه (٢٧٣٩).

(٣) في الكشاف ٥٠٨/١ - ٥٠٩.



فما فَضَّلَ منه، فلصاحب التبرُّع، وإلا بَطَلَتْ.

---

شرح منصور

(فما فَضَّلَ منه، فـ) هو (لصاحب التبرُّع) عملاً بوصيَّته، (وإلا) يَفْضُلُ مِنَ  
الثَلَاثِ شيءٌ بعد الواجب، (بَطَلَتْ) الوصية بالتبرُّع، كما لو رَجَعَ (١) عنها.

---

(١) في (م): «رجع».

## باب الموصى له

تصح الوصية لكل من يصح تملكه، من مسلم، وكافر معين ولو مرتدًا أو حريًا.

ولمكاتبه، ومكاتب وارثه، كأجنبي.

ولأم ولده، كوصيته: أن ثلث قريبته وقف عليها ما دامت على ولدها.

شرح منصور

## باب الموصى له

وهو الثالث من أركان الوصية.

(تصح الوصية لكل من يصح تملكه، من مسلم معين كزيد، أولاً، كالفقراء، (وكافر معين) لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦] قال محمد ابن الحنفية، وعطاء، وقتادة: إن ذلك هو وصية المسلم لليهودي<sup>(١)</sup>. (ولو مرتدًا، أو حربيًا) كاهبة، فلا تصح لعامة النصارى، ونحوهم، لكن لو وصى لكافر بعبد مسلم، أو مصحف، أو سلاح، أو حد قذف، لم تصح، وبعبد كافر، فأسلم قبل موت موصي، بطلت. / وكذا بعد موته، وقبل القبول؛ لأنه لا يجوز أن يتدنى الكافر ملكاً على مسلم.

٣٤٨/٢

(و) تصح وصيته (لمكاتبه، ومكاتب وارثه، كـ) ما تصح لمكاتب<sup>(٢)</sup> (أجنبي) من موصي؛ لأن المكاتب مع سيده، كأجنبي في المعاملات، فكذا في الوصية، وسواء أوصى له بجزء من مشاع، كثلثه، أو ربه أو بمعين، كشوب، أو فرس؛ لأن الورثة لا يملكون مال المكاتب بموت سيده.

(و) تصح وصيته (لأم ولده) لأنها حرة عند لزوم الوصية، و (كوصيته: أن ثلث قريبته) مثلاً (وقف عليها ما دامت على ولدها) أي: حاضنة لولدها منه.

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» ١٢٤/٢١.

(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: ومكاتب. بالجر عطفاً على مكاتبه، وتجاوز قراءته بالرفع على الابتداء، والخبر: كأجنبي، بل هو أولى في المقام؛ لأن الغرض بيان أن مكاتب الوارث كأجنبي، لا أن مكاتب الوارث كمكاتب الأجنبي].



وإن شرط عدم تزويجها، ففعلت، وأخذت الوصية، ثم تزوجت، ردّت ما أخذت.

ولمدبره، فإن ضاق ثلثه عنه وعن وصيته، بُدئ بعقده.  
ولقنه بمشاع، كثلثه، وبنفسه ورقبته. ويعتق بقبوله، إن خرج من  
ثلثه. ....

شرح منصور

(وإن شرط) في وصيته (عدم تزويجها) أي: أم ولده، أو زوجته الحرة<sup>(١)</sup>،  
(ففعلت) أي: وافقت عليه، (وأخذت الوصية، ثم تزوجت، ردّت ما أخذت)  
لبطلان الوصية بفوات شرطها، بخلاف ما لو وصى بعقبة أمية على أن لا تتزوج،  
فمات، فقالت: لا أتزوج، عتقت، فإذا تزوجت، لم يطل عتقها؛ لأنه لا يمكن  
رفعه، بخلاف الوصية، وبحث فيه الحارثي<sup>(٢)</sup>. (وذكرته في «شرح الإقناع»<sup>(٣)</sup>).  
وإن دفع لزوجته مالا على أن لا تتزوج بعد موته، فتزوجت، ردّت المال إلى  
ورثته. نصّا، وإن أعطته مالا على أن لا يتزوج عليها، ردّه إذا تزوج<sup>(٤)</sup>.

(و) تصح وصيته (للمدبره) لأنه يصير حراً عند لزوم الوصية، كأماً ولده،  
(فإن ضاق ثلثه) أي: المخلف، (عنه) أي: عن المدبر، (وعن وصيته) أي:  
الموصى له به، (بُدئ) بالبناء للمفعول، من ثلثه (بعقده) فيقدم على الوصية له؛  
لأنه أنفع له منها.

(و) تصح وصيته (لقنه) أي: رقيقه غير مدبره، ومكاتبه، وأماً ولده،  
(بمشاع) من ماله، (كثلثه) وربع، (و) تصح وصيته لقنه (بنفسه، ورقبته)  
أي: القن، بأن يقول: أوصيت لك بنفسك، أو برقبتيك، كما لو وصى له  
بعقده، (ويعتق) كله (بقبوله، إن خرج) كله (من ثلثه) لأن القن يدخل في الجزء

(١) بعدما في (س): «أن لا يتزوج عليها».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) ٣٥٥/٤.

وإلا، فبقدره. وإن كانت به، وفضل شيء، أخذه. لا بمعين، ولا لقن غيره.

شرح منصور

المشاع، فيملك الجزء الموصى به من نفسه بقبوله، فيعتق منه بقدره؛ لتعذر ملكه لنفسه، ثم يسري العتق لبقية إن حمله الثلث، كما لو أعتق بعض عبده، (ولا) يخرج كله من الثلث بل بعضه، (ف) لأنه يعتق منه (بقدره) أي: الثلث، إن تجز الورثة عتق باقيه، فلو كانت الوصية لقنه بثلث المال، وقيمته مئة، وله سواه خمسون، عتق نصفه، (وإن كانت) الوصية (به) أي: الثلث مثلاً (وفضل) منه (شيء) بعد عتقه، (أخذه) فلو وصى له بالثلث، وقيمته مئة، وله سواه خمس مئة، عتق، وأخذ مئة؛ لأنها تمام الثلث الموصى به، وإن وصى لقنه بجزء منه، كثلثه وربعه، وخرج كله من الثلث، عتق ما وصى له به من نفسه، وفي بقية: روايتان. و (لا) تصح الوصية لقنه (بمعين) لا يدخل هو فيه، كدار، وفرس<sup>(١)</sup>، وثوب، وقن غيره، ومئة من ماله؛ لأنه لم يدخل منه شيء فيما وصى له به، فلا يعتق منه شيء، وإذا لم يعتق منه شيء،<sup>(٢)</sup> فإنه يؤول<sup>(٢)</sup> إلى الورثة، وكان ما وصى به له، لهم، فيصير كأن الميت وصى لورثته بما يرثونه، فتلغى الوصية؛ لعدم فائدتها. (ولا) تصح وصية (لقن غيره) لأنه لا يملك، أشبه ما لو وصى لحجر. هذا معنى كلامه في «التنقيح» وفي «المقنع»<sup>(٣)</sup>.

وتصح لعبد غيره. قال في «الإنصاف»<sup>(٣)</sup>: هذا المذهب، وعليه الأصحاب. انتهى. وجزم به في «الإقناع»<sup>(٤)</sup>، وعليه: فتكون لسيده بقبول القن، ولا يفتقر إلى إذن سيده.

(١) في (م): «وفرش».

(٢-٢) في (س) و (م): «آل».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٢٨٧/١٧.

(٤) ١٤٣/٣.



ولا لِحَمْلٍ، إلا إذا عُلِمَ وجودُه حينها؛ بأن تَضَعَه حَيًّا لأقلَّ من أربع سنين - إن لم تكن فراشاً - أو من ستة أشهرٍ من حينها، وكذا لو وصَّى به.

و: إن كان في بطنك ذكرٌ، فله كذا، وإن كان أنثى، فكذا، فكانا، فلهما ما شَرَطَ.

شرح منصور

٣٤٩/٢

(ولا) تصحُّ وصيةٌ (لِحَمْلٍ إلا إذا عُلِمَ وجودُه حينها) أي: الوصية؛ (بأن تَضَعَه) الأُمُّ (حَيًّا لأقلَّ من أربع سنين) مِنَ الوصية<sup>(١)</sup>، / (إن لم تكن فراشاً) لزوج، (أو سيّد، أو تَضَعَه لأقلَّ (من ستة أشهرٍ) فراشاً كانت أولاً، (من حينها) فتصحُّ؛ لأنها تعلّقُ على خروجِه حَيًّا، والوصيةُ قابلةٌ للتعلّقِ، بخلاف الهبة، و لأنها تجري مجرى الميراث، فإن انفصل ميتاً، بطلت؛ لأنه لا يرث، لاحتمال أن لا يكون حَيًّا حين الوصية، سواء مات بعارضٍ من ضَرْبِ بطن، أو شَرْبِ دواءٍ ونحوه، أو من غيره، وعُلِمَ منه: أنه لو وصَّى لِمَن تَحْمِلُ به هذه المرأة، لم تصحُّ؛ لأنها تمليكٌ، فلا تصحُّ لمعدوم. (وكذا لو وصَّى به) أي: الحملِ مِن أُمِّه، أو فرسٍ، ونحوهما، فلا تصحُّ إلا إذا عُلِمَ وجودُه حين الوصية، على ما تقدّم.

(و) إن قال موصٍ لِحَمْلٍ امرأة: (إن كان في بطنك ذكرٌ، فله كذا) أي: ثلاثون درهماً مثلاً، (وإن كان) في بطنك (أنثى، فـ) لها (كذا) أي: عشرون درهماً مثلاً، (فكانا) أي: تبين أنه كان في بطنها ذكرٌ وأنثى بولادة<sup>(٢)</sup> لهما، (فلهما) أي: لكل واحدٍ منهما (ما شَرَطَ) له؛ لوجودِ الشرط.

(١) جاء في هامش الأصل مانصه: [قال في «النور» للحنفية في الوصية للحمل وبه، من آدمي ودابة: أقل مدة الحمل في آدمي ستة أشهر، والفيل أحد عشر شهراً، وفي الإبل والخيول والحمير سنة، وفي البقر تسعة أشهر، وفي الغنم خمسة أشهر، والسَّوَر شهران، والكلب أربعون يوماً، والطيور أحد وعشرون يوماً].

(٢) في (س) و (م): «بولادتهما».

ولو كان قال: إن كان ما في بطنك.... فلا.

وطفل: مَنْ لم يُمَيِّز. وصبيٌّ وغلّامٌ ويافعٌ. ويتيمُّ: مَنْ لم يبلُغ، ولا يشملُ اليتيمُ ولدَ زنا. ومُراهقٌ: مَنْ قاربَه. وشابٌّ وفتى: منه إلى ثلاثين، وكَهْلٌ: منها إلى خمسين. وشيخٌ: منها إلى سبعين، ثُمَّ هَرَمٌ.

شرح منصور

(ولو كان قال) لها: (إن كان ما في بطنك) أو حَمْلُكَ ذكراً، فله كذا، وإن كان أنثى فلها كذا، فكانا (فلا) شيءَ لهما؛ لأنَّ أحدهما بعضُ ما في بطنها، أو حَمْلُها لا كُلُّه<sup>(١)</sup>. وإن وصَّى لحملِ امرأةٍ، فولدت ذكراً وأنثى، فالوصية لهما بالسَّوِيَّة؛ لأنَّ ذلك عطيةٌ وهبةٌ، أشبه ما لو وهبهما شيئاً بعد ولادتهما. وإن فاضل بينهما، فعلى ما قاله، كالوقف. والخنثى له ما للأنثى، حتى يتبين أمرُه. ذكره في «الكافي»<sup>(٢)</sup>.

(وطفل: مَنْ لم يُمَيِّز) وظاهره: من ذكر وأنثى، (وصبيٌّ، وغلّامٌ ويافعٌ، ويتيمُّ: مَنْ لم يبلُغ) فتطلق هذه الأسماء على الولدِ مِنْ ولادته إلى بلوغه، بخلاف الطفل، فلمَّا تمَّيزه. قال الجوهري: الصبيُّ: الغلامُ<sup>(٣)</sup>. (ولا يشملُ اليتيمُ ولدَ زنا) لأنَّ اليتيمَ مَنْ فَقَدَ الأبَّ بعد وجوده، وهذا لم يكن له أبٌ. (ومُراهقٌ: مَنْ قاربَه) أي: البلوغ. قال في «القاموس»<sup>(٤)</sup>: وراهقَ الغلامُ: قاربَ الحُلُمَ. (وشابٌّ، وفتى: منه) أي: البلوغ (إلى ثلاثين) سنةً، (وكَهْلٌ: منها) أي: من الثلاثين (إلى خمسين) سنةً. قال في «القاموس»<sup>(٥)</sup>: الكهلُ: مَنْ وَخَطَهُ الشَّيْبُ ورأيتَ له بَجالةً، أو مَنْ جاوزَ الثلاثين، أو أربعاً وثلاثين، إلى إحدى وخمسين. انتهى. والبجالةُ مصدرٌ بَجَلَّ، كَعَظَّمَ<sup>(٦)</sup>. (وشيخٌ: منها) أي: الخمسين (إلى سبعين، ثُمَّ) مَنْ جاوزَها (هَرَمٌ) إلى آخرِ عُمُرِه.

(١) في (م): «لأكله» .

(٢) ٣٢/٤ .

(٣) في الصحاح: (صبي).

(٤) القاموس المحيط: (رهق) .

(٥) القاموس المحيط: (كهل).

(٦) القاموس المحيط: (بجل).



وإن قتل وصيٍّ موصياً، بطلت. لا إن جرحه، ثم أوصى له، فمات من الجرح. وكذا فعل مدبرٍ بسيده.

وتصحُّ لصنفٍ من أصنافِ الزكاة، ولجميعها، ويُعطى كلُّ واحد قدر ما يُعطى من زكاة.

ولكُتبِ قرآنٍ وعلمٍ، ولمسجدٍ، .....

شرح منصور

(وإن قتل وصيٍّ موصياً) قتلاً مضموناً<sup>(١)</sup>، ولو خطأ (بطلت) لأنه يمنع الميراث، وهو أكذ منها، فهو أولى. و (لا) تبطل الوصية (إن جرحه، ثم أوصى) المجروح، (له) أي: لجرحه، (فمات) المجروح (من الجرح) لأنها بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها، فلم يطرأ عليها ما يُبطلها، (وكذا فعل مدبرٍ بسيده) فإن قتل سيده بعد أن دبره، بطل، وإن جرح سيده، ثم دبره، ومات من الجرح، لم يبطل تدبيره.

(وتصحُّ) الوصية (لصنفٍ من أصنافِ الزكاة) كالفقراء والغزاة، (و) تصحُّ (لجميعها) أي: أصنافِ الزكاة؛ لأنهم يملكون، (ويُعطى كلُّ واحدٍ) من الموصى لهم من الوصية (قدر ما يُعطى من زكاة) حملاً للمطلق من كلام الآدمي على المعهود الشرعي. ولا يجب التعميم ولا التسوية على ما سبق في الزكاة. قال الحارثي: وظاهر كلام الأصحاب: جواز الاقتصار على البعض، كالزكاة، والأقوى: أن لكل صنف ثماً، قال: والمذهب جواز الاقتصار على الشخص الواحد من الصنف<sup>(٢)</sup>. انتهى. ويستحب تعميم من أمكن منهم، وتعميم أقارب موصٍ، ولا يُعطى إلا المستحق من أهل بلده.

(و) تصحُّ الوصية (لكُتبِ قرآنٍ، وعلمٍ) لأنه مطلوب شرعاً، فصحَّ الصرف فيه، كالصدقة. (و) تصحُّ الوصية (لمسجدٍ) كالوقف عليه،

(١) جاء في هامش الأصل: [بقصاص، أو دية، أو كفارة، كما قاله ابن نصر الله].

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٠٦/١٧.

وَيُصَرَفُ فِي مَصْلَحَتِهِ.

ولفرسٍ حَبِيسٍ يُنْفَقُ عَلَيْهِ، فَإِنْ مَاتَ، رُدَّ مَوْصًى بِهِ أَوْ بَاقِيهِ  
لِلوَرَثَةِ، كَوْصِيَّتِهِ بَعْتَقَ عَبْدٍ زَيْدٍ، فَتَعَذَّرَ، أَوْ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، أَوْ عَبْدٍ  
زَيْدٍ بِهَا، لِيَعْتَقَ عَنْهُ، فَاشْتَرَوْهُ، أَوْ عَبْدًا يُسَاوِيهَا بِدُونِهَا.  
وَإِنْ وَصَّى فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ، صُرِفَ فِي الْقُرْبِ، وَيُبدَأُ بِالْغَزْوِ.

شرح منصور

٣٥٠/٢

(وَيُصَرَفُ فِي مَصْلَحَتِهِ) لِأَنَّهُ الْعَرَفُ، وَيُبدَأُ النَّازِرُ/ بِالْأَهَمِّ وَالْأَصْلَحِ بِاجْتِهَادِهِ.  
فَإِنْ قَالَ: إِنْ مِتُّ، فَيَبِيتُ لِلْمَسْجِدِ، أَوْ فَأَعْطُوهُ مِئَةً مِنْ مَالِي، فَقَالَ فِي  
«الْفُرُوعِ»<sup>(١)</sup>: يَتَوَجَّهَ صَحَّتُهُ.

(و) تَصَحُّ الوَصِيَّةُ (لِفَرَسٍ حَبِيسٍ يُنْفَقُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْبِرِّ، (فَإِنْ  
مَاتَ) الْفَرَسُ الْمَوْصًى لَهُ قَبْلَ صَرْفِ مَوْصًى بِهِ، أَوْ بَعْضِهِ، (رُدَّ) بِالْبِنَاءِ  
لِلْمَفْعُولِ (مَوْصًى بِهِ، أَوْ بَاقِيهِ لِلوَرَثَةِ) لِبَطْلَانِ مَحَلِّ الوَصِيَّةِ، كَمَا لَوْ وَصَّى  
لِإِنْسَانٍ بِشَيْءٍ، فَرَدَّهُ، وَلَا يُصَرَفُ فِي فَرَسٍ حَبِيسٍ آخَرَ. نَصًّا، (كَوْصِيَّتِهِ بَعْتَقَ  
عَبْدٍ زَيْدٍ، فَتَعَذَّرَ) عَتَقَهُ؛ لِمَوْتِهِ أَوْ نَحْوِهِ، فَثَمَنُهُ لِلوَرَثَةِ. (أَوْ) وَصِيَّتِهِ (بِشِرَاءِ عَبْدٍ  
بِأَلْفٍ لِيَعْتَقَ عَنْهُ، أَوْ) بِشِرَاءِ (عَبْدٍ زَيْدٍ بِهَا) أَيِ: الْأَلْفِ، (فَاشْتَرَوْهُ) أَيِ: عَبْدَ  
زَيْدٍ بِدُونِ أَلْفٍ، (أَوْ) اشْتَرَوْا (عَبْدًا يُسَاوِيهَا) أَيِ: الْأَلْفَ، (بِدُونِهَا) فَالْفَاضِلُ  
لِلوَرَثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مُسْتَحِقَّ لَهُ غَيْرُهُمْ. وَ إِنْ أَرَادَ الْمَوْصِي تَمْلِيكَ الْمَسْجِدِ، أَوْ  
الْفَرَسِ، لَمْ تَصَحَّ الوَصِيَّةُ. قَالَ فِي «الْمَبْدَعِ»<sup>(٢)</sup>.

(وَإِنْ وَصَّى) بِشَيْءٍ (فِي أَبْوَابِ الْبِرِّ، صُرِفَ فِي الْقُرْبِ) جَمِيعُهَا؛ لِعَمُومِ  
الْلَفْظِ، وَعَدَمِ الْمَخْصَصِ، (وَيُبدَأُ) مِنْهَا (بِالْغَزْوِ) نَصًّا، لِقَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ<sup>(٣)</sup>،  
لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْقُرْبِ.

(١) ٦٨٢/٤.

(٢) ٣٨/٦.

(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ٣١٧/٥، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ: أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى بِشَيْءٍ فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ، فَقَالَ: يُعْطَى الْمُجَاهِدِينَ.



ولو قال: ضَعْ ثَلْثِي حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَلَهُ صَرْفُهُ فِي أَيِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْقُرْبِ، وَالْأَفْضَلُ صَرْفُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَقَارِبِهِ، فَمَحَارِمِهِ مِنَ الرِّضَاعِ، فَجِيرَانِهِ.

وإن وصَّى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِالْفَرِ، صُرِفَ مِنَ الثَّلْثِ — إِنْ كَانَ تَطَوُّعاً — فِي حَاجَةٍ بَعْدَ أُخْرَى، رَاكِباً أَوْ رَاجِلاً، يُدْفَعُ إِلَى كُلِّ قَدَرٍ مَا يُحَجُّ بِهِ، حَتَّى يَنْفَدَ.

فَلَوْ لَمْ يَكْفِ الْأَلْفُ أَوْ الْبَقِيَّةُ، حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ.

شرح منصور

(ولو قال) موصي لوصيِّه: (ضَعْ ثَلْثِي حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ) تعالى أَوْ حَيْثُ يُرِيكَ اللَّهُ تعالى، (فَلَهُ صَرْفُهُ فِي أَيِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْقُرْبِ) رَأَى وَضَعَهُ فِيهَا؛ عَمَلًا بِمَقْتَضَى الْوَصِيَّةِ، (وَالْأَفْضَلُ صَرْفُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَقَارِبِهِ) أَي: الْمَوْصِي غَيْرِ الْوَارِثِينَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمْ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَوْصِي أَقَارِبٌ مِنَ النَّسَبِ، (ف) إِلَى (مَحَارِمِهِ مِنَ الرِّضَاعِ) كَأُمِّهِ، وَأَبِيهِ، وَأَخِيهِ مِنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا، (ف) إِلَى (جِيرَانِهِ) وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ إِلَى مَا يَرَاهُ، فَلَا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِالتَّحَكُّمِ.

(وإن وصَّى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِالْفَرِ، صُرِفَ) الْأَلْفُ (مِنْ الثَّلْثِ، إِنْ كَانَ) الْحَجُّ (تَطَوُّعاً فِي حَاجَةٍ بَعْدَ أُخْرَى، رَاكِباً) كَانَ الْحَاجُّ عَنِ الْمَوْصِي، (أَوْ رَاجِلاً، يُدْفَعُ إِلَى كُلِّ) مِنَ الرَّاكِبِ وَالرَّاجِلِ، (قَدَرٍ مَا يُحَجُّ بِهِ) فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الصَّرْفَ (١) فِي الْمَعَاوِضَةِ، فَاقْتَضَى عَوَضَ الْمِثْلِ، كَالْتَوْكِيلِ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ، (حَتَّى يَنْفَدَ) (٢) الْأَلْفُ الْمَوْصِي بِهِ فِي الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ وَصَّى بِجَمِيعِهِ فِي جِهَةٍ قُرْبَةٍ، فَوَجِبَ صَرْفُهُ فِيهَا، كَمَا لَوْ وَصَّى بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى.

(فَلَوْ لَمْ يَكْفِ الْأَلْفُ) أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ بَلَدٍ مَوْصِي، (أَوْ) لَمْ يَكْفِ (الْبَقِيَّةُ) مِنْهُ إِنْ صُرِفَ مِنْهُ فِي حَاجَةٍ، أَوْ أَكْثَرُ، وَبَقِيَ شَيْءٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَجَّ بِهِ مِنْ بَلَدٍ مَوْصِي، (حُجَّ بِهِ) أَي: الْأَلْفُ أَوْ الْبَاقِي، (مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ) نَصًّا، لِأَنَّهُ قَدْ

(١) فِي (م): «الْمَصْرَفُ».

(٢) فِي (م): «يَنْفَدُ».

ولا يصح حج وصي بإخراجها، ولا وارث.  
 وإن قال: حجة بالف، دفع الكل إلى من يحج.  
 فإن عينه، فأبى الحج، بطلت في حقه، ويحج عنه بأقل ما يمكن  
 من نفقة أو أجرة. والبقية للورثة في فرض ونفل.

شرح منصور

عين صرفه في الحج، فصرف فيه بحسب الإمكان.  
 (ولا يصح حج وصي بإخراجها) أي: نفقة الحج. نصاً؛ لأنه منفذ،  
 فهو كقوله: تصدق عني بكذا، لا يأخذ منه، وكذا لو وصى بصرفه في  
 الغزو. (ولا) يصح حج (وارث) به؛ لأنه خلاف ما يظهر من غرض  
 موص.

(وإن قال): يحج عني (حجة بالف، دفع الكل إلى من يحج) به (١)؛ لأنه  
 مقتضى وصيته.

(فإن عينه) أي: من يحج عنه، بأن قال: يحج عني زيد (٢) بالف (فأبى)  
 زيد (الحج، بطلت) الوصية (في حقه) أي: بطل تعيينه؛ لأنها وصية فيها حق  
 للحج، وحق للموصى له، فإذا رد، بطل في حقه دون غيره، كقوله: يبعوا  
 عبدي لفلان، وتصدقوا بشمته، فلم يقبله. وكذا لو لم يقدر الموصى له بفرس في  
 السبيل على الخروج. نقلة أبو طالب (٣). (ويحج عنه) ثقة، سوى المعين الراد  
 (بأقل ما يمكن من نفقة) مثله، وحينئذ فالنائب أمين فيما أعطيه ليحج منه،  
 وتقدم في الحج. (أو) من (أجرة) إن صحت الإجارة للحج، (والبقية) أي: بقية  
 الألف بعد نفقة مثله، أو أجرة، (للورثة) لبطان محل الوصية؛ بامتناع المعين  
 من الحج كما لو وصى به لإنسان، فرد الوصية، (في) حج (فرض ونفل).

(١) ليست في (س).

(٢) بدلها في (س) و (م): «حجة».

(٣) معونة أولي النهى ٢١٣/٦.

وإن لم يمتنع، أُعطيَ الألف، وحُسِبَ الفاضلُ عن نفقةٍ مثل في فرضٍ، والألفُ في نفلٍ من الثلث.

ولو وصَّى بعقٍ نسمةٍ بألفٍ، فأعتقوا نسمةً بخمس مئة، لزمهم عتقُ أخرى بخمس مئة.

وإن قال: أربعةً بكذا، جاز الفضلُ بينهم، ما لم يُسمَّ ثمناً معلوماً.

ولو وصَّى بعقٍ عبدٍ زيدٍ، ووصيةً، فأعتقه سيده، أخذ العبدُ الوصية.

شرح منصور

٣٥١/٢

(وإن لم يمتنع) المعينُ من الحجِّ، (أُعطيَ الألف) لأنه موصى له بالزيادة بشرطِ حجِّه،/ وقد بذل نفسه للحجِّ، فوجب تنفيذُ الوصيةِ على ما قاله موصي، (وحُسِبَ الفاضلُ) من الألفِ (عن نفقةٍ مثلٍ) لتلك الحجَّةِ (في فرضٍ) من الثلث؛ لأنه المتبرِّعُ به، ونفقةُ المثلِ فيها من رأسِ المال؛ لأنها من الواجبات (و) حُسِبَ (الألف) جميعه إن كانت الوصية (في) حجٍّ (نفلٍ من الثلث) لأنها تطوَّعَ بألفٍ، بشرطِ الحجِّ عنه، ولا يُعطى إلا أيامَ الحجِّ. نصاً.

(ولو وصَّى بعقٍ نسمةٍ بألفٍ، فأعتقوا) أي: الورثة (نسمةً بخمس مئة، لزمهم عتقُ) نسمةٍ (أخرى بخمس مئة) حيث احتملَ الثلثُ الألفَ، تنفيذاً للوصية.

(وإن قال) موصي: أعتقوا (أربعةً) أرقاءً (بكذا) أي: ألفٍ مثلاً، (جاز الفضلُ بينهم، ما لم يُسمَّ) لكلِّ واحدٍ (ثمناً معلوماً) نصاً، فإن عينه، وجبَ على ما قاله.

(ولو وصَّى بعقٍ عبدٍ زيدٍ، ووصيةً) له؛ بأن قال: يُشترى عبدُ زيدٍ، ويعتقُ، ويُعطى مئة، (فأعتقه سيده، أخذ العبدُ الوصيةَ) بالمشة؛ لأنَّ الموصي قد أوصى بوصيتين، عتقه، وإعطائه المئة، فإذا فات عتقه؛ لسبقِ سيده به، بقيت الأخرى.



ولو وصّى بعقٍ عبدٍ بألفٍ، اشترى بثلثه، إن لم يخرج.  
ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للغزو بمعينٍ، ومئة نفقة له، فاشترى بأقل منه، فباقيه نفقة، لا إرث.  
وإن وصّى لأهلٍ سكتته، فلأهلٍ زقاقه، حال الوصية. ولجيرانه، تناول أربعين داراً من كلِّ جانبٍ.....

شرح منصور

(ولو وصّى بعقٍ<sup>(١)</sup> عبدٍ بألفٍ) نفذ ذلك، إن خرج الألف من الثلث، أو (اشترى) عبدٌ (بثلثه) أي: ثلث المال، (إن لم يخرج) الألف من الثلث، ولم تُجزِ الورثة.

(ولو وصّى بشراءِ فرسٍ للغزو بمعينٍ) كألفٍ، (و) وصّى (بمئة نفقة له) أي: الفرس، (فاشترى) الفرس (بأقل منه) أي: الألف، والثلث يُحتمل الألف والمئة، (فباقيه) أي: الألف، (نفقة). للفرس مع المئة. نصاً، (لا إرث) لأنه أخرج الألف والمئة في وجهٍ واحدٍ، وهو الفرس، فهما مالٌ واحدٌ، بعضه للثمن، وبعضه للنفقة عليه، وتقدير الثمن؛ لتحصيل صفة، فإذا حصلت، فقد حصل الغرض، فيخرج الثمن من المال، وما بقي للنفقة، بخلاف ما لو وصّى بعقٍ عبدٍ بألفٍ، فاشترى ما يساويه بثمان مئة، فالباقي للورثة، فإنه لا مصرف له، بخلاف مسألتنا.

(وإن وصّى لأهلٍ سكتته) بكسر السين، (ف) الموصى به (لأهلٍ زقاقه) أي: الموصى، بضم الزاي، وهو دربه، سمي سكة؛ لاصطفاف البيوت به. وكانت الدروب بمدينة السلام تسمى سككاً. فيستحق من كان ساكناً به، (حال الوصية) نصاً، لأنه قد يلحظ أعيان سكانها الموجودين لحضرهم. (و) إن وصّى (لجيرانه). تناول أربعين داراً من كلِّ جانبٍ<sup>(٢)</sup> نصاً، لحديث أبي هريرة

(١) بعدها في (م): «مثل».

(٢) جاء في هامش الأصل مانعه: [ويقسم المال على عدد الدور، وكل حصة دار تقسم على سكانها. عثمان النحدي].

ولأقرب قرابته ، أو لأقرب الناس إليه، أو أقربهم رَحِمًا وله أبٌ وابنٌ،  
أو جدٌ وأخٌ، فهما سواء.

وأخٌ من أبٍ، وأخٌ من أمٍّ — إن دخلَ في القرابةِ — سواء. وولدُ  
الأبوين أحقُّ منهما، والإناثُ كالذكور فيها.

شرح منصور

مرفوعاً: «الجارُّ أربعون داراً هكذا، وهكذا، وهكذا»<sup>(١)</sup>. وجارُّ  
المسجد: مَنْ سَمِعَ أذانه؛ لقولِ عليٍّ في حديث: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في  
المسجدِ»<sup>(٢)</sup>، قال: مَنْ سَمِعَ النداء. ولا يدخلُ فيهم مَنْ وُجدَ بين الوصيَّةِ  
والموتِ، كمن وُجدَ بعد الموت.

(و) إن وصَّى (لأقرب قرابته، أو) وصَّى (لأقرب الناس إليه، أو) وصَّى  
لـ (أقربهم) به (رَحِمًا، وله) أي: الموصي (أبٌ وابنٌ، أو) له (جدٌ وأخٌ) لغيرِ  
أمٍّ، (فهما سواء) حيث لم يرثا لمانع، أو أحيز؛ لأنَّ الأبَّ والابنَ كلُّ منهما  
يُبدلي بنفسه بلا واسطة، والجدُّ والأخُ يُبدليان بالأب.

(وأخٌ من أبٍ، وأخٌ من أمٍّ، إن دخل) الأخُ لأمٍّ (في القرابة، سواء)  
لاستوائيهما في القُرب. والمذهبُ: لا يدخلُ ولدُ أمٍّ في القرابة، (وولدُ الأبوينِ  
أحقُّ منهما) أي: من الأخِ لأبٍ فقط<sup>(٣)</sup>، والأخُ للأمِّ فقط، لأنَّ مَنْ له قرابتانِ  
أقربُ مَنْ له قرابةٌ واحدة. (والإناثُ كالذكور فيها) أي: القرابة، فالابنُ  
والبنتُ سواء، والأخُ والأختُ سواء، والأبُّ أولى من ابنِ الابنِ، ومن الجدِّ،  
ومن الأخوة. وفي «الترغيب»: أنَّ ابنَ الابنِ أولى من الأب. قال: وكلُّ مَنْ  
قُدِّمَ، قُدِّمَ ولدهُ إلا الجدُّ، فإنه يُقدِّم على بني إخوته، وأخاه لأبيه، فإنه يُقدِّم  
على ابنِ أخيه لأبوين.

٣٥٢/٢

(١) أخرجه بنحوه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٥٩٨٢). وانظر: «التلخيص الجبر» ٩٣/٣،  
و«إرواء الغليل» ١٠٠/٦-١٠١.

(٢) تقدم تخريجه ٥٣٦/١.

(٣) ليست في (س).

## فصل

ولا تصحُّ لكنيسة، أو بيت نار، أو كُتِبَ التوراة، أو الإنجيل، أو مَلِك، أو ميت.

وإن وصَّى لمن يَعْلَمُ موته أو لا، وحي، فللحيِّ النصف، ولا يصحُّ تمليكُ بهيمة.

شرح منصور

(ولا تصحُّ) الوصية (لكنيسة، أو بيت نار) أو مكانٍ من أماكن الكُفْرِ، سواءً كانت بِنائِهِ، أو بشيءٍ يُنفَقُ عليه؛ لأنه معصية، فلم تصحَّ الوصية به، كوصيته بعبدِهِ، أو أمته للفجور، أو بشراءِ خمرٍ أو خنزيرٍ يُتصدَّقُ به على أهلِ الذمَّة، مسلماً كان الموصي أو كافراً. وفي «المغني» (١): إن وصَّى ببناء بيت، يَسْكُنُهُ المجتازون من أهلِ الذمَّة، أو أهلِ الحرب، صحَّ؛ لأنَّ بناء مساكنهم ليس بمعصية. (أو كُتِبَ التوراة أو الإنجيل) فلا تصحُّ الوصية لذلك؛ لأنَّهما منسوخان، وفيهما تبديل، والاشتغال بهما غير جائز، وقد غضبَ النبي ﷺ حين رأى مع عمرَ شيئاً مكتوباً من التوراة (٢). (أو مَلِك) بفتح اللام، أحد الملائكة، (أو ميت) فلا تصحُّ الوصية لهما؛ لأنَّهما لا يملكان، أشبه ما لو وصَّى لحجر، (٣) وكذا لجني (٣).

(وإن وصَّى لمن) أي: ميت (يَعْلَمُ) موص (موته) حال الوصية، (أولاً) يَعْلَمُهُ، (و) لـ (حي) بأن وصَّى لعبدِهِ مثلاً لزيد وعمر، وزيد ميت، (فللحيِّ النصف) من الموصى به؛ لأنه أضاف الوصية إليهما، فإذا لم يكن أحدهما أهلاً للتملك، بطلَّت الوصية في نصيبه دون نصيب الحي؛ لخلوهِ مِنَ المعارِض، كما لو كانت الحيَّين، فمات أحدهما. (ولا يصحُّ تمليكُ بهيمة) لاستحالته.

(١) ٥١٤/٨.

(٢) تقدم ص ٣٣٧.

(٣-٣) في (س): «أو نحوه».



وتصحُّ لفرسٍ زيدٍ ولو لم يقبله، ويصرفه في علفه، فإن مات،  
فالباقى للورثة.

وإن وصَّى بثلثه لوارثٍ وأجنبيٍّ فردَّ الورثة، فللأجنبيِّ السدسُ.  
وبثلثيه، فردَّ الورثة نصفها، وهو ما جاوزَ الثلث، فالثلثُ بينهما.  
ولو ردُّوا نصيبَ وارثٍ، أو أجازوا للأجنبيِّ، فله الثلثُ،  
كإجازتهم للوارث.

شرح منصور

(وتصحُّ) الوصية (لفرسٍ زيدٍ، ولو لم يقبله) أي: يقبل زيدٌ ما وصَّى به  
لفرسه، (ويصرفه) أي: الموصى به (في علفه) أي: الفرس؛ لأنَّ الوصية له أمرٌ  
بصرفِ المالِ في مصلحته. قال الحارثيُّ: بحيث يتولَّى الوصيُّ أو الحاكمُ  
الإنفاقَ لا المالكُ<sup>(١)</sup>. (فإن مات) الفرسُ الموصى له، قبلَ صرفِ جميعِ الموصى  
به في علفه، (فالباقى للورثة) لتعذرِ صرفه إلى الموصى له، كما لو ردَّ موصى  
له الوصية.

(وإن وصَّى بثلثه) أي: ثلثِ ماله (لوارثٍ وأجنبيٍّ) أو لكلٍّ منهما بشيءٍ  
معين، وقيمةُ المعينين ثلثُ المال، (فردَّ الورثة، فللأجنبيِّ السدسُ) في الأولى، والمعينُ  
للموصى له به في الثانية؛ لعدمِ المانع، وبطلت وصيةُ الوارث، لعدمِ إجازتها.  
(و) إن وصَّى<sup>(٢)</sup> لهما (بثلثيه) سويةً، (فردَّ الورثة نصفها) أي: الوصية،  
(وهو ما جاوزَ الثلثَ) بلا تعيينِ نصيبٍ واحدٍ منهما، (فالثلثُ بينهما) لأنَّ  
الوارثَ يُزاحمُ الأجنبيَّ مع الإجازة، فإذا ردُّوا، تعيَّن أن يكون الباقي بينهما.  
ذكره القاضي<sup>(٣)</sup>.

(ولو ردُّوا نصيبَ وارثٍ) فقط، (أو أجازوا) الوصيةَ (للأجنبيِّ) فقط،  
(فله) أي: الأجنبيُّ، (الثلثُ) كاملاً، (كإجازتهم للوارث) وللأجنبيِّ الوصيتين.

(١) كشف القناع ٣٦٥/٤.

(٢) في (م): «رضي».

(٣) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٣٧/١٧.

وله ولملكٍ أو حائطٍ بالثلث، فله الجميع.  
وله والله أو الرسول، فنصفان، وما لله أو الرسول في المصالح العامة.

وبماله لابنيه وأجنبي، فرداها، فله التسع.

شرح منصور

وإن أجازوا وصية الوارث كلها، وردوا نصف وصية الأجنبي، أو عكسوا، فعلى ما قالوا؛ لأنَّ لهم أن يُجيزوا لهما، وأن يردوا عليهما، فكان لهم إجازة بعض ذلك، ورد بعضه، ولا يملكون تنقيص<sup>(١)</sup> الأجنبي<sup>(٢)</sup> عن نصف وصيته، سواء أجازوا للوارث، أو ردوا عليه. وإن وصى بثلاثة لوارث وأجنبي، وقال: إن ردوا وصية الوارث، فالثلث كله للأجنبي، فردوا وصية الوارث، فكما قال الموصي، وإن أجازوا للوارث، فالثلث بينهما.

(و) مَنْ وَصَّى (له، ولملك، أو) وَصَّى له، و لـ (حائطٍ بالثلث) بأن قال: وصيتُ ثلث مالي لزيد وجبريل مثلاً، أو لحائط، أو لحجر، ونحوه، (فله) أي: لزيد في المثال، (الجميع) أي: جميع الثلث. نصاً؛ لأنَّ مَنْ أشركه معه لا يملك، فلا يصحُّ التشريك.

(و) إن وصَّى (له) أي: لزيد مثلاً، (ولله، أو) له، و (الرسول) بالثلث، (فـ) هو (نصفان) بينهما، (وما لله، أو الرسول) يُصرف (في المصالح العامة) كالفيء.

وَمَنْ له ابنانٍ فقط، (و) وصَّى (بماله) كله (لا بنيه و أجنبي، فرداها) أي: ردَّ الابنانِ الوصية، / (فله) أي: الأجنبي (التسع<sup>(٣)</sup>) لأنَّه لو أجزت الوصية، كان له ثلث المال، لأنَّه ثالث ثلاثة، فله مع الردِّ ثلث الثلث.

٣٥٣/٢

(١) في (س): «تشقيص».

(٢) جاء في هامش الأصل: [وأما الوارث فلهم حرمانه].

(٣) جاء في هامش الأصل: [وقال أبو الخطاب: له الثلث كاملاً. قال المصنف في «شرحه»: وهو

أقيس. محمد الخلوئي].

وبثلثه لزيد وللفقراء والمساكين، فله تسع، ولا يستحق معهم بالفقر والمسكنة.

ولو وصى بشيء لزيد، وبشيء للفقراء أو جيرانه، وزيد منهم، لم يُشاركهم.

ولو وصى بثلثه لأحد هذين، أو قال: لجاري أو قريبي فلان — باسم مشترك — لم يصح.

شرح منصور

(و) إن وصى (بثلثه لزيد وللفقراء والمساكين، فله) أي: لزيد (التسع) والتسعة للفقراء والمساكين؛ إذ (الوصية<sup>(١)</sup>) لثلاث جهات، فوجب التسوية بينهما، كما لو وصى لثلاثة أنفس، (ولا يستحق) زيد (معهم) أي: الفقراء والمساكين، (بالفقر والمسكنة) لاقتضاء العطف المغايرة.

(ولو وصى بشيء لزيد، وبشيء) آخر (للفقراء) وزيد منهم، لم يُشاركهم. (أو) وصى بشيء لزيد، وبشيء لـ (جيرانه، وزيد منهم، لم يُشاركهم) لما تقدّم. (٢) وإن وصى لقرايته وللفقراء، فلقریب فقير سهمان. ذكره أبو المعالي (٣). أي: لأنّ كلاً من وصفيه سبب لاستحقاقه، فجاز تعدّد استحقاقه بتعدّد وصفه (٢)، ولو وصى له، ولأخوته بثلث ماله، فله النصف، على ما تقدّم.

(ولو وصى بثلثه لأحد هذين) بأن قال وصّيت بثلثي لأحد هذين. (أو قال): وصّيت به (لجاري) فلان، (أو قريبي فلان، باسم مشترك، لم يصح) لإبهام الموصى له، وتعيينه شرط. فإن كان ثمّ قرينة أو غيرها، أنه أراد معيّنًا منهما، وأشكل، صحّت الوصية، وأخرج المستحقّ منهما بقرعة، في قياس المذهب، قاله ابن رجب في القاعدة الخامسة بعد المئة (٤).

(١-١) في (س): «كالوصية».

(٢-٢) ليست في (س).

(٣) انظر: المبدع ٣٨/٦.

(٤) القواعد ص ٢٣٥.



فلو قال: غانم حرٌّ بعد موتي، وله مئتا درهم، وله عبدان بهذا الاسم، عتق أحدهما بقرعة، ولا شيء له من الدراهم. ويصح: أعطوا ثلثي أحدهما، وللورثة الخيرة. ولو وصى ببيع عبده لزيد أو لعمر أو لأحدهما، صح، لا مطلقاً.

شرح منصور

(فلو قال): عبدي (غانم حرٌّ بعد موتي، وله) أي: غانم (مئتا درهم، وله) أي: الموصي (عبدان) مسميان<sup>(١)</sup> (بهذا الاسم) أي: غانم، ثم مات الموصي، (عتق أحدهما) أي: العبدَيْن المسمَيْن بهذا الاسم، (بقرعة، ولا شيء له) أي: لمن خرجت له القرعة، (من الدراهم) الموصى بها، ولو خرجت من الثلث؛ لأنَّ الوصية بها لغير معيّن، فلم تصح نصّاً. (ويصح) قول موص: (أعطوا ثلثي أحدهما) كأعتقوا أحدَ عبدي<sup>(٢)</sup>، (وللورثة الخيرة) فيمن يُعطونه الثلثَ منهما، أو يعتقونه؛ لأنَّ ذلك أمرٌ بالتملك والعتق، فصَحَّ جعلُه إلى اختيار الورثة، كقوله لو كيله: بَعِ سِلْعَتِي مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ، بخلاف وصيت<sup>(٣)</sup>؛ فإنه تملك معلق بالموت، فلم يصح لمبهم. (ولو وصى ببيع عبده) سالم مثلاً (لزيد، أو لعمر) أي: لأحدهما بعينه، صح (أو) أبهم، فقال: بَعُهُ (لأحدهما، صح) والخيرة للمجعول له ذلك، والوصية ببيع شيء لمن يعينه موص، أو وصيه فيه، فيها غرض مقصود عرفاً، إما الإرفاق بالعبد بإيصاله إلى مَنْ هو معروفٌ بحسن الملكة، وإعتاق الرقاب، أو الإرفاق بالمشتري لمعنى يحصل له من العبد، فإن تعذر بيع العبد لذلك الشخص، أو أبى شراؤه بثمن عيّنه موص، أو بقيمته إن لم يُعَيَّن ثمناً، بطلت الوصية<sup>(٤)</sup>، و (لا) تصح الوصية ببيعه (مطلقاً) لأنَّ الوصية لا بُدَّ لها من

(١) في الأصل: «يسميان».

(٢) في (س): «عبيدي».

(٣) جاء في هامش الأصل: [أي: لأحد هذين، فلا يصح].

(٤) جاء في هامش الأصل مانصه: [قوله: بطلت. هذا إذا لم يُعَيَّن لثمنه جهة، فإن عيّن؛ بأن قال: تصدقوا بثمنه ونحوه، لم تبطل، بل يباع لغيره، كما تقدم].

ولو وصَّى له بخدمة عبده سنة ثم هو حرٌّ، فوهبه الخدمة أو ردَّ، عتقَ منجزاً.

ومن وصَّى بعتق عبدٍ بعينه، أو وقفه، لم يقع حتى يُنجزه وارثه. فإن أبى، فحاكمٌ. وكسبه - بين موتٍ وتنجيزٍ - إرثٌ.

شرح منصور

مستحقٌّ، وقد انتفى هنا.

(ولو وصَّى له) أي: لزيدٍ (بخدمته عبده سنة، ثم هو) أي: العبدُ بعد خدمته للموصي له سنة، (حرٌّ، فوهبه) أي: وهبَ - الموصي له بالخدمة - العبدَ، (الخدمة، أو ردَّ) الوصية بالخدمة، (عتقَ) العبدُ (منجزاً) أي: وهبه ما بقي من الخدمة في أثناء المدة<sup>(١)</sup>، عتقَ بمجرد الهبة.

(ومن وصَّى بعتق عبدٍ بعينه، أو) وصَّى بـ (وقفه، لم يقع) أي: العتقُ، أو الوقفُ، (حتى يُنجزه وارثه) لأنَّ الوصية بذلك أمرٌ بفعله، فلم يقع إلا بفعل المأمور، كالتوكيل<sup>(٢)</sup> في ذلك، لكن هنا يلزم تنفيذ الوصية. (فإن أبى) وارثٌ تنجيزه، (فحاكمٌ) يُنجزه، ويكون حرّاً، أو وقفاً، من حين أعتق، أو وقف، وولاه لموصٍ، (وكسبه) أي: الموصي بعتقه، أو وقفه، (بين موتٍ موصٍ / (وتنجيزٍ) ما وصَّى به من عتق، أو وقف، (إرثٌ) لبقائه في الملك إلى التنجيز، وفي «الروضة»: الموصي بعتقه ليس بمدبرٍ، وله حكمُ المدبرِ في كلِّ أحكامه<sup>(٣)</sup>.

٣٥٤/٢

(١) في (م): «المدة».

(٢) في (س): «كالوكيل».

(٣) انظر: الفروع ٦٨٥/٤.

## باب الموصى به

يُعتبر إمكانه، فلا تصحُّ بمُدبَّر.  
واختصاصه، فلا تصحُّ بمالٍ غيره، ولو ملكه بعد.  
وتصحُّ بإناءٍ ذهبٍ وفضةٍ، وبما يعجزُ عن تسليمه كآبقٍ، وشاردٍ،  
وطيرٍ بهواءٍ، وحملٍ بيطنٍ، ولبنٍ بضرعٍ.

شرح منصور

## باب الموصى به

وهو المكمل لأركان الوصية بالمال الأربعة.  
(يُعتبر إمكانه، فلا تصحُّ) الوصية (بمدبَّر) ولا أمٌ وليد؛ لعدم إمكانهما  
لحرتهما بموت الموصي، ولا بحمل أمته الآيسة، أو خدمة أمته الزمنية.  
(و) يُعتبر (اختصاصه) أي: الموصى به بموصٍ<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن مالاً، كجلدٍ  
ميتةٍ ونحوه، (فلا تصحُّ) وصيته (بمالٍ غيره، ولو ملكه بعد) الوصية، بأن قال:  
وصيتُ بمالٍ زيدٍ، أو ثلثه، ثم ملكه بعد؛ لفساد الصيغة بإضافة المال إلى غيره.  
(وتصحُّ) الوصية (بإناءٍ ذهبٍ، و) إناءٍ (فضةٍ) لأنه مالٌ يُباح الانتفاع به  
<sup>(٢)</sup>على غير هذا الوجه، بأن يكسره، أو يغيره عن هيئته، فيجعله حلياً يصلح  
للنساء ونحوه، كالأمة المغنية. (و) تصحُّ الوصية (بما يعجزُ) موصٍ (عن  
تسليمه، كآبقٍ، وشاردٍ، وطيرٍ بهواءٍ، وحملٍ بيطنٍ، ولبنٍ بضرعٍ) لإجراء  
الوصية مجرى الميراث، وهذه تُورث عنه. وللموصى له السعي في تحصيله، فإن  
قدَّر عليه، أخذَه، إن خرج من الثلث، وسواء كان الحملُ حملَ بهيمةٍ، أو  
أمةٍ إن كان موجوداً حين الوصية. وناقش الحارثي في التمثيل باللبن في  
الضرع، بأنه غيرُ معجوزٍ عن تسليمه<sup>(٣)</sup>.

(١) في (س): «بعوض».

(٢-٢) في (س): «لا على».

(٣) كشف القناع ٤٧٣/٤.



وبمعدوم، كما تحمل به أمته، أو شجرته أبداً، أو مدة معينة، وبمئة، لا يملكها.

فإن حصل شيء، أو قدر على المئة أو شيء منها، عند موت، فله، إلا حمل الأمة، فقيمتها، وإلا بطلت.

شرح منصور

(و) تصح الوصية (ب) شيء (معدوم) لأنه يجوز ملكه بالسلم، والمضاربة، والمساواة، فجاز ملكه بالوصية، (ك) وصية (بما تحمل به أمته) أبداً، أو مدة معينة. (أو) بما لا تحمل (شجرته أبداً<sup>(١)</sup>، أو مدة معينة) كسنة، أو سنتين، ولا يلزم الوارث السقي؛ لأنه لا يضمن تسليمها، بخلاف مشتر، (و) كوصية (بمئة) درهم، أو غيرها، (لا يملكها) موص حال وصيته. وليس هذا من قبيل الوصية بمال غيره؛ لأنه لم يضيفها إلى ملك<sup>(٢)</sup> غيره.

(فإن حصل شيء) مما وصى به من المعدوم، فلموصى له، (أو قدر) موص (على المئة) التي لم تكن في ملكه، (أو قدر على شيء منها عند موت) موص، (ف) هو لموصى (له) بمقتضى الوصية مع الإجازة. وإن خرج من الثلث، (إلا حمل الأمة) الموصى له به، (ف) يكون له (قيمتها) لثلاً يفرق بين ذوي<sup>(٣)</sup> الرحم في الملك. والظاهر: أن القيمة تعتبر يوم الولادة، إن قبل قبلها، وإلا فوقت القبول، (وإلا) يحصل شيء من ذلك<sup>(٤)</sup> (بطلت) الوصية؛ لأنها لم تصادف محلاً، كما لو وصى بثلاثين ولم يخلف شيئاً، وكذا لو لم تحمل الأمة حتى صارت حرة، فإن وطئت، وهي في الرق بشبهة، وحملت، فعلى واطئ قيمة الولد الموصى له به.

(١) الأصل: «أمداً».

(٢) في (س): «مال».

(٣) في الأصل: «ذي».

(٤) في (س): «الملك».

وبغير مالٍ، ككلبٍ مباح النفع، وهو: كلبٌ صيدٍ، وماشيةٌ وزرعٌ وجِرْوٌ لما يُباحُ اقتناؤه له، غيرَ أسودَ بهيمٍ. فإن لم يكن له كلبٌ، لم تصحَّ. وزيتٌ مُتنجسٌ لغيرِ مسجدٍ، وله ثلثهما، ولو كثر المالُ، إن لم تُجزرِ الورثةُ.

لا بما لا نفعَ فيه، كخمرٍ، وميتةٍ، ونحوهما.

شرح منصور

(و) تصحُّ الوصيةُ (بغيرِ مالٍ، ككلبٍ مباحِ النفعِ، وهو كلبٌ صيدٍ، وماشيةٌ، وزرعٌ وجِرْوٌ) يُربى (لما يُباحُ اقتناؤه له) مما ذُكر؛ لأنَّ فيه نفعاً مباحاً، وتقرُّ اليدُ عليه، (غيرَ) كلبٍ وجِرْوٍ (أسودَ بهيمٍ) لأنَّه لا يُباحُ صيدهُ ولا اقتناؤه. (فإن لم يكن له) أي: الموصي (كلبٌ) مباحٌ، (لم تصحَّ) الوصيةُ، سواءً قال: من كلابي، أو مالي؛ لأنَّه لا يصحُّ شراؤه، ولا قيمةٌ له، بخلافِ مُتموِّلٍ ليس في ملكه، فيُشترى له من التركة، وتُقسَمُ الكلابُ المباحةُ بين الورثةِ، أو بينهم وبين الموصى له بشيءٍ منها، أو بين الموصى لهم بها بالعدد<sup>(١)</sup>، فإن تشاحوا، فبقرةً. وإن وصَّى بكلبٍ، وله كلابٌ، ففي «الرعاية»: له أخذُها بقرةً. وجزم به ابنُ عبدوسٍ في «تذكرته». وعنه: بل ما شاء الورثةُ. وصوبه في «الإنصاف»<sup>(٢)</sup> نفعاً مباحاً، وهو الاستصباحُ به، بخلافِ المسجدِ، فإنَّه يحرمُ فيه، (وله) أي: الموصى له بالمباحِ من الكلابِ، بالزيتِ المتنجسِ، (ثلثهما،/ ولو كثر المالُ) أي: مالُ الموصي؛ لأنَّ له حقُّ اليدِ عليه، فلا تُزال يدُ ورثته عنه بالكُلِّيَّةِ، كسائرِ حقوقه،<sup>(٣)</sup> ولأنَّه ليس بمالٍ، ولا يُقابلُ بشيءٍ من ماله، فيُعتبرُ بنفسه<sup>(٤)</sup>، كما لو لم يكن له مالٌ سواه، (إن لم تُجزرِ الورثةُ) الوصيةُ في جميعه، فإن أجازوه، نفذ، كالمالِ.

٣٥٥/٢

و (لا) تصحُّ الوصيةُ (بما لا نفعَ فيه، كخمرٍ، وميتةٍ، ونحوهما) كخنزيرٍ؛

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لا بالتقويم].

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٤٧/١٧.

(٣-٣) ليست في (س).

وتصحُّ بُمبِهِمْ، كُتُوبٍ. ويُعطى ما يَقَعُ عليه الاسمُ.

فإن اختلفَ بالعرفِ والحقيقة، غَلَبَتْ. فَشَاةٌ، وَبَعِيرٌ، وَثُورٌ، لذكرٍ  
وأنثى مطلقاً. وَحِصَانٌ، وَجَمَلٌ، وَحِمَارٌ، وَبَغْلٌ، وَعَبْدٌ، لذكرٍ. ....

شرح منصور

لتحريم الانتفاع بذلك، فالوصيةُ به وصيةٌ بمعصية.

(وتصحُّ) الوصيةُ (بُمبِهِمْ، كُتُوبٍ، ويُعطى) الموصى له به (ما يقع عليه  
الاسمُ) أي: اسمُ الثوب؛ لأنه اليقين، سواءً كان منسوجاً من حريرٍ، أو  
كتانٍ، أو قطنٍ، أو صوفٍ، أو شعرٍ، ونحوه، مصبوغاً أولاً، صغيراً أو كبيراً؛  
لأنَّ غايته أنه مجهولٌ، والوصيةُ تصحُّ بالمعدوم، فهذا أولى.

(فإن اختلفَ) اسمُ موصى به (بالعرفِ والحقيقة) اللغوية، (غَلَبَتْ)  
الحقيقةُ على العرف؛ لأنها الأصل، ولهذا يحمل عليها كلام الله تعالى، وكلام  
رسول الله ﷺ. (فَشَاةٌ، وَبَعِيرٌ) بفتح الباء وكسرها، (وْثُورٌ) اسمٌ (لذكرٍ  
وأنثى) ويشمل لفظُ الشاةِ الضَّانَ، والمَعَزَ، والصغيرَ، والكبيرَ<sup>(١)</sup>؛ لعموم  
حديث: «في أربعين شاةً شاةً»<sup>(٢)</sup>. ويقولون: حَلَبْتُ البعيرَ، يريدون الناقةَ،  
والبكرةَ<sup>(٣)</sup> كالفتاةِ، وكذلك القُلُوصُ<sup>(٤)</sup>، (مطلقاً) أي: سواءً قال: وصَّيتُ  
بثلاثٍ أو ثلاثةٍ من غنمي، أو إبلي، أو بقري، ونحوه؛ لأنَّ اسمَ الجنسِ يُذكرُ  
ويؤنثُ، وقد يلحظ في التذكير معنى الجمع، وفي التأنيث معنى الجماعة.  
(وَحِصَانٌ) بكسر الحاء المهملة، لذكرٍ، (وَجَمَلٌ) بفتح الميم وسكونها، لذكرٍ،  
(وَحِمَارٌ، وَبَغْلٌ، وَعَبْدٌ، لذكرٍ) فقط؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَبْنَاءَ مِنكُمُ  
وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. والعطفُ للمغايرة. وقيل: في  
العبدِ للذكرِ والأنثى. ويؤيده ما يأتي في العتق، إذا قال: عبيدي أحرار، عَتَقَ

(١) ليست في الأصل (و) (س).

(٢) تقدم تخريجه ١٨٩/٢.

(٣) البكرة: الأنثى من الإبل. «المصباح المنير»: (بكر).

(٤) القُلُوص من الإبل بمنزلة الجارية من النساء، وهي الشاة. «المصباح المنير»: (قلص).



وحجر، وأتان، وناقّة، وبقرة، لأنثى. وفرس، ورقيق، لهما. والدابة:  
اسمٌ لذكرٍ وأنثى من خيلٍ وبغالٍ وحمير.  
وبغيرٍ معيّن، كعبدٍ من عبده. وتُعطيهِ الورثة ما شاؤوا منهم.

شرح منصور

مكاتبوه، ومدبروه، وأمهاث أولاده.

(وحجر) بكسر الحاء المهملة، وسكون الجيم: الأنثى من الخيل. قال في «القاموس»<sup>(١)</sup>: وبالهاء: لحن<sup>(٢)</sup>، (وأتان) الحمار. قال في «القاموس»: الأتانة قليلة<sup>(٣)</sup>. (وناقّة، وبقرة، لأنثى، وفرس ورقيق لهما) أي: لذكر وأنثى وكذا لخنثى. (والدابة اسم لذكر وأنثى من خيل، وبغال، وحمير) فتتقيد يمين من حلف لا يركب دابة بها؛ لأنّ الاسم في العرف لا يقع إلا على ذلك، ولم تغلب الحقيقة هنا؛ لأنها صارت مهجورة فيما عدا الأجناس الثلاثة. أشار إليه الحارثي<sup>(٤)</sup>، لكن إن قرّن به ما يصرفه إلى أحدهما، كدابة يُقاتل عليها، أو يُسهم لها، انصرف إلى الخيل، أو دابة يُنتفع بظهرها ونسلها، خرج منه البغال؛ لأنه لا نسل لها، وخرج الذكر.

(و) نصح الوصيّة (بغير معيّن، كعبدٍ من عبده، وتُعطيهِ الورثة ما شاؤوا منهم) أي: من عبده. نصّاً؛ لتناول اسم العبد للصحيح<sup>(٥)</sup>، والجيد، والكبير، وضدّهم.

(١) القاموس المحيط: (حجر).

(٢) جاء في هامش الأصل مانصه: [الذي في «الصحيح» إن العبد خلاف الحر. وهذا يقتضي شموله للذكر والأنثى، فانظر ما ههنا: أمّ قول ثان في اللغة، أو هو اصطلاح الفقهاء؟ مع أنه مخالف لقوله فيما يأتي في كتاب العتق، حيث قال: فصل: وكل مملوك أو عبد لي، أو: مما ليكي، أو: رقيق، حر، يعتق مدبروه، ومكاتبوه، وأمهاث أولاده، فكيف يحكم عليه هنا أنه خاص بالذكر، وهناك بأنه شامل لأمهاث أولاده؟ فليحرر ثم رأيت المصنّف في «شرحه» هنا صرح بأن فيه قولاً آخر، وهو شموله للذكر والأنثى، وحينئذ فيكون ما هنا على قول. محمد الخلوئي].

(٣) القاموس المحيط: (أتان).

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والانصاف ١٧/٣٤٨-٣٤٩.

(٥) بعدها في (س): «والمعيب».

فإن ماتوا إلا واحداً، تعيّن فيه، وإن قُتلوا، فله قيمة أحدهم على قاتل.

وإن لم يكن له عبدٌ، ولم يملكه قبل موته، لم تصح.

وإن ملك واحداً، أو كان له، تعيّن.

وإن قال: أعطوه عبداً من مالي، أو مئة من أحد كيسي، ولا عبد له، أو لم يوجد فيهما شيء، اشترى له ذلك.

شرح منصور

(فإن ماتوا) أي: عبدُ الموصي (إلا واحداً، تعيّن) الوصية (فيه) لتعذر تسليم الباقي، (وإن قُتلوا) كلهم بعد موت موصٍ (ف) لموصى (له قيمة أحدهم) يختارُ الورثة إعطاءه له (على قاتل) العبد.

(وإن لم يكن له) أي: الموصي (عبدٌ) حال الوصية، (ولم يملكه قبل موته، لم تصح) الوصية، كما لو وصّى بما في كيسه، ولا شيء فيه. وإن ماتوا كلهم قبل موت موصٍ، أو بعده وقبل القبول، بطلت؛ لأنها إنما تلزم بالقبول بعد الموت ولا رقيق له حينئذ.

(وإن ملك) من وصّى بعبدٍ من عبيده، وليس له عبدٌ حين الوصية، (واحداً) بعدها، تعيّن، (أو كان له) عبدٌ واحدٌ حين الوصية، (تعين) كونه لموصى له؛ لأنه لا محلٌ للوصية غيره، وكذا حكمُ شاةٍ من غنمه، / وثوبٍ من ثيابه، ونحوه.

٣٥٦/٢

(وإن قال) موصٍ: (أعطوه عبداً من مالي، أو) أعطوه (مئة من أحد كيسي، ولا عبد له) في الأولى، (أو لم يوجد فيهما) أي: في الكيسين (شيء) في الثانية، (اشترى له ذلك) الموصى به، وأعطى المئة من التركة، لأنه لم يُقيد ذلك بكونه في ملكه، وقصدُه وصوله له من ماله، وقد أمكن بشرائه من الثلث، (١) وإعطاءه (١) المئة منه، فتنفذ الوصية.

(١-١) في (م): «أو أعطاه».

وبقوس، وله أقواسٌ لرمي وبنْدُقٍ ونَدْفٍ: فله قوسُ النَّشَابِ؛ لأنها أظهرها، إلا مع صرفِ قرينةٍ إلى غيرها، ولا يدخلُ وترها.  
وبكلبٍ أو طبلٍ، وثُمَّ مباحٌ، انصرفَ إليه، وإلا، لم تصح.

شرح منصور

(و) إن وصَّى له (بقوس، وله) أي: الموصي (أقواس) قوسٌ (لرمي) بُشَّابٍ، أو نَبَلٍ، وقوسٌ بَمَجْرَى<sup>(١)</sup>، (و) قوسٌ لرمي (بُنْدُقٍ) وتسمَّى قوسَ جَلاهِقٍ<sup>(٢)</sup>. (و) قوسٌ (نَدْفٍ، فله) أي: الموصي له من ذلك (قوسُ النَّشَابِ) وهو القوسُ الفارسية؛ (لأنها أظهرها، إلا مع صرفِ قرينةٍ إلى غيرها) كأن يكون نَدْفًا لا عادةً له بالرمي، أو كان عادته رميُ<sup>(٣)</sup> الطيورِ بالبندق<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ ظاهرَ حالِ الموصي أنَّه قصَدَ نفعه بما جرت عادته بالانتفاع به. وإن لم يكن له إلا قوسٌ واحدةٌ من هذه القسي، تعينت الوصية فيها، وإن كان له أقواسُ نَشَابٍ، أعطاه الورثة ما شاؤوا منها كالوصية بعبدٍ من عبيده. (ولا يدخلُ) في الوصية بقوسٍ (وترها) لأنَّ الاسمَ يقعُ عليها دونه.

(و) مَنْ وصَّى (بكلبٍ، أو طَبْلٍ، وثُمَّ) بفتح المثلثة (مباحٍ) من الكلاب، وهو ما يُباح اقتناؤه، ومن الطبولِ، كطَبْلٍ حربٍ. قال الحارثي: وطبلٌ صيدٌ، وحجيجٌ؛ لنزولِ وارتحالٍ<sup>(٤)</sup>، (انصرفَ) اللفظُ (إليه) لأنَّ وجودَ المحرَّم، كعدَمِهِ شرعاً، (وإلا) يكن عنده مباحٌ منهما، (لم تصحُ) الوصية؛ لأنها بالمحرَّم معصية، ولعدَمِ المنفعةِ المباحة فيه، فإن كان عنده طبلٌ يصلحُ للحربِ واللَّهِوِ معاً، صحَّت الوصية به؛ لقيامِ المنفعةِ المباحة فيه. ولا تصحُ الوصية بمزمارٍ، وطنبورٍ، ونحوه؛ لأنَّه مهياً لفعلِ المعصية.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وهو القوس يوضع السهم الصغير في مجراه، فيخرج السهم من المجرى. «كشاف القناع»].

(٢) جَلاهِق، بضم الجيم وكسر الهاء: اسم للبندق. «المعرب» ص ١٤٤.

(٣-٣) في (م): «الطير بالبندق».

(٤) كشاف القناع ٣٧١/٤.



ولو وصَّى بَدْفِنِ كُتُبِ الْعِلْمِ، لَمْ تُدْفَن. وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا - إِنْ  
وَصَّى بِهَا لِشَخْصٍ - كُتُبُ الْكَلَامِ.

وَمَنْ وَصَّى بِإِحْرَاقِ ثَلَاثِ مَالِهِ، صَحَّ، وَصُرِفَ فِي تَجْمِيرِ الْكَعْبَةِ،  
وَتَنْوِيرِ الْمَسَاجِدِ. وَفِي التَّرَابِ، يُصْرَفُ فِي تَكْفِينِ الْمَوْتَى. وَفِي الْمَاءِ،  
يُصْرَفُ فِي عَمَلِ سُنَنِ لِلْجِهَادِ.

وَتَصَحُّ بِمَصْحَفٍ لِيُقْرَأَ فِيهِ. وَيُوضَعُ بِمَسْجِدٍ أَوْ مَوْضِعٍ حَرِيْزٍ.  
وَتَنْفُذُ وَصِيَّتُهُ فِيمَا عَلِمَ مِنْ مَالِهِ وَمَا لَمْ يَعْلَمْ.

شرح منصور

(ولو وصَّى بَدْفِنِ كُتُبِ الْعِلْمِ، لَمْ تُدْفَن) لِأَنَّ الْعِلْمَ مَطْلُوبٌ نَشْرُهُ، وَدَفْنُهُ  
مَنَافٍ لَذَلِكَ. (وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا) أَي: كُتُبِ الْعِلْمِ، (إِنْ وَصَّى بِهَا لِشَخْصٍ،  
كُتُبُ الْكَلَامِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ.

(وَمَنْ وَصَّى بِإِحْرَاقِ ثَلَاثِ مَالِهِ، صَحَّ، وَصُرِفَ فِي تَجْمِيرِ الْكَعْبَةِ) أَي:  
تَبْخِيرِهَا، (و) فِي (تَنْوِيرِ الْمَسَاجِدِ. وَ) مَنْ وَصَّى بِثَلَاثِ مَالِهِ يَدْفَنُ<sup>(١)</sup> (فِي  
التَّرَابِ، يُصْرَفُ فِي تَكْفِينِ الْمَوْتَى، وَ) مَنْ وَصَّى بِثَلَاثِ مَالِهِ (فِي الْمَاءِ، يُصْرَفُ  
فِي عَمَلِ سُنَنِ لِلْجِهَادِ) تَصْحِيحاً لِكَلَامِهِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ.

(وَتَصَحُّ) الْوَصِيَّةُ (بِمَصْحَفٍ لِيُقْرَأَ فِيهِ) لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى التَّقَرُّبِ بِتِلَاوَةِ  
الْقُرْآنِ، كَفَرَسٍ يَغْزُو عَلَيْهِ، (وَيُوضَعُ) مَصْحَفٌ مَوْصَى بِهِ، (بِمَسْجِدٍ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ  
الطَّاعَاتِ، (أَوْ مَوْضِعٍ حَرِيْزٍ) خَشْيَةَ السَّرْقَةِ.

(وَتَنْفُذُ وَصِيَّتُهُ) مَوْصٍ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مِنْ مَالِهِ، كَرُبْعٍ، وَخُمْسٍ، (فِيمَا  
عَلِمَ<sup>(٢)</sup> مِنْ مَالِهِ، وَمَا لَمْ يَعْلَمْ) مِنْهُ؛ لِعُمُومِ لَفْظِهِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ  
نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِثَلَاثِهِ.

(١) فِي (م): «يَدْفَنُهُ».

(٢) جَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ مَا نَصَّهُ: [أَي: الْمَوْصَى].

فإن وصّى بثلثه، فاستحدث مالا، ولو بنصب أحبولة قبل موته، فيقع فيها صيد بعده، دخل ثلثه في الوصية، ويقضى منه دينه.  
وإن قُتل، فأخذت دينته، فميراث يدخل في وصيته، ويقضى منها دينه. وتحسب على الورثة إن وصّى بمعين، بقدر نصفها.

### فصل

وتصح بمنفعة مفردة، .....

شرح منصور

(فإن وصّى بثلثه، فاستحدث مالا) بعد وصيته، (ولو بنصب أحبولة قبل موته، فيقع فيها صيد بعده، دخل<sup>(١)</sup> ثلثه) أي: المال المستحدث (في الوصية) لأنه ترثه ورثته، (ويقضى منه دينه) أشبه ما ملكه قبل الوصية.  
(وإن قُتل) عمداً، أو خطأ، (فأخذت دينته، فميراث) عنه. قال الإمام أحمد: قد قضى النبي ﷺ أن الدية ميراث<sup>(٢)</sup>. (تدخل) دينته (في وصيته، ويقضى منها دينه) أي: المقتول. وروي عن عليّ كرم الله وجهه في دية الخطأ؛<sup>(٣)</sup> لأنها تجب للميت، لأنها بدل نفسه، ونفسه له، فكذلك بدلها، ولأن بدل أطرافه حال حياته له، فكذلك بدلها بعد موته، وإنما يزول من أملاكه ما استغنى عنه لا ما تعلقت به حاجته. ويجوز تحدد الملك له<sup>(٤)</sup> بعد موته، كمن نصب شبكة ونحوها، فسقط فيها صيد<sup>(٥)</sup> بعد موته، فتحدث الدية على ملك الميت. (وتحسب) الدية (على الورثة) أي: ورثة المقتول، (إن) كان (وصّى بمعين، بقدر نصفها) كعبد قيمته خمس مئة دينار، فيعطى لموصى له.  
(وتصح) الوصية (بمنفعة مفردة) عن الرقبة؛ لصحة المعاوضة عنها<sup>(٥)</sup>، كالأعيان،

٣٥٧/٢

(١) بعدها في (م): «نحت».

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٧٠٩١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) لم نقف عليه.

(٤-٤) ليست في (س).

(٥) جاء في هامش الأصل: [أي: الإجارة].

كبمنافع أمته أبداً أو مدة معينة. ويُعتبر خروجُ جميعها من الثلث.  
وللورثة - ولو أن الوصية أبداً - عتقها لا عن كفارة، وبيعها،  
وكتابتها، ويبقى انتفاع وصي بحاله، وولاية تزويجها .....

شرح منصور

(ك) - الوصية (بمنافع أمته أبداً، أو مدة معينة) كسنة، (ويُعتبر خروجُ جميعها) أي: العين الموصى بنفعها (من الثلث) لأنَّ المنفعة مجهولة لا يمكن تقويمها على أفرادها، فوجب اعتبار العين بمنفعتيها. وقيل: إن وصي بالمنفعة على التأييد اعتبرت قيمة الرقبة بمنافعها من الثلث، لأنَّ عبداً لا منفعة له لا قيمة له. وإن كانت بالمنفعة مدة معلومة، اعتبرت المنفعة فقط من الثلث، ومشى عليه في «الإقناع»<sup>(١)</sup> في موضع.

(وللورثة)<sup>(٢)</sup> أي: ورثة موص، (ولو أن الوصية) بمنافع الرقبة (أبداً، عتقها)<sup>(٣)</sup> للملكهم لها، ومنافعها لموصى له. وإن أعتقها موصى له بالمنافع، لم تعتق؛ لأنَّ العتق للرقبة، وهو لا يملكها. وإن وهبها منافعتها، فللورثة الانتفاع بها؛ لأنَّ ما يوهب للرقيق، لسيده. و(لا) يجزئ عتق ورثة لها، (عن كفارة) كالزمنة، (و) للورثة (بيعها) من موصى له بمنفعتيها وغيره؛ لأنها مملوكة تصحُّ هبتها، فصَحَّ بيعها، كغيرها، ولتحصيل الثواب والولاء بإعتاقها، وربما وهبه موصى له بالنفع نفعها<sup>(٤)</sup>، فيكمل<sup>(٥)</sup> لمشتريها. (و) للورثة (كتابتها) لأنها بيع، (ويبقى انتفاع وصي بحاله) ولو أعتقت، أو بيعت، أو كُوتبت؛ لأنه لا معارض<sup>(٦)</sup> له. (و) للورثة (ولاية تزويجها) لأنهم المالكون لرقبتها،

(١) ١٠٨/٣.

(٢) جاء في هامش الأصل: [خير مقدّم].

(٣) جاء في هامش الأصل: [مبتدأ موخر].

(٤) ليست في (م).

(٥) بعدها في (م): «نفعها».

(٦) في (س): «لا معاوضة»، وفي (م): «معاوض».



يأذن مالك النفع. والمهر له، وولدها من شبهة حر. وللورثة قيمته عند وضع على واطي، وقيمتها إن قُتلت، وتبطل الوصية. وإن جنت، سلمها وارث، أو فداها مسلوقة، وعليه إن قتلها قيمة المنفعة للوصي.

وللوصي استخدامُها حضراً وسفراً، وإجارتها، وإعارتها. وكذا ورثته بعده.

شرح منصور

(يأذن مالك النفع) فإن لم يأذن، لم يصح؛ لما عليه من الضرر فيه. ويجب تزويجها بطلبها، كما لو طلبته من سيدها، وأولى، (والمهر له) أي: لمالك النفع حيث وجب؛ لأنه بدلُ بضعتها، وهو من منافعها، (وولدها) أي: الموصى بنفعها، (من شبهة حر) لاعتقاد الواطي حرَّيته. (وللورثة قيمته عند وضع على واطي) لأنه فوت رقه عليهم، باعتقاده حرَّيته، واعتبرت حالة الوضع؛ لأنه أول أوقات إمكان تقويمه. (و) للورثة (قيمتها إن قُتلت) لمصادفة الإتلاف الرقة وهم مالكوها، (وتبطل الوصية) لفوات المنفعة ضمناً، كبطلان إجارة بقتل مؤجرة.

(وإن جنت) موصى بنفعها، (سلمها وارث) لولي الجناية، (أو فداها مسلوقة) المنفعة بالأقل من أرش الجناية، أو قيمتها كذلك؛ لأنه يملكها كذلك، كأم الولد، (وعليه) أي: الوارث، (إن قتلها، قيمة المنفعة للوصي) أي: الموصى له بمنفعتها. قاله في «الانتصار»<sup>(١)</sup>. وفي «الإنصاف»<sup>(٢)</sup> وعموم كلام المصنف - أي: الموفق - وغيره من الأصحاب: أن قتل الوارث كقتل غيره. (وللوصي) أي: الموصى له بمنفعتها (استخدامها حضراً وسفراً) لأنه مالكُ منفعتها، أشبه مستأجرها للخدمة، (و) له (إجارتها) لأنه يملك نفعها ملكاً تاماً، فجاز له أخذ العوض عنه، كالأعيان، وكالمستأجر، (و) له (إعارتها) لما تقدم، (وكذا ورثته بعده) لهم استخدامُها حضراً وسفراً، وإجارتها، وإعارتها؛ لقيامهم مقام مورثهم.

(١) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٣٧١/١٧.

وليس له، ولا لوارث، وطؤها. ولا حَدَّ به على واحدٍ منهما.  
وما تَلِدُهُ حرٌّ. وتَصِيرُ إن كان الواطئُ مالكَ الرقبة، أم ولدٍ،  
وولدها من زوجٍ أو زناً له، ونفقتُها على مالكٍ نفعيها.  
وإن وصَّى لإنسانٍ برقيبتها، ولاَ خَرَ بمنفعيها، صحَّ. ....

شرح منصور

(وليس له) أي: الموصى له بمنفعة الأمة وطؤها، (ولا لوارث) موصٍ (وطؤها) لأنَّ مالكَ المنفعة لا يملكُ رقبتهَا، ولا هو بزواج، ومالكُ الرقبة لا يملكُ الأمة ملكاً تاماً؛ بدليل أنه لا يملكُ الاستقلالَ بتزويجها، ولا هو بزواج لها، ولا يُباح الوطءُ بغيرهما؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، (ولا حَدَّ به) أي: بوطئها (على واحدٍ منهما) للشبهة، لوجود الملك/ لكلٍ منهما فيها.

٣٥٨/٢

(وما تَلِدُهُ) مِن واحدٍ منهما، فهو (حرٌّ) لأنَّه مِن وطءٍ شبهة. (وتَصِيرُ إن كان الواطئُ مالكَ الرقبة، أم ولدٍ) بما تَلِدُهُ منه؛ لأنَّها عَلِقَتْ منه بَحْرٍ فِي مِلْكِهِ، وعليه المهرُ لمالكِ النفع، دون قيمة<sup>(١)</sup> الولد، وإن ولدت مِن مالكِ النفع، لم تَصِرْ أم ولدٍ له؛ لأنَّه لا يملكُها، وعليه<sup>(٢)</sup> قيمة الولدِ يومَ وَضَعِهِ لمالكِ الرقبة، (وولدها مِن زوجٍ) لم يَشْطَرِ حُرِّيَّتَهُ، (أو) مِن (زناً له) أي: لمالكِ الرقبة؛ لأنَّه ليس من النفعِ الموصى به، ولا هو مِن الرقبةِ الموصى بنفعيها، فكان لمالكِ الرقبةِ (ونفقتُها) أي: الموصى بنفعيها (على مالكِ نفعيها) لأنَّه يملكه على التأييد، أشبه الزوج، ولأنَّ إيجابَ النفقةِ على مَنْ لا نَفْعَ له، ضررٌ مجرَّدٌ.

(وإن وصَّى) ربُّ أمةٍ (لإنسانٍ برقيبتها، و) وصَّى (لآخرَ بمنفعيها، صحَّ) لأنَّ الموصى له برقيبتها يتنفعُ بثمرتها ممن يَرغبُ في ابتاعيها، وبعثيها<sup>(٣)</sup>، وما

(١) في (س): «رقبة».

(٢) في (م): «وعليها».

(٣) في الأصل و(س): «ويعتقها».

وصاحب الرقبة كالوارث فيما ذكرنا.

ومن وصى له بمكاتب، صح، وكان كما لو اشتراه.

وتصح بمال الكتابة، .....

شرح منصور

يترتب عليه، والموصى له بنفعها ينتفع بها.

(وصاحب الرقبة) أي: الموصى له بها (كالوارث) (أف يقوم مقامه<sup>(١)</sup>)  
(فيما ذكرنا) وإن وصى لرجل بحب زرع، وآخر بينه<sup>(٢)</sup>، صح، والنفقة  
بينهما؛ لتعلق حق كل واحد منهما بالزرع. (فإن امتنع أحدهما، أُجبر،  
كالخائض المشترك إذا استهزم، وتكون النفقة بينهما على قدر قيمة حق كل  
واحد منهما<sup>(٣)</sup>)، وإن وصى لواحد بخاتم، وآخر بفصه، صح، ولا ينتفع به  
أحدهما إلا بإذن الآخر، ويُجاب طالب قلعه، ويُجبر الآخر عليه، وإن اتفقا  
على بيعه، أو اصطلحا على لبسه، جاز. وإن وصى بدينار من غلة داره،  
صح، فإن أراد الورثة بيع بعضها، وترك ما أجرته دينار، فله منعهم؛ لأنه يجوز  
أن ينقص أجره عن الدينار، فإن أراد الورثة بيع بعضها، وترك ما أجرته دينار،  
فله منعهم؛ لأنه يجوز أن ينقص أجره عن الدينار، فإن لم تخرج الدار من  
الثالث، فلهم بيع ما زاد عليه.

(ومن وصى له بمكاتب، صح) لأنه يجوز بيعه، (وكان) موصى له به،  
(كما لو اشتراه) لأن الوصية تملك، أشبهت الشراء. ويُعتبر من الثالث أقل  
الأمريتين من قيمته مكاتباً، أو ما عليه<sup>(٣)</sup>، فإذا أدى، عتق، وولاؤه للموصى له  
به كمشتريه، وإن عجز عاد قناً له، وإن عجز في حياة موص، لم تبطل  
الوصية، وإن أدى إلى موص، عتق، وبطلت الوصية.

(وتصح الوصية بمال الكتابة) ونحوه، مما لم يستقر، كما لو لم يملكه

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (س): «بينه».

(٣) بعدها في (م): «من الكتابة».



وَبَنَجِمَ مِنْهَا.

فَلَوْ وَصَّى بِأَوْسَطِهَا، أَوْ قَالَ: ضَعُوهُ، وَالنَّجُومُ شَفَعٌ، صُرِفَ  
لِلشَّفَعِ الْمُتَوَسِّطِ، كَالثَّانِي وَالثَّالِثِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ سِتَّةٍ.  
وَإِنْ قَالَ: ضَعُوا نَجْمًا، فَمَا شَاءَ وَارِثٌ.

وَإِنْ قَالَ: أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ، وَمِثْلَ نَصْفِهِ، وَضِعَ فَوْقَ نَصْفِهِ، وَفَوْقَ  
رَبْعِهِ.

و: مَا شَاءَ، فَالْكُلُّ.....

شرح منصور

فِي الْحَالِ، وَلِمَوْصَى لَهُ اسْتِيفَاؤُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ، وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ، وَيَعْتَقُ بِأَحَدِهِمَا،  
وَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ، لِأَنَّهُ الْمُنْعِمُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَجَزَ، فَلَوَارِثُ تَعْجِيزِهِ، فَيَكُونُ قِنًا لَهُ،  
وَإِنْ أَرَادَ مَوْصَى لَهُ إِنْظَارَهُ، وَوَارِثُ تَعْجِيزِهِ عِنْدَ عَجْزِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، قُدِّمَ  
وَارِثٌ.

(و) تَصَحُّ الْوَصِيَّةِ (بَنَجِمَ مِنْهَا) أَي: الْكِتَابَةِ، أَي: مَالِهَا، وَلِلْوَرِثَةِ مَعَ إِبْهَامِ  
النَّجْمِ إِعْطَاؤُهُ أَيَّ نَجْمٍ شَاؤُوا. وَسَوَاءٌ أَوْصَى بِهِ لِلْمَكَاتِبِ أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ.

(فَلَوْ وَصَّى بِأَوْسَطِهَا) أَي: النَّجُومِ، (أَوْ قَالَ) مَوْصٍ: (ضَعُوهُ) أَي:  
أَوْسَطُهَا عَنِ الْمَكَاتِبِ (وَالنَّجُومُ شَفَعٌ) كَأَرْبَعَةٍ، أَوْ سِتَّةٍ، أَوْ ثَمَانِيَةٍ، (صُرِفَ)  
الْلَفْظُ (لِلشَّفَعِ الْمُتَوَسِّطِ، كَالثَّانِي، وَالثَّالِثِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ  
سِتَّةٍ) وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ؛ لِأَنَّهُ الْوَسْطُ، وَإِنْ كَانَتْ وَثَرًا، فَلَا إِشْكَالَ.  
(وَإِنْ قَالَ) مَوْصٍ: (ضَعُوا) عَنْهُ (لِنَجْمًا، فَمَا شَاءَ وَارِثٌ) مِنَ النَّجُومِ،  
وَضَعَهُ عَنْهُ، كَمَا لَوْ وَصَّى لَهُ بَعْدَ مِنْ عِبِيدِهِ.

(وَإِنْ قَالَ) ضَعُوا عَنْهُ (أَكْثَرَ مَا عَلَيْهِ، وَمِثْلَ نَصْفِهِ، وَضِعَ) عَنْهُ (فَوْقَ  
نَصْفِهِ، وَفَوْقَ رُبْعِهِ) أَي: مَا عَلَيْهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ نَصْفُ الْمَوْضُوعِ أَوَّلًا.

(و) إِنْ قَالَ: ضَعُوا عَنْهُ (مَا شَاءَ، فَالْكُلُّ) يَجِبُ وَضَعُهُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ، وَخَرَجَ

وما شاء من مالها، فما شاء منه، لا كله.

وتصحُّ برقبته لشخص، ولاخر بما عليه. فإن أدّى، عتق، وإن عجز، بطلت فيما عليه.

وإن وصّى بكفارة أيمان، فأقله ثلاثة.

شرح منصور

من الثلث؛ تنفيذاً للوصية.

٣٥٩/٢

(و) إن قال: ضَعُوا عنه (ما شاء من مالها) / وَحَبَّ، وَصَحَّ، (فما شاء منه) وَضِعَ (لا كله) لَأَنَّ «مِنْ» للتبعية<sup>(١)</sup>، وإن قال: ضَعُوا عنه أَكْثَرَ نُجُومِهِ، وهي متفاوتة، انصرفَ لأكثرها مالاً.

(وتصحُّ) الوصية (برقبته) أي: المكاتب (لشخص، و) الوصية (لاخر بما عليه) لَأَنَّ كُلًّا مِنَ الرِّقَةِ وَالَّذِينَ مَمْلُوكٌ لِمَوْصِيٍّ، (فإن أدّى) ما عليه لموصى له به<sup>(٢)</sup>، (عتق) وَبَطَلَتِ الوصية برقبته، ويكون الولاء له<sup>(٣)</sup>؛ لَأَنَّهُ أَقَامَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ. ذكره في «شرح»<sup>(٤)</sup>. وكذا لو أبرأه منه. (وإن عجز، بطلت) الوصية (فيما عليه) وعاد قنًا لموصى له برقبته، وما أخذه موصى له بما عليه من مال الكتابة قبل عجزه، فهو له. وإن اختلفا في فسْخِ كتابه، فقول موصى له برقبته، ومع فساد الكتابة، تصحُّ الوصية برقبه المكاتب، وبما يقبضه، لا بما عليه<sup>(٥)</sup>، لَأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(وإن وصّى بكفارة أيمان، فأقله ثلاثة) نصًّا، لَأَنَّهُ أَقْلُ الْجَمْعِ، وقد يكون الموجب مختلفاً.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ ويحتمل أن تكون «من» لليان، كما بُه عليه الحارثي. محمد الخلوئي ]

(٢) بعدما في (م): «أي: المال».

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ أي: الموصى له بما عليه، بخلاف ما تقدّم، فإن الرقبة هنا للمالك ].

(٤) معونة أولي النهى ٢٧٧/٦.

(٥) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ أي: فلا يصح قوله: بما عليه ].

## فصل

وتبطل وصية بمعيّن، بتلفه.

وإن تلف المال كله غيره، بعد موت موصي، فلموصى له.

وإن لم يأخذه حتى غلا أو نما، قوّم حين موت، لا أخذ.

وإن لم يكن لموصي سواه إلا دين.....

شرح منصور

(وتبطل وصية بمعيّن، بتلفه) قبل موت موصي، أو بعده قبل قبولها؛ لأنّ حقّ موصى له، لم يتعلّق بغير العين، فإذا ذهبت، زال حقّه، بخلاف إتلاف وارث، أو غيره له؛ لأنّه إذا قبله موصى له، فإنّ على متلفه ضمانه له.

(وإن تلف المال كله غيره) أي: غير معيّن موصى به، (بعد موت موصي<sup>(١)</sup>)، (ف) الموصى به كله (لموصى له) لعدم تعلّق حقّ الورثة به، لتعيينه لموصى له، للملكه أخذه بغير رضاهم، والمراد: حيث خرج من الثلث عند الموت، وكان غيره عيناً حاضرة، يتمكّن<sup>(٢)</sup> وارث من قبضها، كما تقدّم. وظاهره: أنّه لو تلف المال مع موت موصي، أنّ للموصى له ثلث الموصى به فقط، إن لم يجز الورثة.

(وإن لم يأخذه) أي: يأخذ الموصى له الموصى به (حتى غلا، أو نما) بأن صار ذا صنعة، زادت بها قيمته، (قوّم) أي: اعتبرت قيمته (حين موت) موصي؛ لأنّه وقت لزوم الوصية، و (لا) يُقوّم حين (أخذ) أي: قبول، فإن كان موصى به وقت موت ثلث التركة، أو دونه، أخذه موصى له كله، ولو زادت قيمته بعد ذلك حتى عادّل المال كله، أو أكثر منه، أو هلك المال كله سواه. وإن زاد على الثلث حين الموت، فللموصى له منه قدر ثلث المال، وكذا عطية المريض.

(وإن لم يكن لموصي) بمعيّن، مال (سواه إلا دين) بذمة موصي أو موصير،

(١) جاء في هامش الأصل: [أي: وبعد قبوله].

(٢) في (س): «تمكّن».



أو غائب، فلموصى له ثلث موصى به. وكلما اقتضى أو حضر شيء، ملك من موصى به قدر ثلثه، حتى يتم. وكذا حكم مدبر. ومن وصى له بثلث عبد، فاستحق ثلثاه، فله الباقي.

شرح منصور

(أو) إلا مال (غائب) عن بلده، (فلموصى له ثلث موصى به) يُسلم إليه وجوباً؛ لاستقرار حقه فيه، إذ لا فائدة في وقفه، كما لو لم يخلف سواه، ولا يتصرفون في ثلثي المعين الموقوفين؛ لتعلق حق الموصى له، وذلك لا يمنع نفوذ الوصية في الثلث المستقر، ولا يمكنه من جميعه، لأنه ربما فات ما سواه، فيسقط حقه مما عدا الثلث (وكلما اقتضى) شيء من الدين، (أو حضر شيء) من المال الغائب، (ملك) موصى له بالمعين، (من موصى به قدر ثلثه) أي: ما اقتضى أو حضر، (حتى يتم) ملكه عليه، إن حصل من الدين، أو الغائب، مثلاً المعين، فلو خلف تسعة عينا، وعشرين ديناً، ووصى بالتسعة لزيد، سلم إليه منها ثلاثة، فإذا اقتضى من الدين ثلاثة، فلزيد من التسعة واحد، وهكذا حتى تقتضى ثمانية عشر، فيكمل له التسعة. وإن تعذر أخذ الدين بجحد مدين ونحوه، أخذ الوارث الستة الباقية. (وكذا حكم مدبر) فيعتق ثلثه في الحال، وكلما اقتضى شيء من الدين، أو حضر شيء من الغائب، عتق منه بقدر ثلثه، وكذا لو كان الدين على أحد أخوي الميت، ولا مال له غيره، / فكلما أدى من نصيب أخيه شيئاً برئ من نظيره، ولا يبرأ قبله.

٣٦٠/٢

(ومن وصى له بثلث عبد) أو ثلث دار ونحوهما (فاستحق ثلثاه فله) الثلث (الباقي) من العبد ونحوه الذي لم يخرج مستحقاً إن خرج من الثلث؛ لأنه موصى به وقد خرج من الثلث فاستحقه موصى له به، كما لو كان شيئاً معيناً، وكذا لو وصى بثلث صبرة من نحو بر، أو ثلث دن زيت ونحوه، فتلف أو استحق ثلثاً<sup>(١)</sup> ذلك.

(١) في (م): «ثلث».

وبثلث ثلاثة أعبد، فاستحقَّ اثنان أو مائة، فله ثلث الباقي.

وبعبد قيمته مئة، ولاخر بثلث ماله، ومملكه غيره مئتان، فأجاز الورثة، فلموصى له بالثلث، ثلث المئتين وربع العبد، ولموصى له به، ثلاثة أرباعه. وإن ردوا، فلموصى له بالثلث سدس المئتين وسدس العبد، ولموصى له به نصفه.

شرح منصور

(و) من وصى له (بثلث ثلاثة أعبد، فاستحقَّ اثنان، أو مائة، فله ثلث) العبد (الباقي) لاقتضاء الوصية أن يكون له من كل عبد ثلثه، وقد بطلت الوصية فيمن «مائة أو استحقاً»<sup>(١)</sup>، فبقي له ثلث الباقي.

(و) من وصى لشخص (بعبد) معين، (قيمته مئة، و) وصى (لاخر بثلث ماله، ومملكه غيره) أي: العبد (مئتان، فأجاز الورثة) الوصيتين، (فلموصى له بالثلث، ثلث المئتين) لأنه لا مزاحم له فيهما، وهو ستة وستون وثلثان، (و) له (ربع العبد) لدخوله في المال الموصى له بثلثه، مع الوصية بجميعه للآخر، فيدخل النقص على كل منهما بقدر ما له في الوصية، كمسائل العول، فيبسط الكامل من جنس الكسر، أي: الثلث، ويضم إليه الثلث الموصى به للآخر، يحصل أربعة، فصار الثلث منه ربعاً، (ولموصى له به) أي: العبد (ثلاثة أرباعه) لمزاحمة الموصى له بالثلث في العبد بالربع، لما تقدم.

(وإن ردوا) أي: الورثة الوصية بالزائد عن الثلث، في الوصيتين، فالثلث بينهما نصفين؛ لتساوي وصيتهما في المثال، إلا أن الموصى له بالعبد، يأخذ نصيبه كله منه، والموصى له بالثلث يأخذ نصيبه من جميع المال، (فلموصى له بالثلث سدس المئتين) ثلاثة وثلثون وثلث (وسدس العبد)<sup>(٢)</sup>، (ولموصى له به) أي: العبد (نصفه) لما تقدم.

(١-١) في (م): «مات أو استحق».

(٢) ليست في (م).

وبالنصف - مكان الثلث - وأجازوا، فله مئة وثلاث العبد، ولموصى له به، ثلثاه. وإن ردوا، فلصاحب النصف خمس المتين وخمس العبد، ولصاحبه خمساه.

والطريق فيهما: أن تنسب الثلث، وهو مئة، إلى وصيتيهما، وهما في الأولى: مئتان، وفي الثانية: مئتان وخمسون. ويُعطى كل واحد من وصيته، مثل تلك النسبة.

شرح منصور

(و) إن وصى (بالنصف مكان الثلث) مع الوصية لآخر بالعبد، (وأجازوا) أي: الورثة الوصيتين، (فله) أي: صاحب النصف (مئة) لأنها نصف المتين، ولا مزاجم له فيهما، (و) له (ثلث العبد) لأنه موصى له بنصفه؛ لدخوله في جملة المال وموصى للآخر بأكمله، وذلك نصفان ونصف، فرجع النصف إلى ثلث، (ولموصى له به) أي: العبد، (ثلثاه) لرجوع كل نصف إلى ثلث. (وإن ردوا) أي: الورثة الوصية لهما بزائد على الثلث، قسم الثلث بينهما على خمسة، بسط النصف والثلث، (فلصاحب النصف خمس المتين وخمس العبد) ستون من ثلاث مئة، وذلك خمساً وصيته (ولصاحبه) أي: العبد (خمساه) أربعون من ثلاث مئة، وذلك خمساً وصيته.

(والطريق فيهما) أي: المسألتين: (أن تنسب الثلث وهو مئة إلى وصيتيهما) معاً، (وهما) أي: الوصيتان (في) المسألة (الأولى مئتان) لأنهما بالعبد، وقيمته مئة، وثلث المال، وهو مئة، (و) الوصيتان (في) المسألة (الثانية مئتان وخمسون) لأنهما بالعبد، وقيمته مئة، ونصف المال وهو مئة وخمسون، (ويُعطى كل واحد) من الموصى لهما، (من وصيته، مثل تلك النسبة) فنسبة الثلث إلى الوصيتين في الأولى نصف، كما تقدم، وفي الثانية خمساً؛ لأن الوصيتين فيهما بنصف وثلث، وذلك مئتان وخمسون، والمئة خمساً ذلك.



ولو وصی لشخص بثلاث ماله، ولآخر بمئة، ولثالث بتمام الثلث  
على المئة، فلم يزد عنها، بطلت وصية صاحب التمام، والثالث مع  
الرّد بين الآخرین على قدر وصيتهما.  
وإن زاد عنها، فأجاز الورثة، نُفّذت على ما قال. وإن ردّوا،  
فلكل نصف وصيته.

ولو وصی لشخص بعبد، ولآخر بتمام الثلث عليه، فمات العبد  
قبل الموصي، .....

شرح منصور

۳۶۱/۲

(ولو وصی لشخص بثلاث ماله، ولآخر بمئة، ولثالث بتمام الثلث على  
المئة، فلم يزد) الثلث (عنها) أي: المئة، (بطلت وصية صاحب التمام) لأنها/  
لم تصادف محلاً، كما لو وصی له بداره، ولا دار له، (والثالث) أي: ثلث  
مال الموصي (مع الرّد) من الورثة للزائد على الثلث، (بين الآخرین) أي:  
الموصي له بالثلث، والموصي له بالمئة، (على قدر وصيتهما) فإن كان الثلث  
مئة، قُسم بينهما نصفين، كأنه وصی لكل منهما بمئة، وإن كانا خمسين،  
فكأنه وصی بمئة وخمسين، فيقسم الثلث بينهما أثلاثاً، وإن كان أربعين، قُسم  
بينهما أسباعاً، لموصي له بالمئة خمسة أسباعه، ولموصي له بالثلث سبعة.

(وإن زاد) الثلث (عنها) أي: المئة، (فأجاز الورثة) الوصايا (نُفّذت على  
ما قال) موص. فإن كان متين مثلاً، أخذهما موصي له بالثلث، وأخذ كل  
من الآخرین مئة. (وإن ردّوا) أي: الورثة الوصية بزائد على الثلث، (فلكل)  
من الأوصياء (نصف وصيته) سواء جاوز الثلث متين، أو لا؛ لأن وصية المئة  
وتمام الثلث مثل الثلث، وقد أوصى مع ذلك بالثلث، فكأنه وصی بالثلثين،  
فيردّان إلى الثلث؛ لردّ الورثة الزائد عليه، فيدخل النقص على كل منهم  
بالنصف بقدر وصيته.

(ولو وصی لشخص بعبد، ولآخر بتمام الثلث عليه) أي: بما بقي من  
ثلثه بعد العبد، (فمات العبد قبل) موت (الموصي) بطلت الوصية فيه،

قُومَتِ التَّرَكَةُ بِدُونِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَتْ قِيَمَتُهُ مِنْ ثَلَاثِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَوْصِيَّةِ  
التَّامِّ.

---

و(قُومَتِ التَّرَكَةُ) عِنْدَ الْمَوْتِ (بِدُونِهِ) أَي: الْعَبْدِ، (ثُمَّ أُلْقِيَتْ قِيَمَتُهُ) أَي: الْعَبْدِ (مِنْ ثَلَاثِهَا) أَي: التَّرَكَةُ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ إِنَّمَا جَعَلَ لَهُ تَمَمَةً<sup>(١)</sup> الثَّلَاثِ بَعْدَ الْعَبْدِ، فَقَدْ جَعَلَ لَهُ الثَّلَاثَ، إِلَّا قِيَمَةَ الْعَبْدِ، (فَمَا بَقِيَ) مِنَ الثَّلَاثِ بَعْدَ إِقَاءِ قِيَمَتِهِ مِنْهُ، (فَهُوَ لَوْصِيَّةٌ) صَاحِبِ (التَّامِّ) كَمَا لَوْ اسْتَثْنَى مِنَ الثَّلَاثِ قَدْرًا مَعْلُومًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) فِي (س): قِيَمَةٌ.

## باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

مَنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثٍ مُعَيَّنٍ، فَلَهُ مِثْلُهُ مَضمُوماً إِلَى الْمَسْأَلَةِ.  
فَبِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ، وَلَهُ ابْنَانِ، فَثُلُثٌ.....

شرح منصور

## باب الوصية بالأنصباء والأجزاء

وترجم له في «المحرر»<sup>(١)</sup> يباب حساب الوصايا، وفي «الفروع»<sup>(٢)</sup> يباب  
عَمَلِ الوصايا.

والغرض منه: معرفة طريق استخراج أنصباء الموصى لهم، وتعيين قدر  
نصيب كل واحد منهم، ونسبته من التركة.

والأنصباء: جمع نصيب، وهو الحظ، كأصدقاء جمع صديق. والأجزاء:  
جمع جزء، بضم الجيم وفتحها، وهو البعض.

ومسائل هذا الباب ثلاثة أقسام: قسم في الوصية بالأنصباء، وقسم في الوصية  
بالأجزاء، وقسم في الجمع بينهما. وقد ذكرها مرتبة كذلك، وثبته على الأول بقوله:

(مَنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثٍ مُعَيَّنٍ) بالتسمية، كقوله: ابني فلان، أو  
الإشارة، كنبته هذه، أو يذكُر<sup>(٣)</sup> نسبته منه، كقوله: ابن من بني، أو بنت من  
بناتي، ونحوه، (فله) أي: الموصى له، (مثلُه) أي: مثل نصيب ذلك الوارث، بلا  
زيادة ولا نقصان، ولو كان الوارث مبعوضاً، فله مثل ما يرثه بجزئه الحر (مضموماً  
إلى المسألة) أي: مسألة الورثة، لو لم تكن وصية. وإن وصى بمثل نصيب من لا  
يرث؛ لمانع أو حجب، فلا شيء لموصى له؛ لأنه لا نصيب له، فمثلُه لا شيء له.

(ف) من وصى (بمثل نصيب ابنه، وله ابنان) وارثان، (ف) لموصى له  
بذلك (ثلث) جميع المال؛ لأنه جعل وارثه أصلاً وقاعدة، وحمل عليه نصيب

(١) ٣٨٧/١.

(٢) ٦٩٨/٤.

(٣) في (س) و (م): «أو بذكر».



وثلاثة، فربع. فإن كان معهم بنت، فتسعان.

وبنصيب ابنه، فله مثل نصيبه.

وبمثل نصيب ولده، وله ابن وبنت، فله مثل نصيب البنت.

وبضعف نصيب ابنه، فمثلاه. ....

شرح منصور

الموصى له، وجعله مثلاً له، وذلك يقتضي أن لا يُزاد أحدهما على صاحبه.  
(و) لو كان لموص بمثل نصيب ابنه، (ثلاثة) بنين، (ف) لموصى له (ربع)  
فتصير المسألة من أربعة، (فإن كان معهم) أي: البنين الثلاثة (بنت) للموصي،  
(ف) لموصى له (تسعان) لأنَّ مسألة الورثة من سبعة، لكل ابن سهمان،  
وللبنت سهم، فيُزاد عليها سهمان للموصى له، فتصير تسعة، لكل ابن  
تسعان، وللبنت تسع، وللموصى له تسعان.

٣٦٢/٢

(و) إن وصَّى (بنصيب ابنه) ولم يقل: مثل، صحَّت الوصية أيضاً، كما  
لو أتى بلفظ: مثل، فيكون على حد: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]،  
(ف) للموصى (له) بنصيب الابن (مثل نصيبه) لأنه أمكن تقدير حذف  
المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه.

(و) إن وصَّى (بمثل نصيب ولده، وله ابن وبنت، فله) أي: الموصى له،  
(مثل<sup>(١)</sup> نصيب البنت) لأنه المتيقن، فإن لم يكن له إلا بنت، ووصَّى بمثل  
نصيبها، فله نصف، ولها نصف، عند القائل بالرد<sup>(٢)</sup>. وإن خلف بنتين،  
ووصَّى بمثل نصيب إحداهما، فله ثلث، ولهما ثلثان، كذلك وإن خلف جدة،  
أو أخاً لأم، وأوصى بمثل نصيبه، فقياس قولنا<sup>(٣)</sup>: المال بينهما نصفين.

(و) إن وصَّى (بضعف نصيب ابنه، ف) لموصى له (مثلاه) أي: الابن؛

(١) ليست في (م).

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قال في «المغني»: ومن لا يرى الردَّ يقتضي قوله أن يكون له  
الثلث، ولها نصف الباقي، وما بقي لبيت المال. المصنف].

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [أي: القائلين بالردَّ].

وبضعفيه، فثلاثة أمثاله. وبثلاثة أضعافه، فأربعة أمثاله. وهلم جراً.

شرح منصور

لقوله تعالى: ﴿إِذَا لَاقَ فَتَكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا﴾ [سبا: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَاءَ آيَتِهِمْ زَكَوْفَرٌ تِرْيَدُوتٌ وَجَهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]. وقال الأزهرى<sup>(١)</sup>: الضعف: المثل فما فوقه. ولا ينافيه إطلاق الضعفين على المثليين؛ لما روى ابن الأنباري، عن هشام بن معاوية النحوي<sup>(٢)</sup>، قال: العرب تتكلم بالضعف مثني، فتقول: إن أعطيتني درهماً، فلك ضعفاً، أي: مثلاً. وإفراذه لا بأس به، إلا أن الثنية أحسن.

(و) إن وصى (بضعفيه) أي: نصيب ابنه، (ف) لموصى له بذلك (ثلاثة أمثاله، و) إن وصى (بثلاثة أضعافه، ف) لموصى له بذلك (أربعة أمثاله، وهلم جراً) كلما زاد ضعفاً، فزد مثلاً؛ لأن التضعيف ضم الشيء إلى مثله مرة بعد أخرى. قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: ضعف الشيء هو ومثله، وضعفاً هو ومثله، وثلاثة أضعافه أربعة أمثاله<sup>(٣)</sup>. ولولا أن ضعفي الشيء ثلاثة أمثاله، لم يكن فرق بين الوصية بضعف الشيء وبضعفيه، والفرق بينهما مراد ومقصود عرفاً، وإرادة المثليين في قوله تعالى: ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، إنما فهمت من لفظ: ﴿يُضْعَفُ﴾؛ لأن التضعيف ضم الشيء إلى مثله، وكل<sup>(٤)</sup> واحد من المثليين<sup>(٥)</sup> المضمومين<sup>(٦)</sup> ضعف، كما قيل لكل واحد من الزوجين زوج، والزوج هو الواحد المضموم<sup>(٧)</sup> إلى مثله.

(١) في تهذيب اللغة: (ضعف).

(٢) هو: هشام بن معاوية الضرير، النحوي، صاحب الكسائي، أخذ عنه، وله مقالة في النحو تعزى إليه. (ت ٢٠٩ هـ). «إنباه الرواة» ٣٦٤/٤.

(٣) تهذيب اللغة: (ضعف).

(٤) في (س) و (م): «فكل».

(٥) في (م): «المثليين».

(٦) في (س): «المتضمن»، وفي (م): «المنضمين».

(٧) في (م): «المنضم».

وَيُمَثَّلُ نَصِيبُ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ، وَلَمْ يُسَمَّهْ، فَلَهُ مِثْلُ مَا لِأَقْلَهُمْ. فَمَعَ ابْنِ  
وَأَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، تَصَحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ، لِكُلِّ زَوْجَةٍ سَهْمٌ، وَلِلْمَوْصَى  
سَهْمٌ مُزَادٌ، فَتَصِيرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ.

وَيُمَثَّلُ نَصِيبُ وَارِثٍ لَوْ كَانَ، فَلَهُ مِثْلُ مَا لَهُ لَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ وَهُوَ  
مَوْجُودٌ. ....

شرح منصور

(و) إِنْ وَصَّى (بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ، وَلَمْ يُسَمَّهْ) كَمَا لَوْ قَالَ: يُمَثَّلُ  
نَصِيبُ أَحَدٍ وَرَثَتِي، (فَلَهُ) أَيُّ: الْمَوْصَى لَهُ بِذَلِكَ، (مِثْلُ مَا لِأَقْلَهُمْ) أَيُّ: الْوَرِثَةُ  
نَصِيبًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ كَوَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَيْسَ جَعَلَهُ كَأَكْثَرِهِمْ نَصِيبًا أَوَّلَى مِنْ جَعَلَهُ  
كَأَقْلَهُمْ نَصِيبًا، فَجُعِلَ كَأَقْلَهُمْ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ، فَإِنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: يُمَثَّلُ  
نَصِيبُ أَقْلَهُمْ، فَهُوَ تَأْكِيدٌ. (ف) لَوْ كَانَ الْمَوْصَى لَهُ بِذَلِكَ (مَعَ ابْنِ وَأَرْبَعِ  
زَوْجَاتٍ) فَمَسْأَلَةُ الْوَرِثَةِ (تَصَحُّ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ) مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ، عَدِدُ  
الزَّوْجَاتِ، فِي ثَمَانِيَةِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِمَبَايِنَةِ سَهْمِ الزَّوْجَاتِ لِعَدَدِهِنَّ، (لِكُلِّ  
زَوْجَةٍ) مِنْ ذَلِكَ (سَهْمٌ) وَلِلابْنِ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرُونَ، (وَلِلْمَوْصَى) لَهُ (سَهْمٌ مُزَادٌ)  
عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثِينَ، (فَتَصِيرُ) الْمَسْأَلَةُ (مِنْ ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ). فَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ  
بِمِثْلِ نَصِيبِ أَكْثَرِهِمْ، فَلَهُ ذَلِكَ مُضَافًا إِلَى الْمَسْأَلَةِ، فَيُزَادُ لَهُ فِي هَذِهِ ثَمَانِيَةِ  
وَعِشْرُونَ، فَتَصِيرُ مِنْ سِتِينَ، مَعَ الْإِجَازَةِ، وَأَمَّا مَعَ الرَّدِّ، فَلَهُ الثَّلَاثُ، وَالْبَاقِي  
لِلْوَرِثَةِ. وَتَصَحُّ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ. / لِلْوَصِيَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ، وَلِلْوَرِثَةِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ.

٣٦٣/٢

(و) إِنْ وَصَّى (بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِثٍ لَوْ كَانَ) مَوْجُودًا، (فَلَهُ) أَيُّ: الْمَوْصَى  
لَهُ بِذَلِكَ، (مِثْلُ مَا لَهُ لَوْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ، وَهُوَ) أَيُّ: الْوَارِثُ الْمَعْدُومُ<sup>(١)</sup>،  
(مَوْجُودٌ) بَأَن يَنْظُرَ مَا يَكُونُ لِلْمَوْصَى لَهُ مَعَ وَجُودِ ذَلِكَ الْوَارِثِ، لَوْ كَانَ  
مَوْجُودًا<sup>(٢)</sup>، فَيُعْطَى لَهُ مَعَ عَدَمِهِ؛ بَأَن تُصَحَّحَ مَسْأَلَةُ وَجُودِهِ، وَمَسْأَلَةُ عَدَمِهِ،  
وَتُحْصَلَ أَقْلُ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ تَقْسِمُهُ عَلَى مَسْأَلَةِ وَجُودِهِ، فَمَا خَرَجَ،

(١) فِي (س) وَ (م): «الْمَقْدَر».

(٢) لَيْسَتْ فِي (س).



فلو كانوا أربعة بنين، فللموصى سدسٌ.

ولو كانوا ثلاثة، فخمسٌ.

ولو كانوا أربعة، فأوصى بمثل أحدهم، إلا مثل نصيب ابنٍ خامسٍ لو كان، فقد أوصى له بالخمسٍ إلا السدسَ بعد الوصية. فيكون له سهم يُزاد على ثلاثين. ....

شرح منصور

أضيفه إلى الحاصل، فهو للموصى له، والباقي للورثة.

(فلو كانوا) أي: الورثة (أربعة بنين) ووصى بمثل نصيب ابنٍ وارثٍ لو كان، فمسألة عدَمِه من أربعة، ومسألة وجودِه من خمسة، وهما متباينان، فاضرب أربعة في خمسة، تبلغ عشرين، اقسّمها على مسألة وجودِه، يخرج أربعة، أضيفها إلى العشرين، تصير أربعة وعشرين، (فللموصى) له منها أربعة، وهي (سدسٌ) ولكل ابن خمسة.

(ولو كانوا) أي: البنين (ثلاثة) ووصى بمثل نصيب رابعٍ لو كان، فمسألة عدَمِه من ثلاثة، ووجودِه من أربعة، وحاصل ضربهما اثنا عشر، والخارج بقسمتها على أربعة ثلاثة، فزدها على الاثني عشر، تكن خمسة عشر، ومنها تصح (ف) للموصى له منها (خمسٌ) وهو ثلاثة، ولكل ابن أربعة. وإن كانوا ابنتين، فلموصى له ربعٌ، وتصح من ثمانية.

(ولو كانوا) أي: أبناء الموصى (أربعة، فأوصى بمثل) نصيب (أحدهم) إلا مثل نصيب ابنٍ خامسٍ لو كان، فقد أوصى له بالخمسٍ إلا السدسَ بعد الوصية) فاضرب مخرج أحدهما في مخرج الآخر، يحصل ثلاثون، خُمسها ستة، وسدسها خمسة، وإذا استثنيت خمسة من ستة، بقي سهمٌ، فهو الوصية، (فيكون) لموصى (له سهم يُزاد على ثلاثين) مبلغ<sup>(١)</sup> ضرب أحد المخرجين في الآخر،

(١) في (س): «يلغ».

وتصحُّ من اثنين وستين، له منها سهمان، ولكل ابن خمسة عشر.  
ولو كانوا خمسة، ووصى بمثل نصيب أحدهم، إلا مثل نصيب ابن  
سادس لو كان، فقد أوصى له بالسدس إلا السبع.  
فيكون له سهم يُزاد على اثنين وأربعين، فتصحُّ من اثنين وخمسة  
عشر، للموصى له خمسة، ولكل ابن اثنان وأربعون.

شرح منصور

(وتصحُّ من اثنين وستين) لأنَّه يبقى للبنين ثلاثون على عددهم أربعة، لا  
تنقسم، وتوافق بالنصف، فردَّ الأربعة لاثنين، واضربها في أحدٍ وثلاثين،  
يحصُل ما ذكر، (له) أي: الموصى له (منها سهمان) حاصلان من ضرب  
سهم في اثنين، (و) يفضل للبنين ستون على أربعة، (لكل ابن خمسة عشر)  
وذكر هنا مثلاً في «شرحه»<sup>(١)</sup> لا يناسب ما قبله ولا ما بعده.

(ولو كانوا) أي: بنو الموصي (خمسة، ووصى بمثل نصيب أحدهم، إلا  
مثل نصيب ابن سادس لو كان، فقد أوصى له بالسدس إلا السبع) بعد  
الوصية، فاضرب أحد المخرجين في الآخر، يخرج اثنان وأربعون، سدسها  
سبعة، وسبعها ستة، فإذا طرحت ستة من سبعة، بقي سهم، فهو الوصية.

(فيكون)<sup>(٢)</sup> لموصى (له سهم يُزاد على اثنين وأربعين) مبلغ ضرب  
أحد المخرجين في الآخر، (فتصحُّ من اثنين وخمسة عشر) لأنَّ الباقي  
للورثة، اثنان وأربعون على خمسة ثباينها، فاضرب الخمسة في الثلاثة  
والأربعين، يحصُل ذلك، (للموصى له خمسة) لأنها حاصل ضرب الواحد  
في الخمسة، (و) للبنين الباقي، (ولكل ابن اثنان وأربعون) وفي كلامه في  
«شرحه»<sup>(٣)</sup> هنا نظر.

(١) معونة أولي النهى ٣١٠/٦.

(٢) ليست في (س).

(٣) معونة أولي النهى ٣١١/١٦.

## فصل في الوصية بالأجزاء

من وصي له بجزء، أو حظ، أو نصيب، أو قسطن، أو شيء،  
فللورثة أن يعطوه ما شاؤوا من مُمَوَّل.

وبسهم من ماله، فله سدس بمنزلة سدس مفروض، .....

شرح منصور

## فصل في الوصية بالأجزاء

(من وصي له بجزء، أو حظ، أو نصيب، أو قسطن، أو شيء، فللورثة  
أن يعطوه) أي: الموصى له بأحد هذه (ما شاءوا) لأن كل جزء نصيب،  
وحظ، وشيء، وكذا إن قال: أعطوا فلاناً من مالي، أو أرزقوه؛ لأن ذلك لا  
حد له لغة ولا شرعاً، فهو على إطلاقه. (من مُمَوَّل) لأن القصد بالوصية  
بره، وإنما وكل قدر الموصى به وتعيينه إلى الورثة، وما لا يتموّل لا يحصل به  
المقصود.

(و) إن أوصى (بسهم من ماله، فله) أي: الموصى له بالسهم، (سدس  
بمنزلة سدس مفروض) لما روى ابن مسعود: أن رجلاً أوصى لرجلٍ بسهم  
من ماله، فأعطاه النبي ﷺ السدس<sup>(١)</sup>. ولأن السهم في كلام العرب  
السدس، قاله إياس بن معاوية<sup>(٢)</sup>، فتصرف الوصية إليه، كما لو لفظ به،  
ولأنه قول علي<sup>(٣)</sup>، وابن مسعود<sup>(٤)</sup>، ولا يخالف لهما من الصحابة، ولأن  
السدس أقل سهم<sup>(٤)</sup> مفروض يرثه ذو قرابة، فتصرف الوصية إليه،

(١) أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٠٤٧)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ٢١٣/٤ وقال:  
رواه البزار، وفيه محمد بن عبيد الله القرظمي، وهو ضعيف.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٧١/١١.

وإياس بن معاوية، هو: أبو واثلة قاضي البصرة، وثقه ابن معين. (ت ١٢١هـ) «سير الأعلام» ١٥٥/٥.

(٣) أورده ابن قدامة في «المغني» ٤٢٣/٨، وابن أبي عمر في «الشرح الكبير» ٤١٩/١٧، والزرکشي  
في «شرح الخرقى» ٣٧٣/٤.

(٤) ليست في (س).



إن لم تكمل فروض المسألة، أو كان الورثة عَصَبَةً، وإن كملت، أُعِيلَتْ به، وإن عالت، أُعِيلَ معها.

وبجزء معلوم، كثلث أو ربع، تأخذه من مخرجه، فتدفعه إليه، وتقسم الباقي على .....

شرح منصور

(إن لم تكمل فروض المسألة) كأم وبنتين، مسألتهن من ستة، وترجع بالرد إلى خمسة، ويزاد عليها السهم الموصى به، فتصح من ستة، للموصى له سهم، ولأم سهم، ولكل بنت سهمان. (أو كان الورثة عَصَبَةً) كخمسة بنين، مع الوصية بسهم، فله سدس، والباقي للبنين. (وإن كملت) فروض المسألة، كأبوين وابنتين، (أُعِيلَتْ به) أي: السدس، فمسألة الورثة من ستة، وتعمل بالوصية إلى سبعة. (وإن عالت) المسألة بدون السهم الموصى به، كان خلف أمًا وأختين منها، وأختين لأب، فهي من ستة، وتعمل إلى سبعة، (أُعِيلَ معها) بالسهم الموصى به، فتعمل إلى ثمانية، للموصى له سهم، ولأم سهم، ولكل من بنتيها سهم، ولكل أخت لغيرها سهمان، وإن خلف زوجة وخمسة بنين، فأصلها ثمانية، وتصح من أربعين، ويزاد عليها مثل سدسها، ولا سدس لها، فتضربها في ستة، وتزيد على الحاصل سدسًا، تبلغ ميتين وثمانين، للموصى له بالسهم أربعون، وللزوجة ثلاثون، ولكل ابن اثنان وأربعون. وإن وصى لإنسان بسدس ماله، ولآخر بسهم منه، وخلف أبوين وابنتين، جعلت ذا السهم كالأم، وأعطيت صاحب السدس سدسًا كاملاً، وقسمت الباقي بين الورثة والموصى له بالسهم على سبعة، فتصح من اثنين وأربعين، لصاحب السدس سبعة، ولصاحب السهم خمسة. قدّمه في «المغني»<sup>(١)</sup>.

(و) إن كانت الوصية (بجزء معلوم، كثلث أو ربع، تأخذه من مخرجه) ليكون صحيحاً، (فتدفعه إليه) أي: إلى الموصى له به، (وتقسم الباقي على

مسألة الورثة. إلا أن يزيد على الثلث، ولم تجز، فتفرض له الثلث، وتقسم الثلثين عليها.

وبجزأين أو أكثر، تأخذها من مخرجها، وتقسم الباقي على المسألة. فإن زادت على الثلث، وردَّ الورثة، جعلت السهام الحاصلة للأوصياء ثلث المال، ودفعت الثلثين إلى الورثة.

شرح منصور

مسألة الورثة) لأنه حقهم، فإن كان له ابنان، ووصى بثلثه، صحت من ثلاثة، أو له ثلاثة بنين، ووصى بربعه، صحت من أربعة. أو بخمسه، وخلف زوجة وأختاً، صحت من خمسة. وبثمسه، وخلف زوجة وسبع بنين، صحت من تسعة. (إلا أن يزيد) الجزء الموصى به (على الثلث) كالنصف، (ولم يجز) الورثة الزائد، (فتفرض له) أي: الموصى له (الثلث، وتقسم الثلثين عليها) أي: على مسألة الورثة، كما لو وصى له بالثلث فقط.

(و) إن كانت الوصية (بجزأين) كثمان وتسع، أخذتهما من مخرجهما سبعة عشر من اثنين وسبعين<sup>(١)</sup>، وتقسم الباقي على المسألة، (أو) كانت الوصية بـ(أكثر) من جزأين، كثمان، وتسع، وعشر، (تأخذها من مخرجها) وذلك سبعة وعشرون، تصح<sup>(٢)</sup> من سبع مئة وعشرين<sup>(٣)</sup>، (وتقسم الباقي) بعد المأخوذ، (على المسألة) أي: مسألة الورثة، (فإن زادت) الوصية بجزأين، أو أكثر، (على الثلث، وردَّ الورثة) الزائد، (جعلت السهام الحاصلة للأوصياء) وهي بسط الكسور من مخرجها، (ثلث المال) ليقسم عليهم بلا كسر، (ودفعت الثلثين إلى الورثة) لأنه حقهم، سواء كان في الموصى لهم

(١) جاء في الأصل ما نصه: [حاصلة من ضرب ثمانية في تسعة].

(٢) ليست في (س) و (م).

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لأن مخرج الثمن ثمانية، ومخرج التسع تسعة، ومخرج العشر عشرة، فمجموعهما سبعة وعشرون، فتضرب مخرج الثمن في مخرج التسع، والحاصل في مخرج العشر، يكون ما قاله الشارح تبعاً للمصنف في «شرحه»].

فلو وصَّى لرجلٍ بثلثِ ماله ، ولآخرَ بربعه، وخلفَ ابنين، أخذتَ الثلثَ والرَّبعَ من مَخْرَجَيْهِمَا، سبعةً من اثني عشر، وبقيَ خمسةٌ للابنين، إن أجازا. وإن ردَّا، جعلتَ السبعةَ ثلثَ المالِ، فتكون من أحدٍ وعشرين.

وإن أجازا لأحدهما، أو أجازَ أحدهما لهما، أو كلُّ واحدٍ لواحدٍ، .....

مَنْ تَجَاوَزَ وَصِيَّتَهُ الثَّلَاثَ، أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ فَاضِلٌ بَيْنَهُمْ فِي الْوَصِيَّةِ، فَلَمْ تَحْزَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ، كَمَا لَوْ وَصَّى بِثُلَاثٍ وَرَبْعٍ، أَوْ بِمِئَةٍ وَمِئَتَيْنِ / وَمَالُهُ أَرْبَعُ مِئَةٍ.

شرح منصور

٣٦٥/٢

(فلو وصَّى لرجلٍ بثلثِ ماله، و) وصَّى (للآخرَ بربعه، وخلفَ ابنين، أخذتَ الثلثَ والرَّبعَ من مَخْرَجَيْهِمَا، سبعةً من اثني عشر) حاصل ضَرْبِ أربعةٍ مخرجِ الرَّبعِ، في ثَلَاثَةِ مَخْرَجِ الثَّلَاثِ، وثُلُثُهَا وَرَبْعُهَا سبعةٌ، (وبقيَ خمسةٌ للابنين، إن أجازا) الوصِيَّتَيْنِ، فتصحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، لصاحبِ الثَّلَاثِ ثمانية، ولصاحبِ الرَّبعِ ستَّةٌ، ولكلِّ ابْنِ خَمْسَةٍ. (وإن ردَّا) الزائدُ على الثَّلَاثِ (جعلتَ السبعةَ ثلثَ المالِ) تقسُّمُ بَيْنِ الوَصِيَّتَيْنِ<sup>(١)</sup>، لصاحبِ الثَّلَاثِ أَرْبَعَةٌ، ولصاحبِ الرَّبعِ ثَلَاثَةٌ، (فتكون) المسألةُ (مِنْ أَحَدٍ وَعِشْرِينَ) لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ أَبْدَأُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ، للموصى لهم سَهْمٌ، يُقَسَّمُ عَلَى سَهَامِهِمْ، وسهمان للورثة على مسألتهم، والعمل على ما يأتي في تصحيح المسائل، فللوصيَّتين سَهْمٌ عَلَى سَبْعَةٍ، فتضربهما في أصلِ المسألة، يحصل ما ذكر.

(وإن أجازا) أي: الابنان (لأحدهما) أي: الوصِيَّتَيْنِ دون الآخر، (أو أجازَ أحدهما) أي: الابنين، (لهما) أي: الوصِيَّتَيْنِ، (أو) أجاز (كلُّ واحدٍ) مِنْ الابنين (لواحدٍ) مِنْ الوصِيَّتَيْنِ، فاعمل مسألةَ الإجازةِ ومسألةَ الرَّدِّ، وانظر بينهما بالنسبِ الأربعة، وحصل أقلُّ عددٍ ينقسمُ عليهما، ففي المثال مسألةُ الإجازةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ، والرَّدُّ مِنْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وهما متوافقان بالثلثِ،

(١) في (س): «الوصيَّتين».



فاضربَ وَفَقَ مسألة الإجازة، وهو ثمانية، في مسألة الرد، تكن مئة  
وثمانية وستين. للذي أُجيزَ له، سهمه من مسألة الإجازة مضروبٌ في  
وَفَقَ مسألة الرد. وللذي رُدَّ عليه، سهمه من مسألة الرد في وَفَقَ  
مسألة الإجازة، والباقي للورثة. وللذي أجازَ لهما نصيبه من مسألة  
الإجازة في وَفَقَ مسألة الرد، وللآخر سهمه من مسألة الرد في وَفَقَ  
مسألة الإجازة، والباقي بين الوصيين على سبعة.

شرح منصور

(فاضربَ وَفَقَ مسألة الإجازة، وهو) أي: الوَفَقُ (ثمانية، في مسألة الرد،  
يكن) الخارجُ (مئة وثمانية وستين، للذي أُجيزَ له) أي: أجازَه الابنان مِن  
الوصيين، (سهمه مِن مسألة الإجازة، مضروبٌ في وَفَقَ مسألة الرد) فإن  
كانا أجازا لصاحب الثلث وحده، فله مِن الإجازة ثمانية في وَفَقَ مسألة الرد،  
وهو سبعة، يحصل له ستة وخمسون، ولصاحب الربع نصيبه مِن مسألة الرد  
ثلاثة، في وَفَقَ مسألة الإجازة، بأربعة وعشرين، ويبقى ثمانية وثمانون بين  
الابنين، لكلٍ منهما أربعة وأربعون. وإن كانا أجازا لصاحب الربع وحده، فله  
مِن الإجازة ستة في سبعة باثنين وأربعين، (وللذي رُدَّ عليه) كصاحب الثلث  
في المثال، (سهمه مِن مسألة الرد) أربعة مضروبٌ (في وَفَقَ مسألة الإجازة)  
وهو ثمانية، يخرج اثنان وثلاثون، فمجموع ما للوصيين أربعة وسبعون،  
(والباقي) وهو أربعة وتسعون (للورثة) وهما الابنان، لكلٍ واحدٍ سبعة  
وأربعون. (و) إن كان أحدُ الابنين أجازَ لهما، والآخر رُدَّهما، فللابن (الذي  
أجازَ لهما نصيبه مِن مسألة الإجازة) وهو خمسة، (في وَفَقَ مسألة الرد) سبعة  
بخمسة وثلاثين، (و لـ) لابن (الآخر) الرادُّ على الوصيين (سهمه مِن مسألة  
الرد) سبعة (في وَفَقَ مسألة الإجازة) ثمانية بستة وخمسين، فمجموع ما  
للولدين إذن أحدٌ وتسعون، (والباقي) وهو سبعة وسبعون، (بين الوصيين  
على) سهميهما (سبعة) لصاحب الثلث أربعة وأربعون، ولصاحب الربع ثلاثة

وإن زادت على المال، عملت فيها عملك في مسائل العول.

فبنصفٍ وثلاثٍ وربعٍ وسدسٍ، أخذتها من اثني عشر، وعالت إلى خمسة عشر، فيقسمُ المالُ كذلك إن أُجيزَ لهم، أو الثلثُ إن رُدَّ عليهم.

شرح منصور

وثلاثون. وإن كان كلُّ واحدٍ من الابنين أجاز لواحدٍ من الوصيَّين، فقد عِلِمَتْ أنَّ الابنين لو أجازا لصاحبِ الثلثِ وحدهُ كان له ستةٌ وخمسون، وإن ردَّاه، كان له اثنانِ وثلاثون، فقد نَقَصَه رُدُّهُما أربعةٌ وعشرين، فينْقُصُه رُدُّ أحدهما اثني عشر، وصاحبُ الربعِ كان له مع إجازتهما اثنانِ وأربعون، ومع رُدِّهما أربعةٌ وعشرون، فقد نَقَصَه رُدُّهُما ثمانية عشر، فينْقُصُه رُدُّ أحدهما تسعة، وأما الابنان، فالذي أجاز لصاحبِ الثلثِ وحده، لو أجاز لهما معاً، كان له خمسةٌ وثلاثون، وإن رُدَّ عليهما، كان له ستةٌ وخمسون، فتَنقُصُه الإجازةُ لهما إحدى وعشرين، لصاحبِ الثلثِ منهما اثنا عشر، يبقى للذي أجاز لصاحبِ الثلثِ أربعةً وأربعون، والذي أجاز لصاحبِ الربعِ لو أجاز لهما معاً، كان له خمسةٌ وثلاثون، وإن رُدَّ عليهما، كان له ستةٌ وخمسون، فتَنقُصُه الإجازةُ لهما إحدى وعشرين، منها تسعةٌ لصاحبِ الربعِ، يبقى للذي أجاز لصاحبِ الربعِ سبعةً وأربعون.

٣٦٦/٢

(وإن زادت) الأجزاء الموصى بها (على المال، عملت فيها عملك في مسائل العول) نصاً، بأن تجعل وصاياهم كالفروض للورثة إذا زادت على المال.

(ف) إن كانت الوصية (بنصفٍ وثلاثٍ وربعٍ وسدسٍ، أخذتها من) مخرجها (اثني عشر، وعالت إلى خمسة عشر، فيقسمُ المالُ كذلك) بين أصحابِ الوصايا، (إن أُجيزَ لهم) كلَّهم، (أو) يُقسمُ (الثلثُ) كذلك، (إن رُدَّ عليهم) فتكون مسألة الرُّدِّ من خمسة وأربعين<sup>(١)</sup>؛ لما روى سعيدُ بنُ منصور<sup>(٢)</sup>،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [وجهه: أن مسألة الرُّدِّ من ثلاثة، وثلاثها وهو واحد لا ينقسم على الخمسة عشر مجموع السهام من مخرجها، فتضرب الثلاثة في الخمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين، كما ذكر. محمد الخلوئي].

(٢) في سننه ١١٦/١.

ولزيد بجميع ماله، ولآخر بنصفه، فالمال بينهما على ثلاثة إن أُجيزَ  
لهما، والثالث على ثلاثة مع الرد.

وإن أُجيزَ لصاحب المال وحده، فلصاحب النصف التسع، والباقي  
لصاحب المال.

وإن أُجيزَ لصاحب النصف وحده، فله النصف، ولصاحب المال  
تسعان. ....

شرح منصور

حدثنا أبو معاوية، حدثنا أبو عاصم الثقفي، قال: قال لي<sup>(١)</sup> إبراهيم النخعي:  
ما تقول في رجل أوصى بنصف ماله، وثالث ماله، وربيع ماله؟ فقلت: لا  
يجوز. قال: قد أجازوه. قلت: لا أدري. قال: أمسك اثني عشر، فأخرج  
نصفها ستة، وثلاثها أربعة، وربعها ثلاثة، فاقسم المال على ثلاثة عشر.

(و) مَنْ أوصى (لزيد بجميع ماله، و) أوصى (لآخر بنصفه، فالمال  
بينهما) أي: الوصيين (على ثلاثة إن أُجيزَ لهما) أي: الوصيين، (والثالث)  
بينهما (على ثلاثة مع الرد) نصاً، لأنَّ بسطَ المال من جنس الكسر نصفين،  
فتضم إليهما النصف الآخر، تصير ثلاثة أنصاف، وتقسم المال عليهما مع  
الإجازة، فيصير النصف ثلثاً، كما في زوج، وأم، وثلاث أخوات متفرقات.

(وإن أُجيزَ) أي: أجاز الورثة كلهم، (لصاحب المال) أي: الموصى له به،  
(وحده) أي: دون الموصى له بالنصف، (فلصاحب النصف التسع، والباقي  
لصاحب المال) لأنَّه موصى له بكُلِّه. وإنما مُنِعَ منه؛ لمزاحمة صاحب النصف  
له، فإذا أخذ وصيته، زالت المزاحمة في الباقي.

(وإن أُجيزَ لصاحب النصف وحده) أي: دون الموصى له بالكُلِّ، (فله النصف)  
لأنَّه لا مزاحمة له فيه، (ولصاحب المال تسعان) لأنَّ له ثلثي الثلث، وهما ذلك،

(١) ليست في (م).



وإن أجازَ أحدهما لهما، فسهمهُ بينهما على ثلاثة.

وإن أجازَ لصاحب المالِ وحده، دَفَعَ إليه كلُّ ما في يده.

وإن أجازَ لصاحب النصفِ وحده، دَفَعَ إليه نصفَ ما في يده،  
ونصفَ سدُسِهِ.

### فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصباء

إذا خَلَفَ ابْنين، ووصَّى لرجلٍ بثلثِ ماله، ولآخرَ .....

شرح منصور

(وإن أجازَ أحدهما) أي: أحدُ ابْنَي الموصي ونحوهما، (لهما) أي: الوصَّيَّين،  
(فسهمهُ بينهما على ثلاثة) بَسَطُ المالِ ونصفه، فيكون لصاحبِ المالِ أربعةُ  
أُتساع، ولصاحبِ النصفِ تسعان، وللرَّادِّ ثلاثة.

(وإن أجازَ) أحدُ الابْنين (لصاحبِ المالِ وحده، دَفَعَ إليه كلُّ ما في  
يده<sup>(١)</sup>) فللموصى له بالنصفِ تسع، وللرَّادِّ ثلث، والباقي للموصى له بجميع  
المال.

(وإن أجازَ) أحدهما (لصاحبِ النصفِ وحده) أي: دون الآخر، (دَفَعَ  
إليه نصفَ ما في يده، ونصفَ سدُسِهِ) فتصحُّ مِن ستَّة وثلاثين، للذي لم يُجزَ  
اثنا عشر، وللمُجيزِ خمسة، ولصاحبِ النصفِ أحدَ عشر، ولصاحبِ المالِ  
ثمانية؛ لأنَّ مسألةَ الرَّدِّ مِن تسعة، لصاحبِ النصفِ تسع، فلو أجازَ له  
الوارثان، كان له تمامُ النصفِ ثلاثة ونصف، فإذا أجازَ له أحدهما، لزمه  
نصفُ ذلك تسع ونصف وربعٌ مِن تسع، فتضربُ مخرجَ الربعِ في مخرجِ  
التسع، يحصلُ ستَّة وثلاثون.

### فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصباء

(إذا خَلَفَ ابْنين، ووصَّى لرجلٍ) أو امرأةٍ (بثلثِ ماله، و) وصَّى (لآخرَ)

(١) في (م): «ما يده».

بمثل نصيب ابن، فلصاحب النصيب ثلث المال عند الإجازة، وعند الرد، يُقسَّم الثلث بينهما نصفين.

وإن وصَّى لرجل بمثل نصيب أحدهما، ولآخر بثلث باقي المال، فلصاحب النصيب ثلث المال، وللآخر ثلث الباقي، تُسَعَانِ مع الإجازة، ومع الرد، الثلث على خمسة، والباقي للورثة.

وإن كانت وصية الثاني بثلث ما يبقى من النصف، فلصاحب النصيب ثلث المال، وللآخر ثلث ما يبقى من النصف، وهو ثلث السُّدُس، .....

شرح منصور

٣٦٧/٢

بمثل نصيب ابن، فلصاحب النصيب ثلث المال عند الإجازة) له، كما لو لم يكن/ معه موصى له آخر، وللآخر الثلث، والباقي بين الابنين، فتصح من ستة، (وعند الرد يُقسَّم الثلث بينهما نصفين) لأنهما موصى لهما بثلثي المال، وقد رجعت وصيتهما بالرد إلى نصفها، فتصح من ستة، لكل وصي سهم، ولكل ابن سهمان.

(وإن وصَّى لرجل) أو امرأة، (بمثل نصيب أحدهما) أي: ابنيه، (و) وصَّى (لآخر بثلث باقي المال، فلصاحب النصيب) أي: الموصى له بمثل نصيب أحد ابنيه، (ثلث المال<sup>(١)</sup>)، وللآخر ثلث الباقي) أي: الثلثين، وذلك (تُسَعَانِ مع الإجازة) من الابنين لهما، والباقي للابنين، فتصح من تسعة، لصاحب النصيب ثلاثة، وللآخر سهمان، ولكل ابن سهمان، (ومع الرد) من الابنين على الوصيين، (الثلث) بينهما (على خمسة) فتصح من خمسة عشر، لصاحب النصيب ثلاثة، وللآخر سهمان، (والباقي للورثة) لكل ابن خمسة.

(وإن كانت وصية الثاني بثلث ما يبقى من النصف) بأن وصَّى لواحد بمثل نصيب أحد ابنيه، وللآخر بثلث ما يبقى من النصف، (فلصاحب النصيب ثلث المال، وللآخر ثلث ما يبقى من النصف، وهو ثلث السُّدُس،

(١) بعدما في (م): «بل».

والباقى للورثة. وتصحُّ من ستة وثلاثين، لصاحب النصيب اثنا عشر،  
للآخر سهمان، ولكل ابن أحد عشر، إن أجازا لهما. ومع الرد، الثلث  
على سبعة.

وإن خلف أربعة بنين، ووصى لزيد بثلث ماله إلا مثل نصيب  
أحدهم، فأعط زيدا وابناً الثلث، والثلاثة الثلثين. لكل ابن تسعان،  
ولزيد تسع.

شرح منصور

والباقى للورثة، وتصحُّ من ستة وثلاثين<sup>(١)</sup>، لصاحب النصيب اثنا عشر  
ثلث المال، و(للآخر) الموصى له بثلث ما يبقى من النصف، (سهمان) لأن  
نصف الستة والثلاثين ثمانية عشر، والباقي منه بعد الثلث ستة، وثُلثها اثنان،  
فهو الموصى به للآخر، يبقى اثنان وعشرون، (ولكل ابن أحد عشر، إن  
أجازا) أي: الابنان (لهما) أي: الوصيين، (ومع الرد) من الابنين للوصيين،  
(الثلث) بين الوصيين (على سبعة) وهي سهمتهما من الإجازة، فتصحُّ من  
أحد وعشرين<sup>(٢)</sup>، للموصى له بالنصيب ستة، وللآخر سهم، ولكل ابن سبعة.  
(وإن خلف) الميت (أربعة بنين، ووصى لزيد بثلث ماله، إلا مثل نصيب  
أحدهم) أي: (بنيه الأربعة)<sup>(٣)</sup>، (فأعط زيدا وابناً الثلث، و) أعط (الثلاثة) البنين  
الباقين<sup>(٤)</sup> (الثلثين، لكل ابن تسعان، ولزيد تسع) فتصحُّ من تسعة، له سهم،  
ولكل ابن سهمان، لأن مخرج الوصية ثلاثة تُضرب في ثلاثة، يكون تسعة، لزيد  
مع ابن ثُلثها، والباقي ستة على ثلاثة بنين، لكل ابن تسعان، والمستثنى من الثلث  
مثل نصيب أحد البنين، وقد علمت أنه سهمان، فيبقى لزيد سهم.

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لأن مخرج ثلث السلس ثمانية عشر، يأخذ منها صاحب النصيب  
الثلث ستة، وصاحب ثلث ما تبقى من النصف ثلث سلس وهو واحد، ومجموعهما سبعة، يبقى أحد  
عشر على الابنين لا تنقسم وتباين، فاضرب عدد الأولاد في ثمانية عشر يخرج ستة وثلاثون. ا.هـ].

(٢) بعدها في (م): «لأنكسارها على سبع الثلث».

(٣-٣) في (س) و (م): «الأربعة بنين».

(٤) في (س): «الباقى».



وإن وصّى لزيد بمثل نصيب أحدهم إلا سدس جميع المال، ولعمرو  
بثلث باقي الثلث بعد النصيب، صحّت من أربع وثمانين لكل ابن  
تسعة عشر، ولزيد خمسة، ولعمرو ثلاثة.

وإن خلّف أمّا وبنّتاً وأختاً، وأوصى بمثل نصيب الأمّ وسُبع ما  
بقي، وآخر بمثل نصيب الأخت ورُبع ما بقي، وآخر بمثل نصيب  
البنت وثلث ما بقي، فمسألة الورثة من ستة، للموصى له بمثل نصيب  
البنت ثلاثة، وثلث ما بقي من الستة سهم، .....

شرح منصور

(وإن وصّى لزيد بمثل نصيب أحدهم) أي: بنيه الأربعة، (إلا سدس  
جميع المال، و) وصّى (لعمرو بثلث باقي الثلث، بعد النصيب، صحّت  
المسألة (من أربع وثمانين، لكل ابن تسعة عشر، ولزيد خمسة، ولعمرو ثلاثة)  
وطريقه: أن تضرب مخرج الثلث في عدد البنين، يحصل اثنا عشر، لكل ابن  
ثلاثة، ويزاد لزيد مثل نصيب ابن ثلاثة، استثن من هذه الثلاثة اثنين؛ لأنهما  
سدس جميع المال، وهو اثنا عشر، زدّهما عليها، تصير أربعة عشر، اضربها في  
مخرج السدس ستة؛ ليخرج الكسر صحيحاً، تبلغ أربعة وثمانين، لكل ابن  
تسعة عشر، وهي النصيب، ولزيد خمسة؛ لأنها الباقي من النصيب بعد سدس  
المال، وهو أربعة عشر، ولعمرو ثلاثة؛ لأنها ثلث باقي الثلث بعد النصيب، إذ  
الثلث ثمانية وعشرون، والنصيب تسعة عشر، فإذا طرحتهما من الثلث، بقي  
تسعة، وثلاثها ثلاثة.

(وإن خلّف) ميت (أمّا وبنّتاً وأختاً) لغير أمّ، (وأوصى) لزيد (بمثل  
نصيب الأمّ وسُبع ما بقي) من المال بعد مثل نصيب الأمّ، (و) وصّى (آخر  
بمثل نصيب الأخت ورُبع ما بقي) بعد مثل نصيب الأخت، (و) وصّى  
(آخر بمثل نصيب البنت وثلث ما بقي) / بعد مثل نصيب البنت، وأجاز  
الورثة الوصايا، (فمسألة الورثة من ستة) لأنّ فيها نصفاً وسدساً، وما بقي  
(للموصى له بمثل نصيب البنت ثلاثة، وثلث ما بقي من الستة سهم،

٣٦٨/٢

وللموصى له بمثل نصيب الأخت سهمان، وربع ما بقي سهم،  
وللموصى له بمثل نصيب الأم سهم، وسبع ما بقي خمسة أسباع  
سهم. فيكون مجموع الموصى به ثمانية أسهم وخمسة أسباع، تُضاف  
إلى مسألة الورثة، تكون أربعة عشر سهماً وخمسة أسباع، تضرب في  
سبعة، ليخرج الكسر صحيحاً، فتكون مئة وثلاثة. فمن له شيء من  
أربعة عشر وخمسة أسباع، مضروب في سبعة، فللبنات أحد وعشرون،  
وللأخت أربعة عشر، وللأم سبعة، وللموصى له بمثل نصيب البنات وثلث  
ما بقي ثمانية وعشرون، وللموصى له بمثل نصيب الأخت وربع ما بقي  
أحد وعشرون، وللموصى له بمثل نصيب الأم وسبع ما بقي اثنا عشر.

شرح منصور

وللموصى له بمثل نصيب الأخت سهمان، وربع ما بقي من الستة (سهم،  
وللموصى له بمثل نصيب الأم سهم، وسبع ما بقي خمسة أسباع سهم،  
فيكون مجموع الموصى به ثمانية أسهم وخمسة أسباع) سهم (يضاف) ذلك  
(إلى مسألة الورثة) ستة، (يكون) المجموع (أربعة عشر سهماً وخمسة أسباع)  
سهم، (يضرب في سبعة) مخرج السبع؛ (ليخرج الكسر صحيحاً، يكون)  
خارج الضرب (مئة وثلاثة، فمن له شيء من أربعة عشر سهماً، وخمسة  
أسباع) سهم، فهو (مضروب) له (في سبعة، فللبنات أحد وعشرون) من  
ضرب ثلاثة في سبعة، (وللأخت أربعة عشر) من ضرب اثنين في سبعة،  
(وللأم سبعة) من ضرب واحد في سبعة، (وللموصى له بمثل نصيب البنات  
وثلث ما بقي ثمانية وعشرون) من ضرب أربعة في سبعة، (وللموصى له  
بمثل نصيب الأخت وربع ما بقي أحد وعشرون) من ضرب ثلاثة في سبعة،  
(وللموصى له بمثل نصيب الأم وسبع ما بقي اثنا عشر) من ضرب واحد  
 وخمسة أسباع في سبعة.

وهكذا كل ما ورد من هذا الباب.

وإن خلف ثلاثة بنين، ووصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع المال، فخذ المخرج أربعة، وزد رُبْعَهُ، تكن خمسة، فهو نصيب كل ابن. وزد على عدد البنين واحداً، واضربه في المخرج، تكن ستة عشر، أعط الموصى له نصيباً، وهو خمسة، واستثن منه ربع المال أربعة، يبقى له سهم. ولكل ابن خمسة.

شرح منصور

(وهكذا كل ما ورد) عليك<sup>(١)</sup> (من هذا الباب) تفعل فيه كذلك، وهي طريقة صحيحة موافقة للقواعد والأصول، هذا مع الإجازة. ومع الرد تقسم الثلثين بين الورثة على ستة، والثلث بين الأوصياء على أحد وستين، وهي سهامهم مع الإجازة.

(وإن خلف ثلاثة بنين، ووصى) لشخص (بمثل نصيب أحدهم إلا ربع المال، فخذ المخرج) أي: مخرج الكسر، وهو الربع المستثنى، (أربعة، وزد على الأربعة (رُبْعَهُ) واحداً، (يكن) المجموع<sup>(٢)</sup> (خمس، فهو نصيب كل ابن) من الثلاثة، (وزد على عدد البنين واحداً، واضربه) أي: المجموع من عدد البنين والواحد المزداد عليه، (في المخرج) وهو رُبْعُهُ<sup>(٣)</sup>، (يكن) الحاصل من ضرب أربعة في أربعة، (ستة عشر، أعط الموصى له) منها (نصيباً)، (وهو خمسة واستثن منه) أي: النصيب، وهو خمسة (ربع المال) المستثنى في وصيته (أربعة، يبقى له) أي: للموصى له بعد المستثنى<sup>(٤)</sup>، (سهم، و) الباقي للبنين، (لكل ابن خمسة) وإن شئت، قلت: يختص كل ابن بربع المال؛ لأنه مستثنى من النصيب، فيعطى كل ابن أربعة من الستة عشر، وتقسّم الأربعة الباقية بين

(١) ليست في (س).

(٢) في (س): «المخرج».

(٣) في (س) و (م): «أربعة».

(٤) في (م): «الاستثناء».



و...إلا ربع الباقي بعد النصيب، فزِدْ على عددِ البنين سهماً وربعاً، واضربه في المخرج، يكن سبعة عشر، له سهمان، ولكل ابن خمسة.  
و...إلا ربع الباقي بعد الوصية، فاجعل المخرج ثلاثة، وزِدْ واحداً، تكن أربعة، فهي النصيب. وزِدْ على سهام البنين سهماً

شرح منصور

الوصي والبنين على أربعة. قال المجد في «شرحه»: ولا يصح استثناء الجزء المعلوم هنا من جميع المال حتى يكون أقل من النصيب، على تقدير عدم الوصية، فإما إن ساواه، أو زاد عليه، مثل أن يقول في هذه المسألة: إلا ثلث المال أو نصفه، أو يكون البنون أربعة، ويستثنى الربع فما فوقه، فلا يصح ذلك؛ لأنه لا يبقى شيء بعد الاستثناء، ويعود ذلك بفساد الوصية؛ لأنه باستثناء الكل فيها، كأنه لم يوص بشيء، أو كأنه أوصى ورجع، وهو يملك الرجوع، وهذا بخلاف الطلاق والإقرار إذا استثنى فيه الكل، حيث يختص الفساد بالاستثناء؛ لأنه لا يملك الرجوع عن الإقرار، ولا رفع الطلاق الموقع<sup>(١)</sup>.

(و) إن خلف ثلاثة بنين، ووصى بمثل نصيب أحدهم، (إلا ربع الباقي بعد النصيب، فزِدْ على عددِ البنين سهماً وربعاً) ليكون الباقي بعد النصيب من المبلغ الحاصل بعد الضرب ربعاً صحيحاً، (واضربه) / أي: الحاصل من عددِ البنين، والمزاد عليه، وهو أربعة وربع، (في المخرج) أي: مخرج الكسر المستثنى، وهو أربعة، (يكن) مخرج الضرب (سبعة عشر) للموصى (له) منها (سهمان) لأن النصيب خمسة؛ لأنه دائماً مخرج الجزء المستثنى، مع زيادة واحد، فيبقى من السبعة عشر بعد إسقاط الخمسة اثنا عشر، فإذا سقط منها ربعها ثلاثة، بقي من النصيب سهمان، فهما للموصى له، (ولكل ابن خمسة).  
(و) إن كانت الوصية بمثل نصيب أحدِ بنين الثلاثة (إلا ربع الباقي بعد الوصية، فاجعل المخرج ثلاثة، وزِدْ عليها (واحداً، تكن) أي: تبلغ (أربعة، فهي النصيب، وزِدْ على سهام البنين) الثلاثة (سهماً) ليكون النصيب أربعة،

٣٦٩/٢

(١) معونة أولي النهى ٣٤٥/٦.

وثلاثاً، واضربه في ثلاثة، يكن ثلاثة عشر، له سهم، ولكل ابن أربعة.

شرح منصور

(و) زِدْ (ثلاثاً) لأجل الوصية، (واضربه) أي: اجتمع، وهو أربعة وثلاث، (في ثلاثة) وهي المخرج، (يكن) حاصل الضرب (ثلاثة عشر) سهماً، (له) أي: الوصي منها، (سهم)، ولكل ابن أربعة وإن شئت<sup>(١)</sup>، قلت: المال كله ثلاثة أنصباء، ووصية، وهي نصيب إلا ربع المال الباقي بعدها، وذلك ثلاثة أرباع نصيب، فيبقى ربع نصيب، فهو الوصية، وتبين أن المال كله ثلاثة وربع، أبسطها، تكن ثلاثة عشر، وإن شئت، فاجعل لكل واحد من البنين واحداً، وهو النصيب، وذلك ثلاثة، فألق من واحد ربعها، وهو ثلاثة أرباع، يبقى ربع، وهو الوصية، زده على ثلاثة، يبلغ ثلاثة وربعاً، وهو المال، فابسط الكل أرباعاً؛ ليزول الكسر، تبلغ ثلاثة عشر، للوصية واحد، ولكل ابن أربعة. وقد أطال الحساب والفرضيون والأصحاب، في هذه المسائل، ونظائرها؛ قصداً للتمرين، فمن أراد المزيد، فعليه بالمطولات والكتب المصنفة في ذلك.

(١) ليست في (س).

## باب الموصى إليه

تصحُّ إلى مسلم مكلفٍ رشيدٍ عدلٍ، ولو مستوراً، أو عاجزاً. ويُضمُّ أمينٌ، أو أمٌّ ولدٍ أو قنّاً، ولو لموصٍ. ويُقبلُ بإذنٍ سيدٍ، من مسلمٍ، وكافرٍ ليست تركته خمراً أو خنزيراً ونحوهما. ومن كافرٍ إلى عدلٍ في دينه. وتعتبرُ الصفاتُ حينَ موتِ ووصيةٍ. ....

شرح منصور

(الموصى إليه) أي: المأذون له بالتصرف بعد الموت في المال وغيره، مما للموصى التصرف فيه حال الحياة، وتدخله النيابة بملكه وولايته الشرعية. ولا بأس بالدخول في الوصية؛ لفعل الصحابة، فروي عن أبي عبيدة: أنه لما عبر الفرات، أوصى إلى عمر<sup>(١)</sup>. وأوصى إلى الزبير ستة من الصحابة، منهم عثمان وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف<sup>(٢)</sup>. وقياس قول أحمد: إنَّ عَدَمَ الدخول فيها أولى؛ لما فيها من الخطر، وهو لا يعدلُ بالسلامة شيئاً<sup>(٣)</sup>.

(تصحُّ الوصيةُ) (إلى مسلم مكلفٍ، رشيدٍ، عدلٍ) إجماعاً، (ولو) كان الموصى إليه (مستوراً) أي: ظاهر العدالة، (أو) كان (عاجزاً. ويُضمُّ) إليه قويٌّ (أمينٌ، أو) كان الموصى إليه (أمٌّ ولدٍ، أو قنّاً، ولو) كانا (لموصٍ) لصحة استنابتهما في الحياة، أشبهها الحرَّ، (ويقبلُ) القنُّ وأمُّ الولد، إن كانا، لغير موصى، (بإذنٍ سيِّدٍ)<sup>(٤)</sup> لأنَّ منافعهُ مملوكةٌ لغيره، وفعلُ ما وصَّى إليه فيه منفعةٌ لا يستقلُّ بها. (من مسلمٍ، وكافرٍ ليست تركته خمراً، أو خنزيراً ونحوهما) كسرجين نجسٍ. (و) تصحُّ الوصيةُ (من كافرٍ إلى) كافرٍ (عدلٍ في دينه) لأنَّه يلي على غيره بالنسب، فيلي بالوصية، كالمسلم.

(وتعتبرُ الصفاتُ) المذكورة، أي: وجودها (حين موتِ) موصٍ، (ووصيةٍ)

(١) الإرواء ١٠١/٦.

(٢) أخرجه البيهقي «في السنن الكبرى» ٢٨٢/٦.

(٣) معونة أولي النهى ٣٥٧/٦.

(٤) في (م): «سيده».



وإن حدث عجزٌ لضعفٍ أو علةٍ، أو كثرة عملٍ، ونحوه، وجب ضمُّ أمينٍ.  
وتصحُّ لمنتظرٍ: كإذا بلغَ أو حضرَ، ونحوه، أو: إن مات الوصيُّ  
فزيدٌ وصيٌّ، أو زيدٌ وصيٌّ سنةً ثم عمرو.

وإن قال الإمام: الخليفةُ بعدي فلانٌ، فإن مات في حياتي أو تغيَّر  
حالُه، ففلانٌ، صحَّ. وكذا في ثالثٍ ورابعٍ. لا للثاني، إن قال: فلانٌ  
وليُّ عهدي، فإن وليَّ ثم مات، ففلانٌ بعده.

شرح منصور

أي: حال صدورها؛ لأنها شروطٌ للعقد، فاعتُبرت حال وجوده، وإنما  
يتصرف بعد الموت، فاعتُبر وجودها عنده.

(وإن حدث عجزٌ لموصي إليه، بعد موت موصٍ، (لضعف<sup>(١)</sup>)، أو علةٍ)  
كعَمَى، (أو كثرة عملٍ، ونحوه) مما يشقُّ معه العملُ، (وجب ضمُّ أمينٍ) إليه؛  
ليتمكن من فعلِ الموصي إليه فيه، وإلا تعطل الحال.

(وتصحُّ الوصيةُ (لمنتظرٍ، ك) أن يوصي إلى صغيرٍ بأن يكون وصيًا (إذا  
بلغ، أو) وصي لغائبٍ ليكون وصيًا إذا (حضرَ ونحوه) كإلى مجنونٍ يكون  
وصيًا/ إذا أفاق، (أو) يُوصي إلى شخص، ويقول: (إن مات الوصيُّ فزيدٌ  
وصيٌّ) بدله، (أو) يقول: (زيدٌ وصيٌّ سنةً، ثم عمرو) وصيٌّ<sup>(٢)</sup> بعده؛ للخبر  
الصحيح: «أميركم زيدٌ، فإن قُتل، فجعفرٌ، فإن قُتل، فعبدُ اللهِ بنُ رباحة»<sup>(٣)</sup>.  
والوصيةُ كالتأخير.

(وإن قال الإمام) الأعظمُ: (الخليفةُ بعدي فلانٌ، فإن مات في حياتي، أو  
تغيَّر حالُه، ف) الخليفةُ بعدي (فلانٌ، صحَّ) على ما قال. (وكذا في ثالثٍ  
ورابعٍ) قاله القاضي وغيره. و(لا) تصحُّ الوصيةُ (للثاني، إن قال) الإمامُ: (فلانٌ  
وليُّ عهدي، فإن وليَّ، ثم مات، ففلانٌ بعده) لأنَّ الأوَّل إذا وليَّ، صار الاختيارُ

(١) في (س) و (م): «بضعف».

(٢) في الأصل: «وصي».

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٦١)، من حديث ابن عمر.

وإن علق وليُّ الأمر ولايةَ حكمٍ أو وظيفةً، بشرطِ شُغورها أو غيره، فلم يوجد حتى قام غيره مقامه، صار الاختيارُ له. ومن وصَّى زيداً، ثم عمراً، اشتركا، إلا أن يُخرجَ زيداً. ولا ينفردُ غيرُ مفرّدٍ. ولا يوصي وصيٌّ إلا أن يجعلَ إليه. وإن مات أحدُ اثنين، أو تغيّر حاله، أو هما،

والنظرُ إليه، فالعهدُ إليه فيمن يراه. وفي التي قبلها جعلَ العهدَ إلى غيره عند موته، وتغيّر صفاته، في الحالة التي لم يثبت للمعهودِ إليه<sup>(١)</sup> إمامةً.

شرح منصور

(وإن علق وليُّ الأمر ولايةَ حكمٍ أو إمارةً، (أو) ولايةً (وظيفةً، بشرطِ شُغورها) أي: تعطلها، (أو غيره) كموتِ مَنْ هي بيده، (فلم يوجد) الشرطُ (حتى قام) وليُّ أمرٍ (غيره مقامه، صار الاختيارُ له) أي: للشاني؛ لأنَّ تعليقَ الأوّلِ بطلَ بموته، كمن علق عتقاً أو طلاقاً بشرطٍ، ثم مات قبلَ وجوده؛ لزوالِ ملكه، فتبطلَ تصرفاته.

(ومن وصَّى زيداً) على أولاده ونحوه، (ثم) وصَّى (عمراً، اشتركا) كما لو وكلّهما كذلك؛ لأنّه لم يوجد رجوعٌ عن الوصيةِ لواحدٍ منهما، فاستويا فيها، كما لو أوصى لهما دفعةً واحدةً، (إلا أن يُخرجَ زيداً) فتبطلَ وصيته؛ للرجوع عنها. (ولا ينفردُ) بالتصرفِ (غيرُ) وصيٍّ (مفرّدٍ) عن غيره، كالوكالة؛ لأنَّ الموصي لم يرضَ بنظره وحده، إلا أن يجعله له موصٍ. والظاهر: أنَّ المرادَ صدورُ التصرفِ عن رأيهما، سواءً باشره أحدهما أو الغيرُ بإذنهما، ولا يشترطُ توكيلُ أحدهما الآخرَ. (ولا يوصي وصيٌّ) كالوكيلِ (إلا أن يجعلَ) الموصي (إليه) ذلك، فيملكه.

(وإن مات أحدُ اثنين) وصيّين، أو ماتا، أُقيم مقامه أو مقامهما، (أو تغيّر حاله) بسفهٍ، أو جنونٍ، ونحوه، (أو) ماتا (هما)<sup>(٢)</sup> أو تغيّر حالهما،

(١) بعدما في (م): «فيها».

(٢) ليست في (س).

أُقيمَ مقامه أو مقامهما. وإن جعل لكل أن ينفرد، اكتفى بواحد.

ومن عاد إلى حاله من عدالة، أو غيرها، عاد إلى عمله.

وصحَّ قبولُ وصيٍّ، وعزله نفسه حياةً موصٍ، وبعد موته. ولموصٍ عزله متى شاء.

### فصل

ولا تصحُّ، إلا في معلومٍ يملكُ فعله، كإمامٍ بخلافه، .....

شرح منصور

(أقيم) أي: أقام الحاكم، (مقامه) في الأولى، (أو) أقام (مقامهما) في الثانية؛ لتلا ينفرد الباقي بالتصرف في الأولى، ولم يرضَ موصٍ بذلك، أو تعطل الحال في الثانية. (وإن جعل) موصٍ (لكل) من الوصيين (أن ينفرد) بالتصرف، فماتا، أو أحدهما، أو تغيَّر حالهما، أو أحدهما، (اكتفى بواحد) لرضا الموصي به.

(ومن عاد إلى حاله من عدالة أو غيرها) بعد تغيُّره، (عاد إلى عمله) لزوال المانع.

(وصحَّ قبولُ وصيٍّ للوصية، وعزله نفسه<sup>(١)</sup>) في (حياة موصٍ وبعد موته) لأنه متصرف بالإذن، كالوكيل، (ولموصٍ عزله متى شاء) كالموكل.

(ولا تصحُّ الوصية إلا في) تصرف (معلوم) ليعلم موصي إليه ما وصَّى به إليه؛ ليتصرف فيه كما أمَرَ، (يملكُ) الموصي (فعله) أي: ما وصَّى به فيه؛ لأنه أصيلٌ، والوصيُّ فرعُه، ولا يملك الفرع ما لا يملكه الأصل، (كإمام) أعظم يُوصي (بخلافه) كما وصَّى أبو بكرٍ لعمر، وعهدَ عمرُ إلى أهلِ الشورى<sup>(٢)</sup>،

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: وعزله نفسه، أي: للوصي ذلك. قال في «المحرر»: إذا وجد حاكماً. ونقله الأثرم وحنبل. قال ابن نصر الله: ينبغي أن يكون ذلك شرطاً فيما إذا عزل نفسه بعد موت الموصي، لا في حياته. انتهى. قلت: ومثل عدم وجود الحاكم وجوده مع عدم أهليته إذا خيف منه على مال اليتيم. قاله في «الحاشية»].

(٢) تقدم ص ٤٣٩.



وكقضاء دين، وتفريق وصية، وردّ أمانة وغصب، ونظر في أمر غير مكلف. وحدّ قذفه يستوفيه لنفسه، لا لموصى له. لا باستيفاء دين مع رشد وارثه.

ومن وصي في شيء، لم يصّر وصياً في غيره.  
ومن وصي بتفرقة ثلث، أو قضاء دين، فأبى الورثة، أو جحدوا وتعذر ثبوته، قضى الدين باطناً، وأخرج بقية الثلث، مما في يده.

شرح منصور

(وك) بأن يوصي مدين في (قضاء دين) عليه، (و) كالوصية في (تفريق وصية، وردّ أمانة، و) ردّ (غصب) وعارية لربه، (ونظر في أمر غير مكلف) من أولاده، وتزويج موليّاته، ويقوم وصيه مقامه في الإجماع. (وحدّ قذفه يستوفيه لنفسه) أي: الموصي، (لا لموصى له) لأن الوصي يملك فعل ذلك، فملكه وصيه، كوكيله. و(لا) تصحّ الوصية (باستيفاء دين مع رشد وارثه) وبلوغه؛ لانتقال المال إلى من لا ولاية له عليه، / فإن كان صغيراً أو سفياً، صحّ الإيصاء إن كان ولده، بخلاف عمه وأخيه، بل يتولاه ولّيه.

٣٧١/٢

(ومن وصي في) فعل (شيء، لم يصّر وصياً في غيره) (١) لأنه استفاد التصرف بإذن موصيه، فهو مقصور على ما أذن له فيه، كالوكيل (٢).  
(ومن وصي بتفرقة ثلث، أو قضاء دين) عليه، (فأبى الورثة) تفرقة الثلث، (أو جحدوا) الدين، (وتعذر ثبوته، قضى) الوصي (الدين باطناً) بلا علم الورثة. وظاهره: وإن لم يأذنه حاكم؛ لتمكّنه من إنفاذ (٢) ما وصي إليه بفعله، فوجب عليه، كما لو لم يحجّده الورثة. (وأخرج) موصى إليه بتفرقة الثلث، حيث أبى الورثة إخراج ثلث ما في أيديهم، (بقية الثلث) الموصى إليه بتفرقة، (مما في يده) نصاً، لتعلق حقّ الوصي لهم بالثلث بأجزاء التركة، وحقّ الورثة مؤخراً عن الدين وعن الوصية.

(١-١) ليست في (س).

(٢) في (س): «إيفاء».

وإن فرقه ثم ظهر دين يستغرقه، أو جهل موصى له، فتصدق هو أو حاكم به، ثم ثبت، لم يضمن.

ويبرأ مدين باطناً بقضاء دين، يعلمه على الميت.  
ولمدين دفع دين موصى به لمعين إليه، وإلى الوصي.

شرح منصور

(وإن فرقه) أي: الثالث، موصى إليه بتفريقه، (ثم ظهر) على موصى (دين يستغرقه) أي: الثالث؛ لاستغراقه جميع المال، لم يضمن؛ لأنه معذور بعدم علمه رب الدين، (أو جهل موصى له) بالثالث، كقوله: أعطوا ثلثي قريبي<sup>(١)</sup> فلاناً، فلم يعلم له قريب بهذا الاسم، (فتصدق هو) أي: الوصي به، (أو تصدق حاكم به) أي: الثالث، (ثم ثبت) الموصى له، (لم يضمن) موصى إليه، ولا حاكم شيئاً، أي: لأنه معذور بعدم علمه به، وإن أمكن الرجوع على آخذ، رجع عليه، ووفى به الدين<sup>(٢)</sup>. قاله ابن نصر الله بحثاً.

(ويبرأ مدين) الميت<sup>(٣)</sup> (باطناً بقضاء دين) عن الميت، (يعلمه على الميت) فيسقط مما عليه بقدر ما قضى عن الميت، كما لو دفعه إلى الوصي بقضاء الدين، فدفعه في دين الميت؛ إذ لا فرق بينهما سوى توسط الوصي بينهما. وكذا وصي في قضاء دين شهد عنده عدلان، من غير ثبوته عند حاكم.

(ولمدين) وصى غريمه بدينه لغیره، (دفع دين موصى به لمعين إليه) أي: المعين<sup>(٤)</sup> الموصى له به، بلا حضور ورثة ووصي؛ لأنه قد دفعه لمستحقه، (و) له أن يدفعه (إلى الوصي) أي: وصي الميت في تنفيذ وصاياه، ويبرأ بذلك؛ لدفعه إلى من له التصرف فيه بأمر الميت له في دفعه، فإن كانت الوصية به لغیر معين، كالفقراء، دفعه للوصي يفرقه عليهم.

(١) في (س) و (م): «قرايتي».

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٨٩/١٧.

(٣) في (س) و (م): «ميت».

(٤) في (س): «الدين».



وإن لم يوص به، ولا بقبضه عيناً، فإلى وارث ووصي.  
 وإن صرف أجنبي الموصى به لمعين، في جهته، لم يضمه.  
 وإن وصى بإعطاء مدع عينه، ديناً يمينه، نقده من رأس ماله.  
 ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة، أو في السبيل، فقال: لا  
 أقدر، فقال الموصي: افعل ما ترى، لم تحفر بدار قوم لا بئر لهم.  
 وإن وصى ببناء مسجد، فلم يجد عرصة<sup>(١)</sup> لم يجز .....

شرح منصور

(وإن لم يوص به) أي: الدين، (ولا بقبضه) أي: الموصى له (عيناً) بل  
 أوصى وصية غير معينة، (ف) إنما يبرأ مدين، ووديع، ونحوه، بالدفع (إلى  
 وارث ووصي) معاً؛ لأن الوصي شريك الوارث في استحقاقه القبض منه.  
 (وإن صرف أجنبي) أي: من ليس بوارث ولا وصي، (الموصى به لمعين،  
 في جهته) الموصى به فيها، (لم يضمه) لمصادفة الصرف مستحقه، كما لو  
 دفع وديعة إلى<sup>(٢)</sup> ربها بلا إذن مودع. وظاهره: ولو مع غيبة الورثة. وظاهره  
 أيضاً: أن الموصى به لغير معين، كالفقراء إذا صرفه الأجنبي في جهته، ضمنه؛  
 لأن المدفوع إليه لم يتعين مستحقاً، ولا نظر لدافع في تعيينه.  
 (وإن وصى بإعطاء مدع عينه) بأن قال: أعطوا زيدا (ديناً) يدعيه  
 (بيمينه، نقده) الوصي (من رأس ماله) لإمكان أنه يعلم الموصى بالدين، ولا  
 يعلم قدره، ويريد خلاص نفسه منه.

(ومن أوصى إليه بحفر بئر بطريق مكة) فقال: لا أقدر، (أو في السبيل،  
 فقال: لا أقدر، فقال) له (الموصي: افعل ما ترى، لم تحفر بدار قوم لا بئر  
 لهم) لما فيه من تخصيصهم. نقله ابن هانئ<sup>(٣)</sup>.

(وإن وصى ببناء مسجد، فلم يجد عرصة) الوصي (عرصة) تبنى مسجداً، (لم يجز) له

٣٧٢/٢

(١) العرصة: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء. «القاموس»: (عرص).

(٢) ليست في (س).

(٣) الفروع ٧١٦/٤ - ٧١٧.



شراء عَرَصَةٍ يَزِيدُهَا فِي مَسْجِدٍ.

و: ضَعْ ثُلْثِي حَيْثُ شِئْتُ، أَوْ أَعْطِهِ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى مَنْ شِئْتُ،  
لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ، وَلَا دَفْعُهُ إِلَى أَقَارِبِهِ الْوَارِثِينَ، وَلَوْ كَانُوا فَقَرَاءً، وَلَا  
إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي.

وإن دعت حاجةً لبيع بعض عقار، لقضاء دين، أو حاجة صغار -  
وفي بيع بعضه ضررٌ - باع على كبار أبوا، أو غابوا، ولو اختصوا  
بميراث.

شرح منصور

(شراء عَرَصَةٍ يَزِيدُهَا فِي مَسْجِدٍ) صغير. نصًا، وإن قال: ادفع هذا إلى أيتام  
فلان. فإقرارًا بقرينة، وإلا فوصية. ذكره الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup>.

(و) إن قال لوصي: (ضَعْ ثُلْثِي حَيْثُ شِئْتُ، أَوْ أَعْطِهِ) لمن شِئْتُ، (أو)  
تصدق به على مَنْ شِئْتُ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ) لَأَنَّهُ مَنْفَذٌ، كَالْوَكِيلِ فِي تَفْرِقَةِ  
مَالٍ، (وَلَا دَفْعُهُ إِلَى أَقَارِبِهِ) أَي: الْوَصِيِّ (الْوَارِثِينَ) لَهُ (وَلَوْ كَانُوا فَقَرَاءً)  
نَصًّا، (وَلَا) دَفْعُهُ (إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي) نَصًّا، لَأَنَّهُ وَصَّى بِإِخْرَاجِهِ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى  
وَرَثَتِهِ.

(وإن دعت حاجةً لبيع بعض عقارٍ من تركة، لقضاء دينٍ ميتٍ) (أو)  
حاجة صغارٍ من ورثته، (وفي بيع بعضه) أي: العقار، (ضررٌ) لنقص قيمته  
بالتشقيص، (باع) الوصيُّ العقارَ كُلَّهُ (على) صغارٍ، وعلى (كبارٍ أبوا) بيعه،  
(أو غابوا، ولو اختصوا) أي: الكبار، (بميراثٍ) بأن وصَّى بقضاء دينٍ،  
ووصيته تخرج من ثلثه، واحتيج في ذلك لبيع بعض عقارٍ، وفي تشقيصه  
ضررٌ، والورثة كُلُّهُمْ كبارٌ، وأبوا بيعه، أو غابوا، فللموصي إليه بيعُ العقارِ  
كُلِّهِ؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ بَيْعَ بَعْضِ التَّرَكَةِ، فَمَلِكَ بَيْعَ جَمِيعِهَا، كَمَا لَوْ كَانُوا صِغَارًا،  
وَالدِّينُ يَسْتَعْرِقُ، وَكَالْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ، وَلَا يَبِيعُ عَلَى غَيْرِ وَارِثٍ أَبِي أَوْ غَاب.

(١) الفروع ٤/٧١٧.

وَمَنْ مَاتَ بَرِيَّةً وَنَحْوَهَا، وَلَا حَاكِمًا، وَلَا وَصِيًّا، فَلْمُسْلِمِ أَخَذُ  
تَرْكِتِهِ، وَبَيْعُ مَا يَرَاهُ، وَتَجْهِيْزُهُ مِنْهَا، إِنْ كَانَتْ، وَإِلَّا، فَمَنْ عِنْدَهُ،  
وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ، إِنْ نَوَاهُ، أَوْ اسْتَأْذَنَ حَاكِمًا.

شرح منصور

(وَمَنْ مَاتَ بَرِيَّةً) بفتح الباء، وهي الصحراء، ضِدُّ الرِّيْفَةِ، قاله في  
«القاموس»<sup>(١)</sup> (١) (وَنَحْوَهَا) كجزائر لا عمران بها<sup>(٢)</sup>، (وَلَا حَاكِمًا) حضر موته،  
(وَلَا وَصِيًّا) له؛ بَأَن لَمْ يَوْصِ إِلَى أَحَدٍ، (فَلْمُسْلِمِ) حضر (أَخَذُ تَرْكِتِهِ، وَبَيْعُ  
مَا يَرَاهُ) منها، كسر بيع الفساد؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرْوَرَةٍ؛ لِحِفْظِ مَالِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ؛  
إِذْ فِي تَرْكِهِ إِتْلَافٌ لَهُ. نصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَنَافِعِ وَالْحَيَوَانِ، وَقَالَ: وَأَمَّا الْجَوَارِي،  
فَأُحِبُّ أَنْ يَتَوَلَّى بَيْعَهُنَّ حَاكِمٌ مِنَ الْحُكَّامِ. قال القاضي: هَذَا مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ  
الِاخْتِيَارِ احتياطاً؛ لِتَضَمُّنِهِ إِبَاحَةَ فَرْجٍ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيٍّ وَلَا حَاكِمٍ مِنْ غَيْرِ  
ضَرْوَرَةٍ، فَكَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى وَأَحْوَطَ. (و) لَهُ (تَجْهِيْزُهُ مِنْهَا) أَي: تَرْكِتِهِ، (إِنْ  
كَانَتْ) أَي: وَجِدَتْ، (وَإِلَّا) يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ، (فَإِنْ حَاضِرَهُ يُجَهِّزُهُ) (مِنْ  
عِنْدِهِ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا) أَي: تَرْكِتِهِ حَيْثُ وَجِدَتْ، (أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ)  
غَيْرَ الزَّوْجِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرْكَةٌ، (إِنْ نَوَاهُ) أَي: الرَّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ  
بِوَاجِبٍ، (أَوْ اسْتَأْذَنَ) مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَيْتٌ يَلِدُ، وَلَا شَيْءَ مَعَهُ يَجْهِّزُهُ بِهِ،  
(حَاكِمًا) فِي تَجْهِيْزِهِ، فَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَى تَرْكِتِهِ إِنْ كَانَتْ، أَوْ عَلَى مَنْ تَلَزَمَتْ  
نَفَقَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ النَّاسُ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(١) القاموس المحيط: (برر).

(٢-٢) ليست في (س).